كلية الدراسات العليا

بر مج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة

سياسات السيطرة والرقابة في الضفة الغربية المحتلة

جائحة كورونا نموذجا

سين صبيح

1175526

إشراف: د. وسيم أبو فاشة

سياسات السيطرة والرقابة في الضفة الغربية المحتلة

جائحة كورونا نموذجًا

إعداد

ياسين محمد ياسين صبيح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2023/03/21 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. وسيم أبو فاشة / مشرفًا .....
2. د. عبد الرحيم الشيخ .....
3. د. رامي سلامة .....

فهرس المحتو ت

الرقم	الموضوع	الصفحة
	فهرس المحتو ت	أ
	صفحة الغطاء	ج
	الملخص	6
	Summary	7
	الفصل الأول: خطة البحث	8
1.1	مقدمة البحث	8
2.1	إشكالية البحث	11
3.1	أسئلة البحث	14
4.1	الإطار النظري	15
5.1	مراجعة أدبيات	20
6.1	تقسيم البحث	22
	الفصل الثاني: الاستعمار الاسرائيلي في السياق الفلسطيني	23
1.2	مقدمة	23
2.2	طير الحالة الاستعمارية الصهيونية	24
3.2	التحوّل من الإ دة إلى التحكم والسيطرة	25
4.2	تحوّلات في علاقات القوة والسيطرة	27
1.4.2	التحوّل الأول، (السيطرة المباشرة) الحكومة العسكرية الاستيطانية وآلياتها المباشرة للسيطرة	28

2.4.2	التحوّل الثاني، إعادة صياغة السيطرة، اتفاقية اوسلو والحكم لإ بة	30
5.2	الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية للحكم الذاتي والترتيبات الأمنية	32
1.5.2	سلطة محدودة وضعيفة	35
2.5.2	الحكم الذاتي الفلسطيني ضرورة اسرائيلية	36
3.5.2	إنفكاك عن السيطرة أم تكثيفها؟	37
4.5.2	فشل مفاوضات الحل النهائي، ومحاولات الانفكاك من السيطرة الاستعمارية	39
5.5.2	الإنتفاضة الثانية ووقف التعاون الأمني – من إدارة الصراع إلى حسمه	40
6.2	تحوّلات في منظومة السيطرة – القضاء على التنظيمات العسكرية ومأسسة التعاون الأمني	42
7.2	تحوّلات سياسية وأمنية – مرحلة السلطة الثانية	46
8.2	الدول المانحة ودورها في السيطرة	48
9.2	الخاتمة	50
	الفصل الثالث: سياسات الرقابة والسيطرة في ظل سلطة الحكم الذاتي كورو نموذجًا	51
1.3	مقدمة	51
2.3	من مشروع الدولة إلى وكيل الاستعمار – وهم السيادة والتبعية الانضباطية	52
3.3	الجانب السيادي المفقود	56
1.3.3	مأسسة الاغلاق في الاراضي المحتلة عام 1967	57
2.3.3	جائحة كورو والاغلاقات المتكررة	58

3.3.3	توسيع الصلاحيات القانونية للسلطة الر سية وتقويض القضاء	59
4.3	السلطة الانضباطية والاجهزة الامنية	62
1.4.3	حواجز "المحبة": القمع وفرض السيطرة	62
2.4.3	جلب فحوصات كورو الطبية مهمة أمنية	63
3.4.3	مراقبة الهواتف وانتهاك الخصوصية	64
4.4.3	منع التجمهر بحجة كورو	65
5.4.3	سياسة الاغلاقات – استمرار الحل الأمني رغم فشله	65
6.4.3	تحرير المخالفات عقاب رادع أم مصلحة عامة	67
5.3	السياسات الحيوية وضبط المجتمع	67
1.5.3	منظومة الرعاية الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	67
2.5.3	هشاشة النظام الصحي الفلسطيني	70
3.5.3	قضية المطاعيم – السادية الاسرائيلية وفساد السلطة الفلسطينية سيف ذو حدين	72
4.5.3	فضيحة اللقاحات منتهية الصلاحية – سياسات الاستهتار لحياة	74
5.5.3	التنسيق الطبي تحت المظلة الأمنية	75
6.3	الهيمنة الاستعمارية تتجسد في العمالة الفلسطينية	77
7.3	الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية	78
8.3	ما بعد قيود كورو – تبلور مشروع السلطة للسلطة	80
9.3	سلب الارادة الجمعية والقمع البوليسي وميلاد انفكاك سيطرة	82

10.3	خاتمة الفصل	86
	الخاتمة	88
	فهرس الملاحق	93
	المراجع	102

ا

الملخص

حالة الوباء هي حالة استثناء استغلتها مختلف الأنظمة السياسية في تعميق تدخلاتها الانضباطية والرقابية وفرض المزيد من السيطرة في مجتمعاتها كما حدث في وباء كوفيد-19 بحجة حالة الطوارئ، إلا أن ما يمكن اعتباره استثناء لدى الدول الحديثة يمكن اعتباره واقعا مستمرا في الضفة الغربية المحتلة في ظل وجود سلطة فلسطينية محدودة الامكانيات ضمن سياق الاستعمار العسكري الاستيطاني الصهيوني تخضع لسيادته ولها دور أمني منوط بها في ظل انسداد أفق القضية الفلسطينية السياسي.

تعاملت السلطة الفلسطينية مع وباء كوفيد-19 ضمن مستويات ثلاثة، المستوى الأول عبر علاقة التبعية السيادية ضمن تراتبات بنيوية تفرض السيطرة الصهيونية الاستعمارية على أدوات التحكم من حدود وأراضٍ ومعابر وطرق، أما المستوى الثاني عبر تعامل السلطة الأمني والبوليسي مع الشعب الفلسطيني في مواجهة وباء كورونا واستغلاله بفرض مزيد من التشريعات القانونية وأدوات التحكم الرقابية، والمستوى الأخير هو الاستجابة الشعبية والمؤسساتية وردة فعل المجتمع اتجاه سياسات السلطة الفلسطينية الأمنية والحيوية.

قمنا بدراسة الوباء من خلال الاستعانة بتحليل فوكو ونظريته حول السلطة الحديثة كعلاقات هيمنة واخضاع وهي مؤسسة قمعية وانضباطية ومتداخلة مع السياسات التنموية الحيوية ويمكن تحليلها بوصفها حربا مستمرة، رغم محصورية النظرية في تحليل المجتمعات الغربية الحديثة أما الحالة هنا فهي سلطة محلية تمارس الضبط ضمن سياق استعمار عسكري استيطاني،كذلك الأمر فيما يخص باتريك وولف حول الاستعمار الاستيطاني فهو نموذج تقريبي لفهم حالة الاستعمار الصهيوني الإيديولوجي والاستيطاني رغم تفرد الحالة الصهيونية بإطارها الاستعماري.

تتبعنا من خلال الرسالة مراحل تحول السلطة الفلسطينية من مشروع بناء الدولة والسيادة إلى سلطة وظيفية أمنية ورقابية بعد مرحلة الانتفاضة الثانية، واستغلال الحسم العسكري عام 2007 في قطاع غزة لتعطيل السلطة التشريعية وإعلان الطوارئ لفرض المزيد من أدوات الضبط والرقابة والسيطرة على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، ثم حالة وباء كوفيد-19 ليعطي الفرصة للسلطة الفلسطينية للقضاء على السلطة القضائية وتوسيع الصلاحيات التنفيذية الأمنية والرئاسية.

تبين من خلال الدراسة فشل قدرة السلطة الفلسطينية في التعامل مع الجائحة من خلال السياسة الأمنية، كما أظهرت الجائحة عمق أزمة السلطة الشرعية بعد تعطيل الانتخابات العامة وتوسيع الصلاحيات والقمع البوليسي لمختلف الشرائح المجتمعية المعارضة، وأزمتها الوجودية بعد الفشل التنموي في السياسات الحيوية وادارتها للوباء من خلال السياسة الأمنية والعنف، ثم أخيرا محاولات الانفكاك من الضبط والسيطرة في شمال الضفة الغربية المحتلة.

Summary

Summary:
Different political regimes exploited the state of the epidemic in order to deepen their disciplinary and control interventions and impose more control on their societies, as happened with the Covid-19 epidemic. In light of the existence of a Palestinian Authority with limited capabilities within the context of Zionist settler military colonialism that is subject to its sovereignty as well as a security role entrusted to it in light of the obstruction of the Palestinian political horizon, what can be considered an exception in modern countries can be considered a continuing reality in the occupied West Bank.
Three levels of action were taken by the Palestinian Authority to combat the Covid-19 epidemic. The first level occurs through sovereign dependency within hierarchies, which impose Zionist colonial control over control tools like borders, lands, crossings, and roads: the second level is through actions taken by the Palestinian security and police authorities to confront COVID-19 epidemic and exploiting it, also through imposing more legislation and oversight control tools; a final level is a social and institutional response to the Palestinian Authority's vital and security policies.
Our study has been based on Foucault's analysis and his theory of modern power as a relation of dominance and subjugation, which is a repressive and disciplined institution intertwined with vital development policies and can be viewed as a continuous war. Although Foucault's ideas are primarily confined to modern societies, we can still benefit from some of his ideas. The same caution applies to Wolf, whose approach to settler colonialism we have encountered as an approximate model.
Through the Paper, we traced the stages of the Palestinian Authority's transformation from a state-building project and sovereignty into a functional, security and oversight authority after the second intifada and the exploitation of the military decisiveness in 2007 in the Gaza Strip to disrupt the legislative authority and declare an emergency state to impose more tools of control, censorship, and dominance on Palestinian society in the occupied West Bank. Eventually, the epidemic state allowed the Palestinian Authority to eliminate the judicial authority and expand the executive, security, and presidential powers.
The study revealed the failure of the Palestinian Authority's ability to deal with the pandemic through a security policy. Correspondingly, the pandemic revealed the depth of the crisis of legitimacy after disrupting the general elections, expanding powers, and police repression of the various opposition societal segments, and its existential crisis after the failure to develop vital policies and management of the epidemic through politics. Security and violence, and finally, attempts to disengage from control and control in the northern occupied West Bank.

الفصل الأول

خطة البحث

1.1 مقدمة

حملت بداية عام 2020 تحدّيا جديدًا واجه البشرية، وفرض نفسه كأولوية أولى عالميا. هذا التحدي المتمثّل بجائحة الفيروس كوفيد-19، والذي لم يقف في التعامل معه أو دراسته عند حد الطب المخبري وصناعات الأدوية واللقاحات بل حد النظريات الإجتماعية الانتربولوجيا والسوسيولوجيا والنظريات الإقتصادية الليبرالية والسلطات الحيوية، وامتد ليشمل كافة القطاعات والمجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لدرجة بتنا معها أمام ما يمكن اعتباره مسائلة مبكرة ومكاشفة مكثّفة لكثير من المفاهيم النظرية والممارسات العملية في شتى المجالات.

أما السؤال عن الحاجة لدراسة الجائحة، فهنالك عدة أسباب منها:

أولًا، أن حالة الجائحة هي حالة الحرب؛ مدن محاصرة وتدخل الجيش وأجهزة المخابرات وإعلان حالة الطوارئ من قبل الحكومات، وحجر للسكان ومنع للتجول ومراقبة الهواتف، وتعطيل مظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ومستشفيات مليئة بالمصابين والوفيات[1].

ثانيًا، أن الجائحة تعتبر محرك أساسي للتطور الحضري وهندسة المجتمعات عبر التاريخ[2]، والشواهد على ذلك كثيرة أهمها جائحة الانفلونزا الاسبانية 1918-1920 التي تلت الحرب العالمية الأولى، وكان لهذه الجائحة آثار عميقة إذ تسببت بخسائر بشرية تجاوزت خسائر الحرب العالمية الأولى بأضعاف، كذلك تسببت بالمجاعات وفتكت بالجنود ثم بالمدنيين لتعود أجواء الحرب والطوارئ تظهر مرة أخرى على المشهد وسط عجز بتقديم وتوفير الخدمات الطبية. والواقع أن الحرب كان لها دور بارز في انتشار جائحة الإنفلونزا عبر الخنادق وتحريكات الجنود ومعسكرات الاعتقال،

---

[1] جاد تاب . ه سة الأو ة (م لة ال راسات الفل ة. ع123. صـ 2020)، 1-5.

[2] ال جع ال ابـ .

والأسوأ حين عاد الجنود إلى أهاليهم فانتشر الوباء بين المدنيين بمشهد يذكرنا بعودة العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 إلى بيوتهم وقراهم واتهامهم بالتسبب بنشر فيروس كورونا في داخل الضفة الغربية المحتلة. ورغم ذلك كانت جائحة الانفلونزا الاسبانية فرصة للحكومات للكسب السياسي[1] والسيطرة الحيوية من خلال التطوير في مجالات البنى التحتية والصرف الصحي والطب وبناء المستشفيات والوحدات الصحية وتشكيل وزارات للصحة ومراكز التأمين الصحي العامة التي تخدم حاجيات الناس وفي نفس الوقت ضبطهم[2].

انطلق مفهوم التنظيم المدني الحديث للأحياء والمدن من اعتبارات صحية، نستشهد بذلك بطاعون "الموت الأسود" الذي ظهر في القرن الرابع عشر في الصين وانتقل عبر طريق الحرير إلى آوروبا حين حصد مئات الآلاف من الضحايا، وقد تسبب هذا الوباء بتحوّلات إقتصادية وإجتماعية عالمية. ولمواجهة انتشار المرض تم قطع الإتصال بين المناطق، وعلّقت عمليات التبادل التجاري، وقامت المدن الإيطالية بعزل المصابين في محاجر صحية (اللازاريتو)، كما قامت بحجر السفن القادمة إلى موانئها أربعين يوما قبل السماح لها بالدخول والذي عرف بنظام (الكارنتينا)[3]. كما برز مفهوم الكارنتينا كأداة لعزل آثار الطاعون من خلال الإصلاحات العثمانية في ميدان الصحة العامة، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الوباء المتكرر في مواسم الحج إلى مكة، وكذلك معازل محمد علي في مصر[4]. وهكذا يمكن القول أن الجوائح التي أصابت البشرية عبر التاريخ تحولت إلى محرك أساسي للتطور الحضري، وحتى وإن كانت بهدف مراقبتهم وضبطهم لاحقًا.

ثانيًا، أن الاستعمار استغل الآوبئة للسيطرة على الشعوب الاخرى وتدميرها.

---

[1] اع ف اب ولادة ال ال أن مأس ة ال ة م ق ال مات وتق ها ب اء على ج دتها هي ال ه ال اسي لل ة.

[2] ف وس رونا: ه م دروس تعل ها م الانفل ذا الاس انة. ن ان 2020.
ان : https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52457289

[3] ثاب ، جاد. ه سة الأو ة (م لة ال راسات الفل ة. ع123. ص 2020)، 1-5.

[4] سل ت ار . م جائ ة ع اس إلى اع ن افا (م لة ال راسات الفل ة، ع 123، ص 2020)، 5.

استخدم الاستعمار البريطاني الحرب البيولوجية لتثبيت هيمنته وسيطرته منذ القرن الثامن عشر، ضد قبائل الشعب الأمريكي الأصلي التي دمرها وحاصرها ثم نشر الجدري بينها عبر بيع البطاطين المحملة به، كذلك أظهرت جائحة الانفلونزا الإسبانية تعامل الاستعمار البريطاني مع الهنود إذ فاقت نسبة الوفيات بينهم ثمانية أضعاف البريطانيين، واتهم الهنود البريطانيين بسوء إدارة الأزمة وبالإهمال المتعمد لهم وسط الجائحة، كما أدى الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى انتشار سلسلة موجات من وباء الكوليرا حصدت ثلث السكان خلال عشرين عاما. وبهدف حماية المستوطنين الآوروبيين عمد الفرنسيون والإنجليز إلى الفصل بين الأحياء التي يستعمرها الآوروبيون وبين السكان الأصليين، أما في فلسطين ففي سنة 1948 قَبض على صهيونيين في غزة يحملان جراثيم لتلويث مياه غزة حيث يتواجد الجيش المصري، وأُعدما. وفي السنة نفسها قام الصهاينة بتلويث مياه عكا بجراثيم التيفود في أثناء وجود الاستعمار البريطاني، فسقط ضحايا من الفلسطينيين ومن الجنود البريطانيين[1]. وبذلك استعملت الآوبئة كأداة من أدوات السيطرة الاستعمارية على الشعوب المستعمرة[2]، وبالتالي لا يمكن عزل جائحة كورونا عن السيطرة الاستعمارية الصهيونية في السياق الفلسطيني، بل والتعامل معها كنموذج أي الجائحة لدراسة كثافة هذه السيطرة والهيمنة الاستعمارية.

إذًا، وبالرغم من أنّ هذه الآوبئة ليست بجديدة على البشرية كالطاعون والملاريا والانفلونزا، والتي كان لها تأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، إلا ان انتشار هذه الجائحة كوفيد-19 يأتي في سياق هيمنة الرأسمالية النيوليبرالية، وما تحمله من تراكم معرفي هائل في كافة المجالات الإنسانية والإقتصادية والتكنولوجية، والتي يمكن المحاججة بأنها: **رابعًا**، سخرتها لتعميق تدخلات الأنظمة السياسية في مجتمعاتها، وقدرتها على التغلّغل فيها والهيمنة عليها عبر سلطاتها السيادية المختلفة؛ التأديبية، والرقابية، والإنضباطية. وقد عبرت مختلف الأنظمة عن ذلك، بفرض حالات الطوارئ وتعطيل الدستور، واللجوء إلى المظاهر الأمنية وتوسيع الصلاحيات ومراقبة المصابين والمخالطين واختراق الخصوصية، وفرض الإغلاق الشامل والجزئي وقيود صارمة على الحركة والتنقل، ومواجهة أزمات اجتماعية واقتصادية. ويمكن

[1] سل ان أب سة. الأو ة في فل (م لة ال راسات الفل ة. صـ 2020)، 7.

[2] جاد تاب . ه سة الأو ة (م لة ال راسات الفل ة. ع 123. صـ 2020)، 1-5.

القول هنا، إن اكتفينا بمثال العجز في الخدمات الطبية لمعظم الدول، بأن مرد ذلك الخصخصة وتقليص دور الدولة في الإنفاق في هذا القطاع، مقابل ضخ الأموال في الصناعات العسكرية والأمنية والإستخباراتية ومراكز الأبحاث كآليات لإكراه وإخضاع المجتمعات لهيمنة الدولة.

وإن أمكننا الادعاء —هنا– بأن استجابات غالبية الأنظمة —على اختلاف سياساتها وإدارتها للجائحة– تتشابه في فحواها، ومؤداها النهائي، أي الاستمرار في فرض هيمنتها على مجتمعاتها، وهذه المرة، باستغلال الجائحة والحؤول دون انفلات الزمام من يدها، فإن ثمة اختلافات ينبغي الوقوف عليها وتحليلها في ممارسات وتقنيات السيطرة والسياسات الحيوية، تفرضها السياقات المختلفة للدول والأنظمة. وهذا ما يجعلنا أمام حالة فريدة من نوعها، وهي الحالة الفلسطينية، حيث واجه المجتمع الفلسطيني، تلك الممارسات من خلال إدارة السلطة الفلسطينية للجائحة في مناطق سيطرتها —وأحيانا خارج هذه المناطق– ضمن سياق في غاية التعقيد، أي وجود سلطة "فلسطينية" في ظل سياق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، الذي يشكّل الإطار العام لقدرات ووظيفة السلطة من جهة، وتفرض هي دورها بمنظومتها الأمنية والتدخلّية من جهة أخرى[1].

2.1 إشكالية البحث

جاءت جائحة كورونا في ظل ظروف سياسية صعبة بما يمكن اعتباره انسداد أفق المشروع السياسي الفلسطيني، وتحول مشروع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من مشروع بناء الدولة، بعد الانتفاضة الثانية، إلى الحفاظ على الوضع القائم تحت الهيمنة السياسية والأمنية الصهيونية، عبر تمركز السلطة في يد نخبة اقتصادية وأمنية في ظل تعمق أزماتها الداخلية الشرعية والبنيوية على مختلف الصعد والمستويات التنظيمية والسياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، وبرغم ذلك، ما انفكت السلطة الفلسطينية تمارس الدور المنوط بوجودها – منذ اتفاقيات اوسلو وخارطة الطريق لاحقًا – سيما ما يصب بضبط "الاستقرار" الأمني والاقتصادي —إلى حد ما– والحفاظ على الوضع

[1] ج هلال. ال ام ال اسي الفل ي ع اوسل . م س ة ال راسات الفل ة. 2006

القائم الذي يخدم نخبة السلطة من خلال منظومة التنسيق الأمني والحيوي، عبر أجهزتها الأمنية ومؤسساتها الحكومية، في ظل معطيين رئيسين؛ الهيمنة الاستعمارية والتحكم الاقتصادي والأمني بالسلطة، ونقصان ومحدودية الإمكانيات والصلاحيات السيادية. في مثل هذه المعطيات، جاءت إدارة السلطة الفلسطينية لأزمة "كورونا"، والتي يمكن دراستها وتحليلها ضمن مستويات ثلاث متداخلة؛

المستوى الأول فيما يتعلق بعلاقة التبعية مع الاستعمار الصهيوني، سواء ما تعلق منها بالوضع الاستعماري والسيادي القائم والتنسيق الأمني والتعاون الاستخباراتي خاصة بما يخدم الدور الوظيفي للسلطة، أو الإعاقة وتحديد الدور عبر التراتبيات البنيوية[1] التي كشفتها الجائحة في ظل النظام الإستعماري، إذ ساعدت آليات التطويق وسياسة العزل وتقليل التواصل مع الفلسطينيين والسيطرة المفروضة في الأراضي المحتلة على التعامل مع الجائحة بالمنطق الأمني والرقابي بسهولة أكبر عبر الفصل القائم منذ اتفاقيات اوسلو وانسحابها من مراكز المدن في الضفة – التي تجتاحها متى تشاء – لكنه بقي متجسدا بالحواجز العسكرية والاعتقالات والقتل والمستوطنات ودوريات الجيش والجدار العازل، بالإضافة لإدخال الأجهزة الرقابية التكنولوجية المتنوعة في رقابة الفلسطينيين عبر الهواتف ومواقع التواصل والكاميرات على الطرق الالتفافية الاستعمارية. وهي أي المنظومة الاستعمارية لم تتجاهل الفلسطينيين في مناطق "أ" و"ب" فقط بل وتجاهلت القرى التي لا تخضع للسيطرة الفلسطينية لتواجه مصيرها لوحدها في ظل انتشار الجائحة، مطبّقة سياسات الموت الاستعمارية المتمثّلة بالتخلص من الأصلاني بأي وسيلة كانت، القتل والطرد أو من خلال جائحة، فهي فرصة أخرى، لا يمكن رفضها أو إهدارها.

من جانب آخر برزت قضية التعامل المهين مع شريحة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 في ظل الجائحة ضمن المنظومة الاستغلالية الاستعمارية الاسرائيلية وإجبار العمال على المبيت في ظروف صعبة وإلقاء المصابين منهم على الحواجز بطريقة مهينة تعبر عن العقلية الاستعمارية في تعامله مع الشعوب الأصلانية.

[1] هاشم أبو شعيرة. العمال الفلسطينيون في إسرائيل: حالات الفلسطينيين في الداخل المحتل (مؤسسة الضمان. 2020)، 134-136.

فيما يتناول **المستوى الثاني** السياسات التي قامت بها السلطة الفلسطينية في إدارتها لأزمة جائحة كورونا عبر دراسة سياستها في تعاملها مع الجائحة، والتي يمكن رؤيتها من منظورين اثنين، تكثيف الرقابة والضبط من جهة لتثبيت سطوتها على المجتمع لصالح النخبة الحاكمة والاقتصادية المنتفعة، ومحاولة استغلال هذه الجائحة لتحقيق مكاسب سياسية ديماغوجية لتحسين صورتها أمام المجتمع من جهة أخرى.

يلتقي المنظوران الرقابي والديماغوجي في غالبية إجراءات السلطة، كإعلان حالة الطوارئء المتكرر، ونشر الأجهزة الامنية لما يعرف بحواجز "المحبة"، ثم دور هذه الأجهزة في جلب فحوصات طبية للفيروس، وكذلك مراقبتهم لهواتف المصابين وفرض الإغلاق الشامل والجزئي للمناطق الخاضعة للسيطرة وفرض ذلك بالقوة. إذ تعاملت السلطة الفلسطينية من اللحظة الأولى بالمنطق الأمني والبوليسي عبر تداخل السلطة الرقابية بالسلطة الحيوية في معظم الأحيان، وعبر استغلال الجائحة في توسيع الصلاحيات التنفيذية وتكثيف الرقابة والقمع والاعتقال السياسي واخضاع شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، من تنظيمات سياسية ومجتمع مدني وأهلي وعشائر ونخب رأسمالية، في ظل أزمتها الوجودية المتزايدة، خاصة في شمال الضفة.

أما **المستوى الثالث** فهو يتعلق حول الاستجابة المجتمعية لسياسات السلطة الرقابية والتنفيذية، هذه الصلاحيات التي تعمقت منذ جائحة كورونا وأصبحث أكثر كثافة في القمع والسيطرة عبر توسيع الصلاحيات واصدار القوانين ومصادرة الحريات بحجة الحفاظ على حيوات الناس، لكن الرفض الشعبي تزايد منذ تأجيل الانتخابات العامة ووصولًا إلى قتل الناشط نزار بنات وما تبعها من حراك ومظاهرات مناهضة من قبل الحراكات الشعبية والتنظيمات السياسية والمنظمات الحقوقية والتي قوبلت بالقمع العنيف من قبل السلطة، ثم أخيرا بوادر الانفكاك من السيطرة الأمنية عبر خلايا المقاومة العسكرية التي تشكّلت في الأماكن المكتظة شمال الضفة الغربية، والتدخل الصهيوني في فرض السيطرة عبر سياسة تكثيف الاقتحامات والقتل والاعتقال.

هذه المستويات الثلاث لتحليل إدارة السلطة الفلسطينية للجائحة في ظل سياسات الرقابة والسيطرة المفروضة من المنظومة الاستعمارية منذ الانتفاضة الثانية، المتمثلة بالتبعية الأمنية والاقتصادية للنخبة المتنفّذة بعيدًا عن أي انجازات

سياسية. والسلطوية المتمثلة بالسياسات المتبعة من قبلها في التحكم والسيطرة والضبط، والمجتمعية المتمثل بردة فعل الشرائح المتنوعة لسياسات السلطة وعلاقات القوة المفروضة.

من خلال هذه المستويات الثلاث نتبين الأزمة الوجودية والشرعية لهذه السلطة وما يمكن أن تقوم به للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها. بمعى آخر هذا البحث يدرس سياسات السيطرة عبر جائحة كورونا ويفترض البحث أن سياسات السلطة فيما يخص إدارة ملف الجائحة عكست حالتين متقابلتين، الأولى العجز (بحكم انعدام السيادة والتبعية للاستعمار وغياب العدالة في التعامل مع الملف)، والثانية محاولة تجيير الجائحة (إما لتلميع صورتها أو لفرض أدوات تحكم وسيطرة جديدة على الناس).

3.1 أسئلة البحث

لدراسة إشكالية البحث وتحليلها، يبرز سؤال رئيس هو: كيف ساهمت جائحة كورونا في تعزيز مهام الرقابة والضبط للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة ضمن الشرط الكولونيالي القائم؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس أعلاه، ثمة أسئلة فرعية تسعى الدراسة للإجابة عليها، أبرزها:

- كيف ساهمت هيكلية السلطة وأدواتها في إدارتها للأزمة في ظل تبعيتها للهيمنة الاستعمارية وامكانياتها المحدودة؟
- كيف تساهم هذه الجائحة إلى توسيع الرقابة وزيادتها وتطويرها؟
- كيف استغل رئيس السلطة الأزمة لتوسيع صلاحياته وتقويض القضاء وإقصاء المعارضة؟
- هل كانت سياساتها بفرض حالة الطوارئ ونشر أجهزة الأمن ضرورة أم للتغطية على عجزها السياسي والإجتماعي؟

- وبخصوص القرى الفلسطينية بمناطق "ج" التي لا تسيطر عليها السلطة ويستهدفها الإستعمار بممارساته الأمنية والإستيطانية، هل استطاع الناس فيها مواجهة الجائحة وهل تفاعلوا مع القرارات الحكومية ووثقوا بها؟
- ماذا عن الاستجابة المجتمعية الفلسطينية خارج المؤسسة الرسمية للسلطة، بمعنى آخر هل كان عمل السلطة باتجاه واحد ولم يقابل بأي تشكلات وممارسات اجتماعية رافضة للسيطرة؟ وهل يمكن أن نتلمس بعض من ملامح هذه التشكلات؟

4.1 الإطار النظري

لا يمكن فصل دراسة الجائحة عن ظروف السياق الاستعماري في الحالة الفلسطينية، لذا ننطلق في تحليل الجائحة من تداخل سياسات السيطرة والرقابة للسلطة الفلسطينية في ظل تبعيتها للهيمنة الاستعمارية الشاملة من خلال التأطير لهذه المنظومة الاستعمارية من خلال منظور الاستعمار الاستيطاني، رغم صعوبة حصره أي الاستعمار الصهيوني في إطار نظري تحليلي منفرد، لتعدد وتنوع آلياته وممارساته وأساليبه في السيطرة في مناطق الاستعمار، لكن تنبع أهمية هذا الإطار التحليلي في جوهره المتوافق مع جوهر الفكر الاستعماري الصهيوني عبر تركيز سيطرته على الأرض في مقابل اجتثاث الشعوب الأصلية، فهو ليس استعمارا استغلاليا فقط يتمثل هدفه في اقتطاع فائض القيمة عبر دمج قوة عمل السكان الأصلانيين الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمرة، بل إن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض، والأرض فقط، بأي وسيلة كانت. وقد عبر المفكر باتريك وولف عن ذلك بالقول إن الاستعمار الاستيطاني يقوم على منطق الإبادة أي إزالة السكان الأصلانيين[1].

يخلص وولف بأن منطق الإبادة في الاستعمار الاستيطاني ليس قضية طارئة أو مؤقتة، بل هو شيء جوهريٌّ وأساسيٌّ لبُنية هذا المشروع الذي لا يمكن أن يتم بدونه. لا يريد المستعمِر المستوطن السيطرة على أهل البلاد، فهو يريد

[1] ولف حاس. مفهوم الاستعمار الاستيطاني (قراءات أساسية. ع 66. مارس 2017)، 115.

ببساطة محوهم وإزالتهم من الوجود وحين لم ينجح الاستعمار الصهيوني تماما بذلك، فقام بممارسة الهيمنة والسيطرة على الأرض والفصل مع الفلسطينيين وضبطهم في ذات الوقت، عبر سلسلة من التحولات والآليات والسياسات الحيوية والرقابية في ظل ديناميكية مؤسساتية استعمارية قابلة للتطور والتغير بحسب ما يخدم مصلحتها العامة.

بعد فهمنا للحالة الاستعمارية الصهيونية المتمثلة كمنظومة احلالية تسعى للسيطرة والهيمنة، نستعين بمفاهيم فوكو حول السلطة ونظريته في الهيمنة والسياسات الحيوية لدراسة أدوات الضبط وسياسات السيطرة[1] الممارسة من قبل هذه المنظومة الاستعمارية اتجاه الفلسطينيين. بمعنى أن الاطار النظري للحالة الاستعمارية هي الاستعمار الاستيطاني بحسب وولف لكن تحليلنا لهذه الحالة يمر عبر فوكو ومفاهيمه حول الهيمنة والاخضاع وتحليله للسلطة، وإستخدام هذا الفهم والتحليل مع مراعاة خصوصية النموذج الاستعماري الصهيوني المراد تحليله واختلافه عن النماذج الاستعمارية والدول الحديثة الأخرى.

الجانب الأول في تحليل السلطة عند فوكو، هو نفي وهم نظرية العقد الاجتماعي والسيادة المتمثلة بالقانون والتنازل بالإرادة عن الحرية، بل يعتبر أن السلطة هي من سخرت القضاء والقانون في فرض المزيد من السيطرة والاخضاع وفي تبرير شرعيتها، لذلك يعتبر فوكو أن النظرية التاريخية السياسية في تحليل السلطة قائمة على الهيمنة والاخضاع وقمع الآخر لا كما يدعي منظري العقد الاجتماعي والنظرية القانونية الفلسفية حول التنازل أو التخلّي، ولا هي حصيلة علاقات إقتصادية، بل أن السلطة هي الحرب بوسائل أخرى متعددة بحسب كلاوزفيتز، فالسلطة قائمة على القمع، تقمع الطبيعة، الغريزة، الطبقة، الفرد، بمعنى أن السلطة ممارسة قمعية بوصفها حربا مستمرة. فوكو استخدم مفهوم الحرب كأداة لتحليل علاقات القوة التي تمثّلها السلطة وتشكيلاتها[2].

أما الجانب الأخر في تحليل السلطة عند فوكو، فقد اعتبر ان السلطة في قمعها واخضاعها للمجتمعات تمارس سلطتين متداخلتين لا تنفي الواحدة الأخرى بل متكاملتين ووسيلتين لفهم عمل وظيفة المعرفة – السلطة، وهي

---

[1] Patrick Wolfe. Settler Colonialism and the elimination of the native. 2006.

[2] م ف . الدفاع عن المجتمع. (ترجمة: الواو غزة. 1976)، 65-72.

السلطة الإنضباطية، أي تلك السلطة التي تمارس على الجسد والفرد بواسطة تقنيات المراقبة (السجن، المدرسة، المستشفى ...) لكن ليس الجسد وحده هو ما تستهدفه الأساليب الرقابية بل العقل أيضا عبر إنتاج الوعي الذاتي الحداثي من خلال الرقابة الذاتية، أو ما يعرف بنموذج "البانوبتيكون"[1]. أما السلطة الأخرى فهي السلطة الحيوية، والتي تعنى بالعمليات البيولوجية للسكان من صحة وتعليم واعلام وإحصاء ومراكز بحثية عبر مؤسسات الدولة المختلفة، هذه السياسات الحيوية تستهدف رفاهية السكان وتحسين معيشتهم والخدمات الصحية المتوفرة بهدف ضبطهم وتنظيمهم ضمن سلطة رقابية وقمعية تروج لنفسها بممارساة الحق في الحياة وتحسين شروطها لا الحق في القتل فقط كما كان الحال في الدول الغربية فترة الملكية الاقطاعية التاريخية. ما يقوله فوكو أن هذان السلطتان غير منفصلتين بل متكاملتين وأحياناً كثيرة متداخلتين ، بمعنى أن هناك انسجاما ما بين تطويع الأفراد وتنظيم السكان[2].

يلخص فوكو موضوعة السلطة بوصفها علاقات قوة متعددة ومتنوعة تقوم على القمع وتمارس تقنيات الاخضاع والسيطرة، لا بوصفها عقد اجتماعي وسيادة القانون كتمظهر للسلطة، بل يعتبر فوكو أن النظام القانوني والحقل القضائي يشكلان الأرضية لعلاقات الهيمنة وتقنيات الاخضاع متعددة الأشكال، وهذا الاطار النظري الذي نستند عليه في بحثنا هذا حول مفهوم السلطة ونظرية الهيمنة والاخضاع مع مراعاة الحالة الاستثنائية الفلسطينية في ظل السياق الاستعمار الاستيطاني وطبيعته في الاقصاء والسيطرة، لذلك هنالك عدة نقاط يجب الاشارة اليها حول الفرق بين نموذج الدولة الحديثة والنموذج الاستعماري الاستيطاني الصهيوني،

أولًا، أننا في حالة حرب وهيمنة ظاهرتين ومستمرتين في فلسطين التاريخية المحتلة على عكس الحرب غير الظاهرة في المجتمعات الانضباطية الحديثة، وبالتالي استخدام الحرب كأداة لتحليل السلطة المهيمنة بحسب بفوكو وبمفاهيمه حول

[1] ذ ذج الاذ ت ن: ه تع ع ذ ذج الولة ال ية في الاخ اع والاقابة، ع ذ ذج س الاذ ت ن وه ارة ع بذج م للا ة وعلى ال غف ال اء، ي ال ج ال اء لا العم ، الالي ل رقابة ذاتية م ق ال اء على أنف ه .

[2] م ف . الفاع ع ال ع. (ت جمة: ال واو غ رة. 1976)، 45-55.

السلطة والاخضاغ والضبط، فإننا يجب أن نراعي الاختلاف في أساليب وآليات الاخضاع ما بين سياق الدولة الحديثة وبين الاستعمار الاستيطاني[1].

ثانيا، كانت السياسات الحيوية في الدول الحديثة تؤدي إلى تحسين شروط الحياة ورفاهية المجتمع وإن كانت بهدف ضبطهم، بمعنى أن التنمية والسياسات الحيوية وما تعني من نهوض بالصحة والتعليم والاقتصاد والاوضاع المعيشية والخدماتية المختلفة أصبح جزء من سياسة الدولة لا حقها في القتل والموت فقط كما أشرنا سابقًا، لكن في السياق الاستعمار الصهيوني فإن السياسات التي كانت تهدف لضبط الفلسطينيين لم يؤدي إلى التطوير أو التنمية في حيواتهم بل على العكس من ذلك فقد مورست سياسات الموت والضبط والرقابة بهدف منع الانفجار والانتفاضات من قبل الفلسطينيين إما باستخدام العنف المباشر أو بالرقابة والتحكم بمختلف جوانب الحياة الفلسطينية عبر الانضباط، في حالة المجتمعات الحديثة يكون الانضباط عبر مجموعة من المؤسسات (السجن، المدرسة، المستشفى، المصنع، المصح العقلي...) أما في الحالة الاستعمارية للضفة الغربية فالمقاربة هنا للضبط والرقابة تكون عبر سلسلة من الأدوات (السجن، المستوطنة، الجدار، الطرق الالتفافية، الحاجز، كاميرات المراقبة، سلطة حكم ذاتي...).

ثالثا، طرأ تغيرات في تقنيات التحكم في المجتمع الفلسطيني عبر استخدام تقنيات هيمنة محلية بحسب وصف فوكو[2]، من خلال التخلي عن مسؤوليات الفلسطينيين الحياتية وتحميل مسؤولياتهم إلى سلطة حكم محلية وهي السلطة الفلسطينية مقابل أهداف أمنية ورقابية تضبط الفلسطينيين جماعات وأفراد بمنعهم من ممارسة مقاومة الاستعمار الصهيوني. وبالتالي تداخلت تقنيات الرقابة والسيطرة ما بين السيادة والهيمنة الاسرائيلية والرقابة الاسرائيلية والفلسطينية المحلية، لتضع الذوات الفلسطينية الفردية والجماعية في "حالة استثناء" مستمرة كما يصفها أغامبين، حيث يعتبر أن المجتمعات الانضباطية هي سجينة حالة الرقابة والضبط الممارس من قبل السلطة الانضباطية عبر خلق حالات طوارئ واستثناء مستمرة، وإمكانية تقنين الطوارئ في المنظومة القانونيَّة الليبراليَّة لتصبح حالة الإستثناء

[1] م ف . الدفاع عن المجتمع. (ترجمة: الدواي غزة. 1976)، 65-75.

[2] المرجع السابق، 58.

هي الحالة الطبيعية والمفروضة، كما حدث في التعامل مع الجائحة الحالية في دول العالم بينما في فلسطين المحتلة فحالة الاستثناء يعبر عن واقعها المستمر منذ الاستعمار الصهيوني لها، والفلسطيني هو "الانسان المستباح" وموضوع الرقابة والسيطرة، وهذا ما أظهرته الجائحة الحالية حيث كان التعامل معها بالعقلية الأمنية وفرض حالة الطوارئ والإغلاقات التي كانت على الدوام تستخدم كآلية للسيطرة، كمنع التجول وتسكير الطرق وعزل المناطق[1]، أغامبين يرى أن من يملك فرض الاغلاق هو من يملك السيادة[2].

في السياق الإستعماري الصهيوني حالة الإستثناء والطوارئ هي الحالة السائدة في الضفة الغربية وإن تجلّت وتكشّفت بشكل علني مع إنتشار الفيروس، والعلاقات الممارسة في ظل الكولونيالية أي السيطرة على الأرض والتحكم بالإنسان هي علاقات إستغلال وهيمنة، تتبدّل وتتحول هذه العلاقات وسياسات السيطرة وفق ما يحقق المصلحة الاستعمارية، ويمكن أن تكون عنيفة ومكثّفة بشكل مباشر كالقتل في الحروب التي تشنها المنظومة الاستعمارية في قطاع غزة او القتل وهدم البيوت والإعتقالات في الضفة الغربية، أو بشكل غير مباشر الذي يعتمد على علاقات الهيمنة والإخضاع مثل الحواجز ونقاط التفتيش وجدار الفصل والسيطرة على الحيز المكاني والمجال الزماني للجسد الفلسطيني، وهي متداخلة لا نفصل بينهما، تخدم هدف السيطرة والتحكم الذي يحرك الاستعمار في تعامله مع الشعوب. نرى أن علاقات السلطة والقوة حتى في السياق الكولونيالي والحكم الذاتي تخضع لمفاهيم فوكو في تحليلها لمسائل الهيمنة وممارسات الإخضاع وتقنيات السيطرة في ظل الاستعمار الاستيطاني، وهذا أسس البحث في تحليل إدارة السلطة للجائحة.

---

[1] جاد تاب . ه سة الأو ة (م لة ال راسات الفل ة. ع123. صـ 2020)، 1-5.

[2] ج رج أغام . حالة الإس اء. ت ج ة: ناصـ إس اع . القاه ة: م ارات للأ اث وال . 2015.

5.1 مراجعة أدبيات

هناك مئات الأدبيات التي تناولت دراسة الاستعمار وآلياته في السيطرة والرقابة والاقصاء واستغلال الأرض وتحييد الشعوب الأصلية، كذلك في حالة الاستعمار الصهيوني في السياق الفلسطيني، لكن الدراسات والأدبيات التي تناولت سياسات السيطرة للسلطة الفلسطينية الحديثة هي قليلة، فما بالكم في دراسة هذه السياسات فترة جائحة حديثة كجائحة كورونا، وبالتالي خلق لنا اشكالية وجود مصادر أدبية تناولت هذه السياسات الرقابية فترة الجائحة.

هذه الجائحة الطارئة في سيرورة ستمتد آثارها حتى بعد تلقي المطاعيم وهي قيد البحث والدراسة والتحليل بمختلف المجالات، لذا في هذا البحث سنحاول أن نغطي هذا الجانب التحليلي المفقود لدراسة السيطرة للسلطة الفلسطينية فترة الجائحة، رغم قلة الأدبيات التي تصب في صلب الدراسة حول سياسات السيطرة والرقابة في ظل الجائحة في الضفة الغربية المحتلة إلا أن هناك بعض الدراسات تتبعت الجائحة وآثارها المباشرة مثل كتاب **"العزلة، الفصل، الحجر الصحي" – تحرير جميل هلال،** صدر عام 2020 وفيه مقالات متعددة عن الجائحة وآثارها على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي في السياق الإستعماري الإستيطاني في فلسطين المحتلة في ظل تحليل فوكو للسلطة والرقابة ومفهوم أغامبين عن حالة الإستثناء والطوارئ والاجراءات الأمنية، وعن التراتبيات البنيوية التي كشفتها الجائحة في ظل النظام الإستعماري إذ ساعدت آليات التطويق والسيطرة المفروضة في الأراضي المحتلة على التعامل مع الجائحة بالمنطق الأمني والرقابي بسهولة أكبر خاصة في قضية التعامل المهين مع العمال الفلسطينيين بين السلطات الاستعمارية الإسرائيلية والفلسطينية لكن الكتاب تناول الجانب الإسرائيلي في التعامل مع الأزمة دون التطرق لسياسات السلطة الفلسطينية التي نغطيها في هذه الرسالة. أما الكتاب الآخر الذي استعنا به فهو كتاب **"الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين" – أحمد السعدي،** إذ يقوم الكاتب بتحليل سياسات السيطرة وأدوات الرقابة التي تمارسها المنظومة الأمنية الإستعمارية الإسرائيلية في حكم الفلسطينيين منذ عام 1948 حتى نهاية الحكم العسكري 1966 من خلال الوثائق والأرشيف الإسرائيلي الذي يكشف تلك السياسات التي مورست على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948.

من خلال هذا الكتاب نعتمد على سياسات السيطرة وأدوات الرقابة التي سيمثلها الاستعمار لاحقاً في الاراضي المحتلة عام 1967 وهي نطاق البحث ، ومنه ننطلق لدراسة تأثير هذه السياسات على التحولات اللاحقة السياسية والاجتماعية المتمثلة بخلق سلطة محلية لادارة المجتمع ضمن علاقات قوة متداخلة ومتشابكة، وأيضا استعنا بكتاب **"سلطة الإقصاء الشامل" تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لساري حنفي وكتاب إسرائيليين،** وفيه تحليل لسياسات السيطرة والرقابة الإسرئيلية في الضفة الغربية بعد إحتلال عام 1967 حتى الإنتفاضة الثانية من العنف المباشر وغير المباشر وسياسات العزل والفصل الممارس على الفلسطينيين لكن دون التطرق لسياسات السلطة الفلسطينية في السيطرة التي نحاول تحليلها في هذا البحث، خاصة في جائحة كورونا وتكثيف هذه السياسات الرقابية والانضباطية. أما حول علاقة فوكو بالجائحة فاستعنا بكتاب **ولادة الطب السريري** يدرس فوكو تشكّل الظاهرة الصحية والممارسات الطبية وعلاقاتها بالسلطة وبالشروط السياسية والاجتماعية التي أحاطت نشأة المؤسسات الطبية، وفي دور الدولة في التدخل بالصحة، وفي تدبير الحياة وفي التحكّم بجودتها وطولها ومستواها، من خلال مأسسة الصحة، الأمر الذي أصبح لاحقاً مقياساً لجودة الأنظمة السياسية وسوئها، فإذا كانت الأنظمة تهتم بالمستشفيات والصحة فهي أنظمة جيدة، والعكس صحيح، ويكمن هنا جوهر البعد السياسي للصحة. وفي سبيل ذلك قامت الدولة باستحداث آليات وتقنيات متنوعة لبناء السياسات الحيوية، منها ما له علاقة بنظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والشيخوخة والقوانين والتعليمات التي تضمن رفع جودة الحياة وزيادة متوسط الأعمار، وكتاب **يجب الدفاع عن المجتمع** وهي سلسلة من المحاضرات حول تحليل السلطة والحرب كأدات لتحليل علاقات القوة والاخضاع ووهم السيادة القانونية.

أن الأدبيات السابقة تناولت الجائحة وإدارتها وأساليب السيطرة من الجانب الإستعماري الإسرائيلي فقط دون التطرق لتحليل إدارة السلطة الفلسطينية لها في مناطقها، هذه هي الثغرة التي لم تتناولها الأدبيات السابقة والذي يحاول البحث دراسته وتحليله في ظل الجائحة في الضفة الغربية.

6.1 تقسيم الدراسة

تتناول هذه الدراسة في الفصل الأول إشكالية الدراسة وأهميتها والمنهج التي تقوم عليه في التحليل والنقد والنظريات التي تشكل الأسس التي تقوم عليه الدراسة، ثم الفصل الثاني عن سياسات الرقابة في الحالة الإستعمارية الصهيونية، أدواتها وتقنياتها وسياساتها ومحدداتها وتحولاتها، والفصل الثالث حول ادارة السلطة الفلسطينية للضفة الغربية ضمن صلاحياتها ومحدداتها وتعامل هذه المنظومة مع الجائحة، وتحليل الاستجابة المجتمعية ضمن سياق الاستعمار الصهيوني والفلسطيني المحلي، وأخرا استنتاجات واستخلاصات للبحث في الخاتمة.

الفصل الثاني

الاستعمار الصهيوني في السياق الفلسطيني

تحوّلات آليات السيطرة والضبط

ميشيل فوكو يملك شهادةَ نظرةٍ مغايرةٍ للسلطة، والثّابت أنّ "فوكو" لا يسعى من اهتمامه بهذا المفهوم إلى بناء نظرية تجريدية متكاملة ونسقية، لأنّ سُؤال الماهية لديه: "ما السلطة؟" لا يدخل في قلب انشغالاته، بل إنّه يستعيض عنه لتّساؤل عن الكيفية التي بها تنبجس السلطة إلى الوجود، فلا وجود لسلطة إلا وهي ممارسة. من هنا هدم "فوكو" مُسلّمة أنّ السلطة شيءٌ قابلٌ للتّملك، وأنّها ترتبط لدولة والقوانين كما هو الحال مع المنزع الليبرالي أو المنظور الطبقي الماركسي [1].

1.2 مقدمة

في ظل حالة استثناء وطوارئ تمثّلت بجائحة كورونا وآثارها المباشرة وغير المباشرة في جوانب عديدة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فإنه لا يمكننا دراسة آليات السيطرة والضبط الممارس على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1967 دون البحث في تحولاتها ووضعها في سياقها التاريخي الاستعماري، بمعنى كيف يمكن دراسة هذه الجائحة دون فهم لهذه التحولات التي أوصلتنا للوضع الراهن اليوم المتمثّل بإدارة شؤون حياة الفلسطينيين عبر سلطة حكم ذاتي تمارس الرقابة والضبط وإدارة السياسات الحيوية للفلسطينيين في ظل هيمنة الاستعمار الصهيوني.

ننطلق في تحليلنا للجائحة بدايةً بفهم حالة الاستعمار الفريدة والمتعددة في الضبط والسيطرة، ووضعها في الآطر النظرية المناسبة في التحليل دون اغفال السياق الكولونيالي الخاص والظروف الخاصة في الحالة الفلسطينية سواء في البعد الزماني (تعدد أزمنة السيطرة ومحاولات الانفكاك منها، نكبة 48 ونكسة 67 والانتفاضات الشعبية) والمكاني (تعدد أمكنة السيطرة، اراضي 48، والضفة، وقطاع غزة). نتتبع الحالة الاستعمارية الصهيونية وتحوّلات آلياتها في السيطرة وصولًا إلى إعادة صياغته وتكثيفه من خلال إدارة الرقابة والضبط على الفلسطينيين عبر سلطة حكم ذاتي

[1] محمد بن جيلالي. ميشيل فوكو وسؤال السلطة (مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2016)، 2.

فلسطينية، والانفكاك منها في قطاع غزة عبر سيطرة فصائل المقاومة في ظل حصار خانق وحروب متكررة، في مقابل تكثّف الرقابة والسيطرة الأمنية في الضفة الغربية الخاضعة بشكل مباشر للهيمنة الاسرائيلية، وهي موضوع الفصل.

نتوسع في الفصل الثاني في أدوات الرقابة والسيطرة في ظل سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في الضفة الغربية وإدارتها للسياسات الحيوية، وكيف ساعدت جائحة كورونا هذه السياسات الرقابية وتوسعها في المزيد من أدوات الضبط والرقابة والسيطرة على حساب التنمية في الصحة العامة، رغم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة، ورغم الأزمة الشرعية لهذه السلطة بعد تفردها في الحكم وإقصائها لأصوات المعارضة وفصائل المقاومة، وتبعيتها للهيمنة الاسرائيلية دون وجود آفق لإنفكاك هذه التبعية وبالتالي رهن مصيرها بالاستعمار.

في الفصل الأخير نتابع الاستجابة الشعبية المحلية والأهلية والفصائلية على اختلاف تنوعاتها في اجراءات سلطة الحكم الذاتي في ظل جائحة كورونا التي أظهرت كثافة الرقابة والسيطرة الأمنية على حساب التنمية في السياسات الحيوية والصحة العامة، وبوادر الانفكاك في شمال الضفة الغربية، ثم استخلاصات وخاتمة حول الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كورونا على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي الفلسطيني.

2.2 فهم الحالة الاستعمارية الصهيونية

الاستعمار الصهيوني قائم على الهيمنة وفرض السيطرة سواء مارس الإبادة أو الإقصاء أو الضبط[1] حسب الحاجة والضرورة والظروف، ويمكن اعتباره في صيرورة مستمرة منذ الاستعمار البريطاني لفلسطين والاوروبي في المنطقة العربية.

[1] ذ ع فه م وول ح ل الاسع ار الاس انيفي فه مفا الا ادة والازالة، ع وول أن م الإ ادة في الاسع ار الاس انيّ ل ق ة ارئة أو م ق ة، ب ه شيءٌ ج ه ٌ وأساسيٌّ لُ ة ه ا ال وع ال لا أن ي ب ونه. تع ي م ة الأرض وم الإ ادة أن العلاقة ما ب ال ع ِ وال ع َ في حالات الاسع ار الاس انيّ م لفة. لا ي ال ع ِ ال ة على أه الـلاد، فه ي ب ا ة م ه وزالـه م ال ج د ل في ال الة الفل ة ل ي ح الاسع ار الاس ائ لي ب ل ، و لًا م الإ ادة قام ال ة على الأرض والف مع الفل وض ه في ذات ال ق ع ال مج في اراضي ال48 والف في اراضي ال67.

هذا الاستعمار سيكون من الصعب حصره في إطار تحليلي منفرد لاستيعاب حالته القائمة والمعقدة والتي تختلف عن بقية النماذج الاستعمارية الأخرى، وإن تشابهت في موضوعات الهيمنة والسيطرة، ونعني بذلك ان النماذج المفاهيمية في التحليل النظري في فهم هذه الحالة الاستعمارية القائمة متشابكة ومتعددة كالتطهير العرقي، والفصل العنصري، والإحتلال العسكري، والإستعمار الاستيطاني، والاستعمار الداخلي، والسياسة الحيوية، ودولة الاستثناء، وهي كلها نماذج تستخدم في تحليل الحالة الاستعمارية الصهيونية.

هذا التشابك والتعدد في واقع هذه الحالة الاستعمارية يلتقى حول موضوعة "الهيمنة"[1] كعامل مشترك للنماذج السابقة، تمثلت بالإبادة عبر ارتكاب المجازر في النكبة، والإزالة عبر الطرد والتهجير وعمليات الترحيل في السنوات التي تلت النكبة، والاستبدال عبر الاستيطان ومحو الهوية الأصلية وعزله عن بقية شعبه وقد عبر وولف عن ذلك بالقول إن الاستعمار الاستيطاني يقوم على منطق الإزالة أي إزالة السكان الأصلانيين، والاحتواء عبر الضبط والرقابة وتقنيات الاخضاع لمؤسساته العنصرية، والدمج عبر الانضمام لمؤسساته وفق قوانينه الاستعمارية، وقد عبرت هذه السياسات عن تحولات الاستعمار الاستيطاني مع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1948[2].

3.2 التحوّل من الإ دة إلى التحكم والسيطرة

بحسب النموذج التحليلي لمبدأ الاستعمار الاستيطاني فإن هدف الإستعمار هو القضاء على السكان الأصليين والسيطرة على الأرض ومواردها واستعمارها، وهو في الحالة الإسرائيلية ما تم ممارسته في أحداث النكبة من مجازر وطرد للفلسطينيين، هنا الإبادة لم تقتصر على الفعل المادي بقتل السكان الاصليين وطردهم بل تعداه إلى محاولة ممارسة الابادة السياسية (القضاء هلى الهوية الوطنية) والثقافية (القضاء على الارث والارتباط التاريخي) على من

---

[1] نق ال ة، ف ض الق ة وال ة م ق ال اك ذو ال ادة ل ال ة الع ة وال اسة والاق ادة م ق دولة ق مة على اخ ، وه ا في ه ه ال الة دولة الاس ع ار ال ه ني على ال ع الفل ي.
اذ : م وة خل . مفه م ال ه ة في ذ ات العلاقات ال ولة. ل ة العل م ال اسة. جامعة الاس ر ة. 2020.

[2] أح ال ع . ال قا ة ال املة: ن أة ال اسات الإس ائ ل ة في إدارة ال ان وم اق ه وال ة ال اسة ت اه الفل . ال ال ع ي للأ اث ودراسة ال اسات. 2020.

تبقى من الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948، فمحاولات صهر الفلسطينيين والسيطرة عليهم والقضاء على هويتهم السياسية تأتي ضمن ابادتهم الثقافية والسياسية، أما بعد احتلال عام 1967 فقد طرأ تحول على شكل الاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يستطع ممارسة الابادة السياسية والطرد إذ لم تسمح له الظروف المحلية والاقليمية بفعل المقاومة الوطنية لهذا الاستعمار ولا الظروف الدولية بعدم إضفاء الشرعية عليه، ولم يستطع ممارسة الدمج فيزداد أعداد الفلسطينين (المواطنين) في دولته الاستعمارية[1]، فكان أن مارس هيمنته العسكرية التي تمثلت باستخدام العنف والسيطرة على الأرض ومصادرتها وبناء المستوطنات وتطويق الفلسطينيين وإخضاعهم، واستبدل الابادة في ظل السياق الاستعماري الاستيطاني – بحسب باتريك وولف – بممارسة السيطرة على الجسد الفلسطيني والتحكم فيه عبر الضبط والرقابة والسياسات الحيوية – بحسب مفهوم ميشيل فوكو – وهي إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع وضبطها لا بهدف تنميتها وتطويرها وتحسين جودتها بل بهدف إخضاعها والسيطرة عليها وتحييدها وطمسها وتفكيكها واستغلالها عبر مجموعة من الآليات والأساليب[2].

هنا ندعي أن دراسة الاستعمار الصهيوني في الاراضي المحتلة عام 1967 يمكن أن تندرج تحت النموذج التحليلي المتمثل بأساليب السيطرة والتحكم عبر الرقابة والسياسات الحيوية التي نظّر لها ميشيل فوكو في تحليله للسلطة الممارسة على أرض الواقع، وسؤاله لا ماهية السلطة بل الكيفية التي تدير السلطة فيها علاقات القوى والسيطرة في المجتمع من خلال ممارساتها الواقعية بالإخضع والقمع والإكراه حسب تعبيره، ضمن الشرط الكولونيالي القائم، يعتبر فوكو كما قلنا سابقًا أن السلطة على الحياة لها شكلان: الضبط عبر رقابة الأفراد، والرقابة التنظيمية على المجتمع من خلال السياسات الحيوية. الانضباط هو نوع من التنظيم الذاتي يتم تشجيعه من المؤسسات (السجن، المدرسة، المستشفى، المصنع، المصح العقلي...) ليصبح القاعدة في المجتمعات الحديثة أما في الحالة الاستعمارية للضفة الغربية فالمقاربة هنا للضبط والرقابة تكون عبر سلسلة من الأدوات (السجن، المستوطنة، الجدار، الطرق الالتفافية، الحاجز،

---

[1] سار حفي، وآخ ون. سل ة الإق اء ال امل : ت ح ال الإس ائ لي في الأراضي الفل ة (ب وت: م دراسات ال حـ ة العـ ة. ال عة الأولى. 2012)، 284.

[2] م ف . ولادة ال . ت جـ ة: علي مقل . 1993. ب وت: م الإن اء القـ مي.

كاميرات المراقبة...). ويبدأ فوكو في دراسة السلطة بوضع عدد من المحددات، منها أن الذوات نتاجا للسلطة، وأن السلطة استراتيجية عامة وشاملة، وهي لا تفعل فعلها إلا من خلال "تقنيات محلية للهيمنة"، في الحالة الاستعمارية للضفة الغربية تمثّلت هذه التقنيات المحلية بخضوع المجتمع الفلسطيني في الضفة لسلطة حكم ذاتي تتولى شؤون ادارة المجتمع والسيطرة عليه وضبط أفراده ضمن الامكانيات المسموح بها والمحددة من قبل المهيمن الاسرائيلي صاحب السيادة والسطة الانضباطية، وهي أي هذه السلطة الفلسطينية ستكون محور الدراسة في تحليل إدارة الهيمنة والسيطرة على الشعب الفلسطيني منذ اتفاقية اوسلو وصولا إلى حائحة كورونا. وفي سبيل تحقيق ذلك، أي ضبط المجتمع وإدارته والسيطرة عليه فقد مارس الاستعمار الاسرائيلي أشكالًا متعددة ومتحولة من علاقات القوة والسيطرة والإخضاع في الضفة الغربية، والتي نتطرق لها تاليا.

4.2 تحوّلات في علاقات القوة والسيطرة

لم تقتصر مراقبة الفلسطينيين من قبل الاستعمار الصهيوني على الطرق التقليدية، من سجلات للسكان ومسح الأراضي وأبراج المراقبة والسجون والاستعانة بالمخبرين المحليين، بل أضافت لهذه الطرق تقنيات رقمية جديدة تسمح بمراقبة الهواتف والانترنت وكاميرات المراقبة[1]، وأصبح الجسد الفلسطيني مختبرا لتجربة التقنيات الحديثة في المراقبة والسيطرة. مرت أساليب السيطرة والإدارة للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، بتحولات أساسية، والتي يمكن قراءتها من خلال تحولين اثنين،

[1] ش ر ة م ل . ال ع ل ة، الف ، ال ال ي. جائ ة في فل ، لا وجه لل قارنة (م س ة ع ال ق ان، 2020)، 102.

1.4.2 التحوّل الأول، (السيطرة المباشرة) الحكومة العسكرية الاستيطانية وآلياتها المباشرة للسيطرة،

خلال اجتماع لحزب العمل الصهيوني عقد بعد ثلاثة أشهر من حرب 67 التفت رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول الى غولدا مائير، التي كانت الأمين العام للحزب آنذاك، قائلًا: "أ أفهم ما تريدين، أنتِ تتوقين إلى المهر لا إلى العروس". كان المهر هو الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حزيران 1967، أما العروس فكانت الشعب الفلسطيني الموجود على تلك الأراضي[1].

لم يختلف جوهر الاستعمار في الأراضي المحتلة عام 1967 عن الأراضي المحتلة عام 1948 المتمثل بسيادته على الأرض وإخضاع ذوات من عليها لهيمنته، إنما شكل حكم الاستعمار فيه وآليات الإخضاع والسيطرة تغيرت لأسباب عديدة، دولية ومحلية، وأهمها أن وجود وسيادة الاستعمار الصهيوني يتهدّد لحظة دمجه الفلسطينيين ومنحهم المواطنة، كذلك لم تتوفر له الظروف لطرده خارجا رغم المحاولات، كما أنه لن يمنحه حقوقه السياسية التحررية بالطبع.

هذا الشكل الاستعماري الجديد التابع لنظام الحكم الاستعماري في الاراضي المحتلة عام 1948 استخدم طرق وآليات للاخضاع والسيطرة، تميز بالعسكري عبر سيطرة الجيش على الأرض والحدود والمعابر ومصادر المياه، ثم بإنشاء المعسكرات والمعتقلات والأسلاك الشائكة والمناطق المعزولة، والاستيطاني عبر البدء ببناء المستوطنات حول المدن والقرى الفلسطينية لعزلها والسيطرة عليها ومنع تطورها الطبيعي، والفصل عبر تشييد الطرق الالتفافية لربط المستوطنات[2] ببعضها وبالمركز الاسرائيلي وقطع التواصل بين الفلسطينيين والسيطرة عليهم، وأمنيا عبر مخابراته التي مارست الرقابة المتطورة والتكنولوجية والعنف بأشكاله المتنوعة لإبقاء الهيمنة الاستعمارية على الارض المحتلة ومنع أي مقاومة لها.

في هذه المرحلة استخدم الاستعمار الصهيوني سياسة السيطرة والضبط على الفلسطينيين من خلال منظومة قوانين متشابكة سابقة وطارئة تعود إلى فترة الحكم التركي، وقوانين الطوارئ عام 1945 فترة الاستعمار البريطاني، ومن

---

[1] سار حفي، وآخرون. سلطة الإقليم: تاريخ الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الطبعة الأولى. 2012)، 295.

[2] الطرق التي أداة من أدوات الهيمنة الاستعمارية على الفضاء الفلسطيني وعلى وتيرته، فالطريق وجه آخر للاستيطان الذي يهدف إلى مصادرة الأرض وتوسيع المستوطنات.

القوانين الأردنية في الضفة الغربية والمصرية في قطاع غزة بالإضافة للأوامر العسكرية لحكم المناطق المحتلة، أي انه استخدم خليط هذه القوانين في فرض تمرير المزيد من أدوات الرقابة والسيطرة بحسب ما يخدم مصلحته، بمعنى أن الاستعمار فرض التقنيات الانضباطية عبر القوانين لشرعنة ممارسته القمعية والرقابية، وهو ما عبر عنه فوكو بقدرة السلطة الحاكمة على استغلال السيادة والقوانين لتمرير التقنيات الانضباطية. أما الفلسطينيون في الضفة والقطاع فهم الذوات الخاضعة لسلطة حكمه وعليهم الانصياع لهذه القوانين والسياسات وبدون حقوق سياسية كحق تحقيق المصير أو حق المواطنة، وعليه تمّت إدارة شؤون حياتهم عبر مجموعة من الأجهزة الإدارية التي سيطر عليها مسؤولون عسكريون وإدارة عسكرية سمّيت زوراً لاحقًا بالإدارة المدنية التي ظلّت تابعة للجيش وللشاباك.

هذا الجهاز الإداري العسكري تألف من عدة أجهزة أدارت السياسات الحيوية وجوانب حياة الفلسطينيين المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والزراعة والصحة والتعليم والبنى التحتية، لكن الفارق هنا، وبحسب فوكو فإن الدول الحديثة تستغل التنمية في السياسات الحيوية بهدف ارضاء الناس لاخضاعهم، أما الاستعمار الصهيوني في الضفة لم يسعى لتطوير المجتمع الفلسطيني بل حدّ من قدراته ومن فرص تنميته عبر العديد من المعوقات كمصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه ومنع الصناعات، واستغلال الظروف الاقتصادية الصعبة والعمالة الفلسطينية الرخيصة في سوق العمل الاسرائيلي وتبعية الاقتصاد الفلسطيني له، الذي أدى في نفس الوقت لتحسين معيشتهم وظروفهم المادية مؤقتا وبالتالي الحفاظ على الوضع السياسي الراهن، كما قامت بخلق قنوات اتصال مع بعض الشخصيات والنخب المحلية التقليدية والعشائرية والمخاتير والمنتفعين الذين حصلوا على امتيازات بهدف ضرب الهوية الوطنية والقبول بالوضع الراهن وفك الارتباط بالحركة الوطنية في الشتات، إلا أن هذه السياسات تلقت ضربة موجعة بانتخابات البلديات عام 1976 التي فازت فيها شخصيات محسوبة على القوى الوطنية وفشلت النخب التقليدية المدعومة من الحاكم العسكري ومخابراته، ثم تلّقت تلك السياسات فشل آخر حين شكّلوا ما تم تسميته بروابط القرى لتكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية وتم دعمها بالمال والسلاح مقابل ادارة وتسيير أمور الناس الخدماتية والاجتماعية والزراعية،

لكنهم قوبلوا بالرفض الشعبي والمقاومة الوطنية المحلية، ففشلوا ولم تنجح المحاولة الاسرائيلية بالاختراق السياسي ولا بتطبيع وجودها[1].

كان واضحا التوجه الاستعماري الصهيوني نحو الفصل والسعي للتخلص من السياسات الحيوية وادارة شؤون الفلسطينيين لعدم قدرته على ضبطهم، كذلك كانت تزداد الحالة الشعبية والوعي الوطني ورفض ومقاومة هذه الهيمنة وعلاقات القوة المفروضة، وتجل ذلك بالانتفاضة الفلسطينية عام 1987 حينما ثار الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة على كل ما يمثله الاستعمار الصهيوني من هيمنة وسيطرة وإخضاع.

2.4.2 التحوّل الثاني، إعادة صياغة السيطرة، اتفاقية اوسلو والحكم لإ بة،

ارتبط الفلسطينيو ن في الضفة والقطاع بفصائل منظمة التحرير في الشتات ارتباطًا عضويا عبر تشكيل الخلايا الحزبية والقيام بالعمليات الفدائية وتشكيل الجمعيات الخيرية وتلقي الدعم المالي وتعبئة الجماهير ثوريا وإنشاء التعاونيات وإتحادات الطلبة، في سبيل الإنفكاك من هيمنة الاستعمار الصهيوني، وبعد أن قامت الحكومة الاسرائيلية بضرب المنظمة في لبنان وتشتيتها، وصولًا إلى تونس وتأمين حدودها الشمالية بعد تأمين حدودها الشرقية والجنوبية سابقًا، لم تعد امكانية استمرار الثورة الفلسطينية في الخارج متوفرة أو مرغوب بها من المحيط، وإثر ذلك اتجه التركيز في الصراع نحو الداخل في الضفة والقطاع، وبالتالي ازدياد نشاط فصائل منظمة التحرير التنظيمية في داخل الأراضي المحتلة رغم الرقابة الاسرائيلية عليها[2].

كانت الهيمنة الاسرائيلية وآليات السيطرة والضبط، عبر وضع حياة الفلسطينيين في حالة استثناء وانتهاك مستمرين، السجون والمعتقلات ومراكز التحقيق كسلطة تأديبية، والمستوطنات والطرق الالتفافية ومصادرة الاراضي للسيطرة

---

[1] سار حفي، وآخ ون. سل ة الإق اء ال ام : ت ح ال الإس ائ لي في الأراضي الفل ة (ب وت: م دراسات ال ح ة الع ة. ال عة الأولى. 2012)، 306.

[2] ي صا غ، ال ة ال ة الفل ة 1949 – 1993، ال فاح ال لح وال ع ال ولة (ب وت: م س ة ال راسات الفل ة. 2003).

على المكان **وفصل وعزل وتطويق** الفلسطينيين، والجيش لاستخدام العنف وفرض الهيمنة، ومنتفعيه للقضاء على أي تمثيل سياسي للشعب.

هذا الصراع في علاقات القوة في الضفة والقطاع ما بين الشعب الفلسطيني وممثليه وداعميه في الشتات وبين الاستعمار وأدواته ووكلائه الذين فشلوا في تمرير نموذج روابط القرى، نجم عنه انتفاضة شعبية عارمة شارك فيها أطياف الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته عمت مدن وقرى ومخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستطاعت أن تفرز قيادة وطنية محلية قادت النضال والانتفاضة، وواجهت المشروع الاستعماري بجيشه ومخابراته ومستوطنيه بالمظاهرات والعصيان المدني والعمليات الفدائية بدعم من فصائل منظمة التحرير في الخارج، إلا أنها تعرضت للمطاردة والاختراق والاعتقال والتصفية من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي ومخابراته، بالإضافة إلا أنها لم تكن بديلاً عن قيادة المنظمة التاريخية التي كان لها، رصيدها الثوري ودفة القيادة، فانصاعت لقراراتها التي تمثلت بالتنازل عن مشروع التحرير الكلي والقبول بالتسوية السياسية لحل الصراع الكولونيالي.

من جانب آخر، برز التيار الاسلامي في الانتفاضة إلى جانب فصائل منظمة التحرير لكنه لم ينخرط في إطار المنظمة ومؤسساتها، هذا التيار الاسلامي سيصبح جزءا رئيسيا من علاقات القوة المؤثرة في المجتمع الفلسطيني لاحقاً.

هذه الانتفاضة شكّلت نقطة تحول في شكل الاستعمار وعلاقات القوة في الاراضي المحتلة عام 1967 إذ لم تستطع دولة اسرائيل الاستعمارية التخلص من قضية الفلسطينيين السياسية كقضية تحرر من الاستعمار، وبنفس الوقت تسعى للتخلص من عبء إدارة حيواتهم وشؤونها دون التخلص من هيمنتها وسيادتها على الأرض، ولما لم ينجح بفعل المقاومة الوطنية والهبات الشعبية المحلية كان أن اتجه نحو البحث عن آلية لتطبيق السياسة الأمنية الجديدة، الانتقال من صيغة السيطرة المباشرة عبر التمركز والوجود العسكري والأمني في قلب التجمعات الفلسطينية، إلى السيطرة عن بعد وشن هجمات للاعتقال ولإحباط المقاومين الفلسطينيين والتخلص من شؤون ادارتهم عبر توريط منظمة التحرير لحمل هذا العبء مقابل استحقاقات وواجبات "أمنية" دون التخلي عن سيطرتها الفعلية على الأرض والأمن والاقتصاد حتى. أي أن ما تم هو **إعادة صياغة السيطرة** لا التخلص منها، وبذلك وضعت قيادة الثورة

نفسها في مواجهة مباشرة مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع عبر الضبط والسيطرة بمسوغات عدة أهمها مشروع تأسيس الدولة ذات سيادة[1].

5.2 الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية للحكم الذاتي والترتيبات الأمنية،

تتغير سياسات الاستعمار الصهيوني في وآلياته في السيطرة على المجتمع الفلسطيني إنطلاقاً من أهمية الانفصال عن المجتمع الفلسطيني وتقليل الاحتكاك به إلى أدنى حد، بما في ذلك الانسحاب من شؤونه الحياتية، بمعنى آخر، السيطرة على الأرض لا على السكان. هذا درس استخلصه العقل الأمني الإسرائيلي في أثناء الانتفاضة الشعبية في سنة 1987 التي غيرت قواعد اللعبة في العلاقة بين شعب واحتلال. تلك الانتفاضة دفعت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى البحث عن آلية لتطبيق السياسة الأمنية الجديدة التي استهدفت الانتقال من صيغة السيطرة المباشرة عبر التمركز والوجود العسكري والأمني في قلب التجمعات الفلسطينية، إلى السيطرة عن بعد وشن هجمات للاعتقال ولإحباط مقاومين قبل أو بعد قيامهم بعمليات ضد أهداف إسرائيلية[2].

تمخض عن تلك السياسة سياسة الفصل والسيطرة غير المباشرة مع الفلسطينيين، تسوية إعلان المباديء عام 1993 في واشنطن، المعروفة باتفاقية اوسلو، الاعتراف المتبادل بين طرفي الصراع، اعتراف منظمة التحرير بشرعية الاستعمار الصهيوني على الأراضي المحتلة عام 1948 مقابل اعتراف الاستعمار بأن المنظمة هي الممثل للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، وما لحقها من اتفاقيات واستحقاقات أمنية واقتصادية حدّدت شكل وصلاحيات السلطة المستقبلي، حكم ذاتي محدود وضبط وادارة شؤون الفلسطينيين والحفاظ على الأمن الاسرائيلي إلى حين مرحلة مفاوضات الحل النهائي. لكن الواقع المتمثل بالهيمنة والسيطرة الاستعمارية على الاراضي المحتلة وضعت تلك السلطة في الفخ، بمعنى أن لا ضمانات لتقديم تنازلات لسلطة محدودة القوة والصلاحيات إلا ما تقدمه من دور أمني ورقابي، وهذا ما قامت به دولة الاستعمار بتقسيم الحل المرحلي لمراحل.

---

[1] يـ صـا غ، بـاء الـ ولة أم ضـ الـ ع. مـ امرزغي للـ ق الأوسـ ، بـ وت، 2011.

[2] مهـ عـ الـ . أحـ ة الـ الأمـ ي، وعلاقات القـ ة. مـ لة الـ راسات الفلـ ة. عـ د 118. 2019

بعد اتفاقية اوسلو وملحق باريس الاقتصادي الذي هيمن فيه على الاقتصاد الفلسطيني مضى الاستعمار الاسرائيلي قدما بالاتفاقيات برعاية أمريكية وبدعم من وكالة استخباراتها المركزية C.I.A، استكمالًا باتفاقية القاهرة التنفيذية التابعة لاوسلو التي وقعت عام 1994، المعروفة باتفاقية غزة – أريحا، والتي نتج عنها تسليم قطاع غزة ومدينة أريحا لقيادة المنظمة وحركة فتح العائدة من تونس وعلى رأسها ياسر عرفات، كانت الصلاحيات الأمنية محدودة لكنه سَمح لها بإنشاء قوة شرطة فلسطينية من عدة آلاف من العناصر، من ضباط شرطة مجندين محليا ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر)[1] غلب عليها السيطرة الحزبية لحركة فتح مع مشاركة محدودة من فصائل منظمة التحرير الأخرى، وكان الهدف من هذه القوة هو ضبط وحفظ "الأمن" و"النظام العام" ومنع "الأعمال العدائية"، أي أعمال المقاومة خاصة مع بروز الحركات الاسلامية المقاومة على رأسها حركتي حماس والجهاد الاسلامي. ثم لحقتها اتفاقية طابا عام 1995، المعروفة باوسلو 2، حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية وتحديد الصلاحيات الأمنية (الضبط والرقابة) والشؤون المدنية والقانونية والاقتصادية (السياسات الحيوية) في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تعديل حجم الشرطة وفروعها لتضم، الشرطة المدنية، والأمن العام، والأمن الوقائي، وأمن الرئاسة، والمخابرات، والدفاع المدني. كذلك تم في هذه الاتفاقية تقسيم الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 حسب هذه الصلاحيات إلى ثلاث مناطق هي: "ا" و"ب" و "ج"، والأخيرة هي أكبر قسم إذ تشكّل ما نسبته نحو61% من مساحة الضفة الغربية، وهي المنطقة التي تنتشر بها المستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز والتي يسيطر عليها الاستعمار الاسرائيلي بشكل كامل أمنيا وإداريا. وتخضع المنطقة "أ" (18% من الضفة الغربية)، للسيطرة الفلسطينية الأمنية والإدارية بشكل كامل، في حين تتولى السلطة الفلسطينية في المنطقة "ب" (20% من الضفة) مسؤولية النظام العام، أما السلطة الكاملة على الأمور الأمنية فهي خاضعة للاستعمار الصهيوني، كذلك نص الاتفاق على أن تكون هذه الترتيبات مؤقتة ومرحلية إلى حين مفاوضات الحل النهائي[2]. ثم اتفاقية تقسيم الخليل عام 1997 إلى منطقة "هـ1" وتخضع للسيطرة الفلسطينية ومنطقة "هـ2" بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية فيما نقلت

[1] اتفا ة اعلان ال اد ء، ال ل ال اني – ب وت ل اذ اب القا ات الاسا ئ ل ة م ق اع غ ة وال فة الغ ة.

[2] ق الارشد والـ عل مات. م ال نة للد راسات والاس ارات. ب وت. 2009

الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية. ثم اتفاقية واي ريفر عام 1998 واتفاقية شرم الشيخ عام 1999 التي جاءت بعد سلسلة من العمليات الفدائية، التي أدت إلى الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، واتفقوا على اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة فصائل المقاومة والعمليات الفدائية، وعلى الترتيبات الأمنية. وقد نص هذا الاتفاق بشكل مباشر على دور الولايات المتحدة الأمريكية في الإشراف على قيام السلطة بواجباتها الأمنية، ودخولها كطرف ثالث في مجال التنسيق الأمني ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين[1].

من اللافت تعدّد اتفاقيات الحكم الذاتي المؤقتة إلى حين مفاوضات الحل النهائي، وكذلك المدة الزمنية الخاصة بانسحاب الاستعمار الصهيوني من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وتسليمها إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتقسيم الحل المرحلي إلى مراحل، وهي محاولة اسرائيلية ناجحة لفرض شروطها وربط التقدم بالمفاوضات والتنصل منها فيما بعد بمدى قدرة هذه السلطة وكفاءتها في فرض السيطرة وحفظ "الأمن" للاستعمار الصهيوني ومستوطنيه، عبر منع العمليات الفدائية والقضاء على فصائل المقاومة وإجتثاث منابعها ومصادر تمويلها مقابل تسلّمها السيطرة الأمنية في المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية في حين يبقي الاستعمار سيطرته على معظم الأراضي المحتلة، في مفارقة لافتة أيضا[2]، وفق ترتيبات أمنية ما كانت لتتم لولا الراعي الأكبر لهذه الاتفاقيات الأمنية وهي الولايات المتحدة الأمريكية عبر حكومتها ووكالة استخباراتها المركزية، ليصبح الحل المرحلي هو الحل الدائم بما يخدم المصلحة الاستعمارية الاسرائيلية[3]، ولحق تلك الخطوة فصل المستوطنات عن المحيط وربطها عبر شبكة من طرق التفافية مع دولة الاستعمار الصهيوني قسمت الأراضي الفلسطينية ومنعت وحدتها، ووضعت الفلسطينيين في معازل فصل[4].

---

[1] حـ ا . **أداء الأجهزة الأمنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.** م ال نة لل راسات والاس ارات، ب وت. 2013

[2] حـ ب أ ال وع الاس اني في ال فة الغ ة اذ ال ات أشـ ه ال معازل إلا أن ال سع في ال ة وال ة ال ق وال ق الالـ فا ة وتـ سع ال ات واس ار ال اق وال د وهـ م ال ت وتـ حـ الفل في مـ ا "ج"، ع هـ ا، مـ ال فارقة، أن ال ن الفل ة ال اضعة لـ ل ة ال ال اتي هي مـ تـ ـل إلى معازل أشـ ه آرخ على ال ا ة.

[3] مـ صالح. **الطريق إلى القدس.** م ال نة لل راسات والاس ارات، ب وت. 2012

[4] مهـ ع ال . **أحجية التنسيق الأمني وعلاقات القوة.** م لة ال راسات الفل ة. ع 118. ب وت. 2019

1.5.2 سلطة محدودة وضعيفة

سمحت اتفاقيات اوسلو بإنشاء سلطة فلسطينية منتخبة، لكنها ربطت صلاحياتها بالاعتبارات الأمنية الاسرائيلية، ومنحت السلطة صلاحيات وظيفية بصورة أساسية، لا صلاحيات جغرافية كاملة. بمعنى أنها تدير الشؤون المدنية والاقتصادية لمعظم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لكنها لا تمتلك السيطرة الفعلية إلا على 20% من الاراضي المحتلة. وضمن هذه الترتيبات تولّت السلطة الفلسطينية إدارة الاقتصاد الفلسطيني المقيد ببروتوكول باريس الاقتصادي الملحق باتفاقية اوسلو 2، وتحكم البروتوكول بحرية حركة رأس المال، ومنع اصدار عملة فلسطينية خاصة، لكنها تستطيع إنشاء سلطة مالية لإدارة المصارف والقرارات المالية، وسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتجارة مع الدول الأخرى وفق قائمة محدودة من البضائع، لكن التجارة الفلسطينية ظلت مرتبطة بالسياسية التجارية الاسرائيلية سواء من خلال الضرائب أو المعايير والقيود[1].

أدى نشوء السلطة الفلسطينية إلى ميلاد نخبة فلسطينية حديثة[2] مكونة من شرائح منتفعة سياسية وأمنية وإقتصادية تحالفت مع الرأسمال الفلسطيني والبرجوازية المحلية وشبكة من المنظمات الأهلية ضمن شبكة علاقات ومصالح تخدم هذه النخب على حساب مصلحة بقية شرائح المجتمع الفلسطيني الاجتماعية وتنظيماته السياسية. هذا كله جعل من السلطة الوليدة محدودة وضعيفة ولا حول لها ولا قوة إلا على الشعب الفلسطيني التي تسعى للسيطرة عليه وضبطه، بالإضافة إلى تبعيتها للاستعمار التي لن تستطيع التخلص منه عبر الارتباط الأمني والإقتصادي به، بمعنى ولادة مشروع السلطة في الأساس لا يمكن له أن يتطور نحو الاستقلالية في ظل علاقات القوة والهيمنة السائدة والدور المنوط بها، بل تبعية رقابية وأمنية عبر وسائل محلية جديدة.

---

[1] سار حفي، وآخرون. سلطة الإقليم الفلسطيني: تحليل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2012.

[2] ساري حنفي، ليندا طبر. **النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة.** مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 24. بيروت. صص 2005.

2.5.2 الحكم الذاتي الفلسطيني ضرورة استعمارية

آليات الرقابة والسيطرة التي تتغير بحسب المنطق والحاجة الصهيونية لها، فمن خلال تلك الاتفاقيات استطاع الاستعمار الصهيوني أن يحقق إختراقات وإنجازات عديدة كان قد عجز عن تحقيقها خلال سنوات طويلة عبر نماذجه المتعددة في حكم وإدارة شؤون الفلسطينيين بدون التخلي عن هيمنته للأرض المحتلة وبدون اضطراره للانسحاب وإنشاء الدولة الفلسطينية، أهم هذه **الإختراقات السياسية**،

أولًا ، حصوله على شرعية واعتراف من منظمة التحرير التي تمثّل الشعب الفلسطيني وبالتالي نزع الشرعية الثورية عنها، من خلال تطبيع وجوده محليا. عبر هذا الاعتراف فقد تجاوزت قيادة منظمة التحرير النكبة وتنازلت عن مسؤولياتها اتجاه فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 ليواجهوا مصيرهم، وتجاوزت حق العودة مقابل عدّة آلاف من العائدين، ودوليا، عبر فتح باب التطبيع مع بقية الدول ويكفي في هذا المجال،

الإشارة إلى أن الصين والهند اللتين كانتا، قبل أوسلو، لا تعترفان بإسرائيل ولا تقيمان معها أي علاقات اقتصادية أصبحتا الآن تتاجران معها بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى شراكات اقتصادية واستراتيجية[1].

نيًا، الحفاظ على السيادة العسكرية والهيمنة الاستعمارية والسيطرة الاستيطانية في الاراضي المحتلة عام 1967 رغم الحكم الذاتي الفلسطيني وبدون الزامها بضمانات أو استحقاقات سياسية مستقبلية أو تعهد بالانسحاب من الضفة والقطاع وإنشاء الدولة الفلسطينية، وبالتالي مصادرة القرار السياسي للسلطة والتحكم به في أي مفاوضات لاحقة.

لثًا ، تمرير مشروعه المتمثّل بالفصل والتخلص من حكم الفلسطينيين عبر ادارة شؤونهم الادارية والاجتماعية والاقتصادية بالإنابة، فتتحول المواجهة إلى صراع قوى داخلي بين مؤسسات السلطة الناشئة ومؤسسات ومنظمات فصائل المقاومة والمجتمع المدني.

[1] ف م في الق . الاق اد الاسرائيلي. دل اسرائ عام 2020.

رابعًا ، والأهم، الإستحقاق الأمني المفروض على السلطة الحديثة محدودة الصلاحيات والسيادة والتي عليها دوما إثبات جدواها عبر مواجهتها لفصائل المقاومة، وربط أي امتيازات أو تسليمها المناطق بتلك الاستحقاقات، والتهديد بسحبها وبالخناق الاقتصادي اذا ما تقاعست عن القيام بدورها.

3.5.2 إنفكاك عن السيطرة أم تكثيفها؟

"التعاون" الاسرائيلي الفلسطيني هو تسمية خاطئة، ليس لأن "التنبؤ بنتيجة التعاون بين الفيل والذ بة ليس صعبًا" كما يقول تشومسكي، بل لأن "التعاون" في ظل اوسلو لا يختلف سوى قليل عما سبقه من احتلال وهيمنة[1].

هذا التحول في الشكل الاستعماري الصهيوني في الضفة والقطاع نحو الفصل وإعادة إنتاج علاقات القوة، لم يغير من واقع الحال المتمثل بإستمرار السيطرة والهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية. وكل الآمال التي تم تسويقها بالإنفكاك من السيطرة الاستعمارية وتأسيس الدولة ذات سيادة تبدّدت على أرض الواقع بارتباط السلطة الفلسطينية بالتحكم الاستعماري الصهيوني، وما كان حلًا مرحليا أصبح واقعا مستمرا.

بقيت بعد تلك الاتفاقيات كل الحدود والمعابر ومصادر المياه الطبيعية تحت ظل السيطرة العسكرية الاسرائيلية وكذلك أكثر من 80% من الاراضي المحتلة عام 1967 تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية في مناطق "ب" و"ج"، ولم تتجاوز نسبة السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية الكاملة على 18% وهي مناطق "أ" ذات تركيز سكاني فلسطيني كثيف مقارنة مع بقية المناطق، وفق ترتيبات أمنية جعلت من السلطة الفلسطينية بديل الاستعمار الصهيوني في الضبط والسيطرة في المجتمع الفلسطيني في مراكز المدن وقراها بدل الإنفكاك عنها، وسيطرت على الشؤون الادارية والمدنية في مناطق "أ" و"ب" من خلال انشاء الوزارات والمجلس التشريعي والقطاع العام والمؤسسات الحكومية

---

[1] علاء الـ تـ . الأجهزة الأمـ ة الفلـ ة أمـ مـ ؟. شـ ة الـ اسات الفلـ ة. 2017.
را الـ قال: https://2u.pw/75RM3

الاقتصادية والاجتماعية التي هيمنت عليها حركة فتح وفصائل فلسطينية صغيرة موالية لها في منظمة التحرير، وكذلك كان لها الدور في تهميش القرى والزراعة عبر آلالاف من الوظائف الحكومية الجديدة، وعبر التبعية والسيطرة الاقتصادية والزراعية والعسكرية الاستيطانية الاسرائيلية حول القرى التي دفعت قدما نحو التوجه إلى المدن وخاصة رام الله.

خلال السنوات الأولى لحكم السلطة شهدت انخفاضا في أعمال المقاومة الشعبية والعنف الثوري ومع استقرار الأوضاع مؤقتا شهدت الأراضي الفلسطينية ازدهارا اقتصاديا ناميا مؤقتا مرتبطًا بالاقتصاد الاسرائيلي، كما شهدت الساحة الفلسطينية تناميا على المستوى الحزبي التنظيمي في ظل الانسحاب الاحتلال الاسرائيلي من مراكز المدن الفلسطينية في أراضي 1967 المحتلة إلا أن صراعا آخر قد بدأ في علاقات القوة وهو بروز حركة المقاومة الاسلامية "حماس" على الساحة السياسية الفلسطينية من خلال العمليات الفدائية سنوات التسعينات، وشكّل ذلك أول مواجهة وتحدي في فرض السيطرة والضبط ما بين السلطة الحديثة وفصائل المقاومة الفلسطينية وكوادرها ومؤسساتها.

هذا الشكل الجديد من السيطرة والسياسات الأمنية للاستعمار الاسرائيلي وخلق سلطة تدار بأيدي فلسطينية وانسحابه من مراكز المدن فرض على تيار المقاومة الرافض لاتفاقيات اوسلو بالعمل على خلق أساليب جديدة للمقاومة، وهو أمر بديهي أي محاولة خلق أدوات جديدة في كل مرة تتبدّل أساليب السيطرة وسياساتها، من أبرزها – وهي بذات الوقت مثلّت تحديات واجهت السلطة الفلسطينية لإثبات جدواها – تمثّلت بالعمليات الفدائية التفجيرية التي قادتها حركة حماس الاسلامية، لتشكل تلك الأحداث انفجار الصراع في علاقات القوة بينهم، تمثّلت بحملات اعتقال للآلاف من قيادات الحركة والكوادر عام 1996، واغلاق مؤسسات وجمعيات خيرية تابعة لها، وتعذيب في السجون ومراكز التحقيق التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية وحالات قتل بداخلها، واتهامات بمراقبة المقاومين وتسلّيمهم للاحتلال عبر التنسيق الأمني[1]، وبالتالي كان الأسلوب الجديدة في السيطرة شكلًا آخر من الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية لا انفكاك منها بل كان تكثيفًا لها بتقاسم أعباءها مع سلطة الحكم الذاتي.

[1] حـ ا . أداء الأجهـ ة الأمـ ة في الـ لـ ة الفلـ ة. مـ الـ نة للـ راسات والاسـ ارات. بـ وت. 2015.

4.5.2 فشل مفاوضات الحل النهائي، ومحاولات الانفكاك من السيطرة الاستعمارية

الواقع التي وضعت سلطة الحكم الذاتي نفسها فيه أنها خلقت سلطة من أجل السلطة عبر إعتمادها على ما يقدمه الاستعمار الصهيوني من تنازلات مقابل الدور الأمني والرقابي المنوط بها، هذه الاتفاقيات لم تؤدي إلى نهاية المطاف لإنشاء دولة فلسطين المستقلة وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم السياسية بل كانت مبررا لمزيد من السيطرة والاخضاع وتكثيفه، وزاد من توغل السلطة في التنسيق الأمني وعلاقة أجهزتها بالجانب الاسرائيلي والأمريكي.

مع بدء نقل السيطرة إلى أجهزة أمن سلطة الحكم الذاتي عبر الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، واللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون الأمنية. ومثّل الدور الأمني بمثابة واجبات واستحقاقات على السلطة الفلسطينية عليها الوفاء بها قبل أن تتقدم المفاوضات وتقديم تنازلات من الجانب الاستعماري الاسرائيلي.

نلاحظ مما سبق كيف أن أنواع السيطرة وتشكيلاتها تتبدل وتتغير وفق ما يحقق الهمينة الاسرائيلية على الأرض، وأن السياسات الحيوية ليست أولوية اسرائيلية بل ما انفكت تضع القيود والمعوقات في سبيل ضرب التنمية التي تنهض بالفلسطينيين من خلال ربط الأمن والاقتصاد والسيطرة بالمركزية الاسرائيلية، والتركيز فقط على الرقابة والسيطرة الامنية.

هذه الترتيبات الأمنية الجديدة وإعادة صياغة السيطرة بدلًا من الإنفكاك منها وفي ظل إستمرار الإستيطان والتحكم الاسرائيلي، وفي ظل فشل مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي في مؤتمر "كامب ديفد"، وتنامي فصائل المقاومة المناهضة لسلطة الحكم الذاتي على رأسها حماس رغم ملاحقة كوادرها وقياداتها ومصادر تمويلها، أدت تلك الظروف لاندلاع انتفاضة شعبية عنيفة قادتها فصائل المقاومة الفلسطينية بما فيها حركة فتح عبر تشكيل ذراعا عسكريا كمحاولة للإنفكاك من السيطرة الإسرائيلية وعاملًا ضاغطًا لإحراز تقدم على الصعيد السياسي.

5.5.2 الإنتفاضة الثانية ووقف التعاون الأمني – من إدارة الصراع إلى حسمه

أدى نشوء سلطة الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة عام 1967 بقيادة ياسر عرفات إلى تحولات اجتماعية وسياسية في المجتمع الفلسطيني، منها عبر تغلغل السلطة بوظائفها وأجهزتها ومؤسساتها الناشئة في مختلف أطياف المجتمع الفلسطيني، أو عبر ملاحقة أجهزتها الأمنية لفصائل المقاومة وتيارها والتضييق عليها، أو عبر **توظيف المال السياسي**[1]، حيث أخذ المال بالتغلغل في الساحة الفلسطينية، وأصبح أكثر تجذرا في تأثيره على المسار الوطني الفلسطيني عن طريق خلق دائرة نفعية متمثلة في القرابة العائلية والعشائرية والمناطقية والتنظيمية، واستعملت كأداة ونهج استراتيجي للسيطرة على القواعد الشعبية، وتوسيع شبكة المؤيدين من خلال توزيع الأموال والامتيازات عبر شراء الولاءات واستقطاب عشرات الالاف من الفلسطينيين في مختلف الوزارات والقطاع الحكومي والأجهزة الأمنية ومعظمهم من المحسوبين على حركة فتح ، وبرزت بالتالي شريحة جديدة مستفيدة من الامتيازات السلطوية والاقتصادية مما شرعن الفساد والانتفاع[2].

لكن في ظل فشل المفاوضات أصبح جدوى استمرارها محل شك، فما زال الاستيطان يتوغل في اراضي الضفة الغربية والقطاع والهيمنة الاسرائيلية مستمرة، وسياسات الرقابة والسيطرة الجديدة المفروضة على عاتق السلطة الفلسطينية دون مقابل لم تنجح بمنع اندلا ع الانتفاضة الثانية عام 2000 خاصة في ظل وجود تنظيمات فلسطينية سياسية وعسكرية لها قواعدها الشعبية والتنظيمية، وأصبح التعاون الأمني الطعنة في الانتفاضة الشعبية مما أجبر السلطة الفلسطينية على وقفه في ظل انضمام حركة فتح للانتفاضة وانضمام المزيد من عناصر الاجهزة الامنية فيها. كذلك كانت محاولة لياسر عرفات في الضغط على الحكومة الاسرائيلية لتقديم المزيد من التنازلات خاصة بعد كشف علاقته المباشر بمحاولة تهريب سفينة الاسلحة "كيرن اي" وتسليح الكتائب المسلحة.

---

[1] م الـ ـاو . الـهج الـ م للـ ال الـ اسي في فلـ . م قع الـ ا صـ ت. 2021.
اذ : https://2u.pw/0xkpf

[2] ارق دعـ ا. الفـ اد في فلـ : ذ ام م د. م قع الـ ة الالـ ـوني. 2015.
اذ : https://2u.pw/g6Qzf

هذا التحول في دور الأجهزة الامنية وكوادرها وانخراطهم في أعمال الانتفاضة أدى إلى تغيير سياسات الاحتلال الأمنية في اخضع الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه، أهمها القضاء على الدور التظيمي الفاعل للفصائل الفلسطينية عبر سياسات عديدة منها،

أولًا، سياسة الاغتيالات لقادة فصائل المقاومة الميدانيين، والتي أثبتت نجاعتها في ضرب الخبرات المتراكمة والقضاء على قادة الصف الأول والثاني للعمل المقاوم.

ثانيا، إعادة إحتلال مراكز المدن وسط مقاومة فلسطينية عنيفة استطاع تحييدها في الضفة الغربية، وقام بتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وتدمير مقرات الاجهزة الامنية والوزارات.

ثالثا، قام بالفصل المادي عبر بناء الجدار الفاصل وابتلاع المزيد من الأراضي، ونشر المزيد من حواجز التفتيش، وكونه لم تعد من اهتماماته ادارة شؤون حياة الفلسطينيين الا بقدر ما تفرضه اساليبه في الهيمنة والسيطرة من علاقة.

رابعا، بعد إعادة احتلال الضفة الغربية واجتياحات 2002 – 2003، وممارسة سياسة الاغتيالات والاعتقالات وضرب فصائل المقاومة العسكرية والقضاء على التنظيمات ومؤسساته الأهلية والخيرية، ثم القضاء على مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بعد القضاء على المقاومة تطلّب ذلك سياسات وأساليب سيطرة جديدة وهي مأسسة تبعية هذه الأجهزة الأمنية للهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية.

أدركت الحكومة الاسرائيلية أن مجرد التوقيع على اتفاق أوسلو والاتفاقات الفرعية لم ينجح في إجبار قيادة المنظمة على عدم الربط بين تواصل التعاون الأمني ونتائج المفاوضات مما أفضى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، التي تكبدت دولة الاستعمار في أعقابها خسائر فادحة؛ حيث قتل 1069 جندياً ومستوطنا وجرح 4500 آخرون، إلى جانب تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر هائلة. وقد توصلت الحكومة الاسرائيلية إلى استخلاص مفاده أنه في ظل وجود عرفات على رأس القيادة الفلسطينية، فإن اتفاقيات اوسلو والاتفاقيات الفرعية الاخرى لن تصلح لاعادة السلطة إلى مسار التبعية الأمنية دون ربط ذلك بعوائد المفاوضات؛ مما دفعها للإقدام على تحرك سياسي بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية، لبدء مرحلة جديدة بعد القضاء على التنظيمات المقاومة، وهي مأسسة التعاون الأمني وخلق

سياسات سيطرة جديدة، تقوده طبقة منتفعة من شخصيات أمنية واقتصادية من خلال فرض "إصلاحات" هيكلية تضمن مأسسة التعاون الأمني وتحارب التنظيمات المقاومة وهو ما عرف بخطة "خارطة الطريق"[1].

عند نهاية الانتفاضة وتصفية العديد من قادتها وتنظيماتها بما فيها التخلص من ياسر عرفات، جاءت المرحلة التالية من سياسات السيطرة المتحولة من الاستعمار الاسرائيلي وهي مأسسة التعاون الأمني دون ربطه بنتائج المفاوضات أو أي انجاز سياسي، أي من مرحلة إدارة الصراع إلى حسمه لصالح الهيمنة الاسرائيلية، وبذلك دخلت السلطة في مرحلة مفصلية ارتبطت فيها مصيريا بمصير التنسيق والتعاون الأمني مع جانب الاستعمار الاسرائيلي ومحاربة المقاومة وتنظيماتها بكافة اشكالها وملاحقة عناصرها ومصادر تمويلها، لتصبح السلطة الفلسطينية أداة قمع وسيطرة في ظل غياب التنظيمات المقاومة الأخرى وملاحقتها المستمرة.

6.2 تحوّلات في منظومة السيطرة – القضاء على التنظيمات العسكرية ومأسسة التعاون الأمني

بعد الانتفاضة الثانية، والقضاء على التنظيمات المقاومة عبر الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات، تغيرت السياسة الاسرائيلية اتجاه الفلسطينيين عبر إحياء مشروع السلطة الفلسطينية من جديد من خلال الحفاظ على التعاون الأمني والتبعية الإقتصادية، وبالطبع بدون الحديث عن دولة فلسطينية.

نجح الاستعمار الاسرائيلي في القضاء على التنظيمات الفلسطينية العسكرية المقاومة وان بقيت لها حضورها السياسي والشعبي، لكن الدور الأبرز تمثّل في إعادة السيطرة عبر نخبة من الفلسطينيين المنتفعين اقتصاديا وسلطويا، قاد هذه المرحلة محمود عباس عبر رئاسته للسلطة وسط وعود بتحقيق الأمن والتخلص من مظاهر "الفلتان الأمني" وبناء الوزارات ومقرات الاجهزة الامنية وتنظيم عملها وسن التشريعات اللازمة والنهوض الاقتصادي وتبني السياسات النيوليبرالية، كذلك تمت دعوة جميع المسلحين الفلسطينيين المنتمين لحركة فتح بالعودة إلى وحداتهم ومقراتهم الأمنية،

[1] الاجهة الامة الفلة. أن تس أمة اسة ائ وان تة عل بلادك. مة الة للدراسات. 2019.
اذ : https://2u.pw/pnaW5

ليكونوا في مواقعهم أثناء عملية إعادة تدريب وتأهيل وتجهيز الأجهزة الأمنية وإنهاء ملفهم بتسوية تتضمن تسليم سلاحهم. وتم العمل على إعداد خطة متكاملة تتضمن جميع مستلزمات الأجهزة الأمنية من معدات وأموال وخبراء وقدمت إلى الدول المانحة من أجل تأمينها[1].

كان قطاع الأمن ضمن أجندة الإصلاح لدى السلطة الفلسطينية لاستيفاء التزاماتها بحسب خارطة الطريق، لذا تم توحيد الأجهزة الأمنية المختلفة في ثلاثة أجهزة فقط، وهي: الأمن العام، الأمن الداخلي (وفيها جهاز الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني) وجهاز المخابرات[2]، وتمت إحالة الضباط الكبار إلى التقاعد وإستبدالهم بضباط أصغر سناً أكثر انسجاما وبراغماتية مع العقيدة الأمنية الجديدة[3].

ومن أجل تعزيز بيئة التعاون الأمني، عمدت الولايات المتحدة إلى لعب دورٍ فاعل في تنظيم ومأسسة التعاون الأمني بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ففي مارس/آذار، 2005، شكّلت الولايات المتحدة مجلسا لتنسيق التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بقيادة الجنرال الأميركي، كيث دايتون، الذي تولى شخصيًّا مهمة الإشراف على إعداد وتدريب أجهزة السلطة الأمنية لتحسين قدرتها على إحباط العمليات المسلحة للمقاومة.

هذا الترتيب الجديد للأجهزة الأمنية الفلسطينية وضعها في صراع مباشر مع فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس خاصة بعد نجاح الأخيرة في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 ورفض فتح تسليمهم السلطة، وصل ذروة الصراع عبر انفجار الاحداث عام 2007 باشتباكات عنيفة بين كتائب القسام وأجهزة السلطة الأمنية انتهت بطرد فتح عن سلطة الحكم في غزة، في مقابل تفردها بالحكم في الضفة الغربية وتعزيز دورها الأمني والرقابي فيها، هنا قام دايتون بالعمل على مأسسة التعاون الأمني بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة وجعله أكثر جدوى، وحرص على

---

[1] ع ال ؤوف ارناؤو . إلى ح إعادة لة الأجهة الأم ة. ج ة الأ ام. 2004.
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c0e922y12642594Yc0e922

[2] عاصـ خل . الإ ار القاذ ني للعلاقة ما ب ال ع ال ني والأجهة الأم ة. معه ال ق ق. جامعة ب ز . 2006

[3] ح ا . أداء الأجهة الأم ة في ال ل ة الفل ة. م ال نة للـ راسات والاسـ ارات. ب وت. 2015.

أن تسهم دورات التدريب التي أشرف عليها في فرض عقيدة أمنية جديدة على المؤسسة الأمنية في السلطة، عقيدة "صناعة الفلسطيني الجديد"، الذي يرى في إحباط العمل المقاوم ضد الاحتلال مصلحة وطنية له. وقد أقر الجيش الإسرائيلي بدور الإصلاحات على النظام السياسي الفلسطيني في زيادة فاعلية التعاون الأمني وإسهامها في تزويد الاستعمار الصهيوني بمعلومات استخبارية تسهم في تفكيك خلايا المقاومة في الضفة الغربية[1].

أشرف منسق الأمن الأميركي USSC على الجزء الأكبر من هذا الجهد التدريبي، وسانده فريق أساسي مؤلّف من حوالى 45 موظّفاً مدنيا وعسكريا. وقد تم تخصيص كل المساعدة الأمنية الأميركية تقريبا لإعادة تدريب وتجهيز فرع قوات الأمن الوطني، وقامت بعثة الشرطة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية EUPOL COPPS ، بدعم فرع الشرطة المدنية الفلسطينية وقطاع القضاء الجنائي[2].

خصص منسق الأمن الأميركي مبلغ 10 ملايين دولار إضافية، بين العامين2007 و 2010، لتطوير مركز تدريب أريحا الذي يُوفّر التدريب الأساسي لقوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي، في حين قدّمت مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مامجموعه 8,25 مليون دولار لإقامة منشأة تدريب الشرطة في أريحا، وتولى مقاولو شركة "دينكوربس" كل أنواع التدريب الذي تموله الولايات المتحدة في مركز تدريب أريحا وفي المركز الأردني الدولي لتدريب الشرطة، علاوة على قيامهم بالأعمال الاسنشارية المدنية كافة التي تمّت بتمويل أميركي لصالح وزارة الداخلية في الفترة الممتدة مابين العامين 2008 و2010. في المقابل تركت البعثتان، عن عمد، جهازي الاستخبارات الأكثر أهمية خارج نطاق اختصاصهما، ويرجع ذلك إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية هي التي تتولى إدارة العلاقات مع هذين الجهازين بصورة خفية. وتعكس هذه الفجوة حقيقة أن منسق الأمن الأميركي لايتمتّع بالسلطة الشاملة على مجمل نشاطات الولايات المتحدة المتعلّقة بالقطاع الأمني الفلسطيني، فهو غير مطّلع على

---

[1] الاجهة الام ة الفل ة. أن ت س أم اس ائ وان ت عل بلادك. م ال ة للد راسات. 2019.
اذ : https://2u.pw/pnaW5

[2] ي صا غ. ب اء الد ولة أم ضد ال ع. م س ة ار غي للد لام الد ولي. 2011.

العلاقات بين وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وأجهزة الاستخبارات التابعة للسلطة الفلسطينية، ولا يسيطر على المساعدة السرية التي تقدّمها الوكالة إلى تلك الأجهزة، ولا على تدفّق المعلومات والتنسيق العملياتي في ما بينها. وبحلول نيسان أبريل من العام 2010، تم حل الإدارة المتعلقة بالاشراف على قطاع الأمن رسميا بناء على طلب من وزارة الداخلية الفلسطينية[1]، وبعد انتهاء الدور المطلوب منها وبقاء التنسيق مع الاستخبارات الأمريكية.

زاد الحسم العسكري في قطاع غزة لصالح حركة المقاومة من القبضة الأمنية والرقابية في الضفة الغربية، وزاد حجم الانفاق على القطاع الأمني على حساب القطاعات الاخرى الزراعية والتعليمية والصناعية، إذ بلغ حجم الانفاق على قطاع الامن أكثر من نصف ميزانية السلطة، وبالتالي يعكس الدور الأمني المنوط بها على حساب **السياسات الحيوية** التي تمثلها في ادارة حياة الفلسطينيين وشؤونهم[2]. وتبنت الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض والحكومات التي تلتها السياسات النيوليبرالية وسط ظروف اقتصادية صعبة اعتمدت فيها على اموال الدول المانحة لتثبيت الاستقرار الامني، وعبر تقديم التسهيلات البنكية لربط قطاع الموظفين بالبنوك مما ادى لازهار القطاع الخدماتي والعقاري دون تحقيق تنمية حقيقة أو التخلص من الهيمنة الاسرائيلية، حيث تبلغ نسبة القطاع الخدماتي غير الانتاجي حوالي 75% من مجمل الاقتصاد الفلسطيني[3].

7.2 تحوّلات سياسية وأمنية – مرحلة السلطة الثانية

يمكن اعتبار هذه المرحلة من المراحل المفصلية المهمة في تاريخ الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، مرحلة ما بعد انتهاء الانتفاضة الثانية والحسم العسكري في قطاع غزة عام 2007 والقضاء على تيار المقاومة وتنظيماتها في الضفة الغربية

---

[1] يـ صـا غ. بـ اء الـ ولة أم ضـ الـ ع. مـ سـ ة ار غي للـ لام الـ ولي. 2011.

[2] علاء الـ تـ . الأجهـ ة الأمـ ة الفلـ ة أمـ مـ ؟. شـ ة الـ اسات الفلـ ة. 2017.

را الـ قال: https://2u.pw/75RM3

[3] الـ ائـ والـ اسـ ون جـ اء أزمة رونا في الأراضي الفلـ ة. مـ صـ الـ اسات الاجـ ا ة والاقـ ادـ ة. حـ ان 2020.

بعد إعادة بناء هيكلة السلطة الفلسطينية من جديد عبر المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية. في هذه المرحلة استطاعت السلطة الفلسطينية تحويل مختلف التنظيمات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والعشائر إلى كتل خاضعة ومراقبة ومقموعة ومترددة في إعادة تنظيم أنفسهم إلا ما رأيناه في الحراكات المنبثقة لاحقًا في ظل حالة العجز المسيطرة على التنظيميات الشعبية في ظل آلة السيطرة الكثيفة التي تمارسها منظومة الاستعمار عبر الاغتيالات والاعتقالات أو عبر السلطة الفلسطينية بالملاحقة الأمنية وإقصاء المعارضة، في هذه المرحلة صعد التيار سياسي البراغماتي المهادن للاستعمار وتمكّن من الاستيلاء على السلطة في ظل تصفية المقاومة في الضفة الغربية[1]، وتحولّت السلطة لمشروع نخبة منتفعة منظمة لإعادة تشكيل الفلسطيني الجديد بما يخدم مصلحة هذه النخبة من الرأسمال والنخب السياسية والأمنية ضمن شبكة علاقات متداخلة في المجتمع نتج عنها تحولّات سياسية واقتصادية وأمنية في الضفة الغربية يمكن قراءتها من خلال عدة مشاهدات:

أولًا، التخلص من قطاع غزة وربط مصير سلطة الحكم الذاتي السياسي في الضفة الغربية بمدى جدواها الرقابية والأمنية والاستخبارية عبر منظومة التنسيق الأمني تحت رعاية أمريكية مباشرة دون تقديم تنازلات بالمقابل من الجانب الاسرائيلي على الصعيد السياسي.

نيًا، مأسسة التعاون الأمني وزيادة الرقابة في مناطق الضفة الغربية عبر السيطرة الأمنية الفلسطينية المباشرة والاقتحامات الاسرائيلية المتكررة، لملاحقة خلايا المقاومة الشعبية والعسكرية واعتقالها أو تصفيتها ان لزم الأمر، بجهود استخباراتية فلسطينية اسرائيلية.

---

[1] ع ال اد ع . ة بلا ت . اب ال اد. 2022

اذ :

https://babelwad.com/ar/%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86/%d9%87%d8%a8%d9%91%d8%a9-%d8%a8%d9%84%d8%a7-%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b9%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%b1%d9%91%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%88%d9%90%d9%85-%d9%83/

ثالثًا، التفرد بالحكم الفلسطيني من خلال التحكم بالموارد المالية والاجهزة الامنية والقضاء على تنظيمات المقاومة في الضفة الغربية، والتوغل في القضاء وتوسيع الصلاحيات الأمنية وقمع المعارضة، وشراء الولاءات بالمناصب والوظائف والمخصصات المالية.

رابعًا، ملاحقة مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات التي ترعى العمل المقاوم، والتحكم بالتمويل الخارجي.

خامسًا، استمرار السيطرة الرقابية الأمنية الاسرائيلية عبر جدار الفصل والمستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز ونقاط المراقبة والمعسكرات والجيش والمخابرات.

سادسًا، ربط الفلسطينيون بالهم اليومي وتشجيع ثقافة الاستهلاك ومحاربة ثقافة المقاومة والعيش ضمن فقاعات معزولة عن الواقع الاستعماري سيطرت على أماكن سيطرة السلطة الفلسطينية أهمها مدينة رام الله.

رافق هذه السياسات تخلّي الاستعمار عن مسؤولياته في إدارة الحياة الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية بعد إنسحابه من مراكز المدن وتكثيف نقاط المراقبة وحواجز التفتيش وتسليم مهام حفظ النظام والأمن إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي أُعيد تحديثها وفق عقيدة أمنية برعاية آوروبية وأمريكية تفصل التنسيق والتعاون الأمني وملاحقة المقاومة عن أي إنجاز أو مفاوضات سياسية مقابل امتيازات اقتصادية ومالية واحتكارات وتغاضي عن فساد، والتي كانت أي هذه الدول الراعية للتنسيق الأمني أحد أدوات السيطرة الجديدة للمرحلة الجديدة للسلطة الفلسطينية، تمثّل ذلك عبر أموال وتدريبات الدول المانحة وتأثيراتها على سياسات السلطة الحيوية المتعلقة بمناهج التعليم والاعلام، والسياسات الأمنية عبر التنسيق مع الأجهزة للتدريبات الشرطية والاستخباراتية.

8.2 الدول المانحة ودورها في السيطرة

إلى جانب خضوع السلطة للهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية، فثم مهيمن آخر يدير الصراع والسيطرة ويفرض إملائته على السلطة الفلسطينية وهي أموال الدول المانحة التي أصبحت أسلوبا ناجحا من أساليب السيطرة على السلطة

الفلسطينية من خلال تحديد مقدار الأموال الممنوحة، وطبيعة المشاريع المنفّذة، والتدخل في السياسات والأمن والاقتصاد، وبالطبع كل ذلك بالتنسيق مع حكومة الاستعمار الصهيوني.

في الجانب السياسي يبرز تورط المجتمع الدولي في فرض هيمنة مباشرة مساندة لهيمنة الاستعمار الصهيوني عبر تقبل ما يقوم به من اجراءات فصل وسيطرة على الأراضي من خلال الحفاظ على الوضع الراهن بحجة الأمن، وهو لا يسعى أي المجتمع الدولي لانهاء الاحتلال بل يتكيف مع القرارات الاسرائيلية وبما لا يتعارض مع سيادتها الاستعمارية[1].

كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مستشارين للسلطة الفلسطينية وقاما بمساعدتها في صيغ سياساتها الاقتصادية وفق ظروف التبعية للهيمنة الاسرائيلية، فقام صندوق النقد الدولي بالإشراف على وزارة المالية الفلسطينية، وساعدها في وضع المنظومة الضريبية ومراقبة حساباتها الداخلية، وكان يضمن تحويل العائدات الجمركية إلى الجانب الفلسطيني، أما البنك الدولي فهو يدير الأموال المقدمة من المانحين والتي بلغت بالمليارات، ويقرر كيفية تخصيص هذه الأموال للوزارات والقطاعات الأخرى، كذلك قامت بدعم ميزانية السلطة ودفع رواتب موظفيها رغم تزايد التضخم في العدد نصفهم في قطاع الأمن والتي كانت بديلًا عن السوق الاسرائيلي فترة الاغلاقات إلا أنه استمر في الدعم لعلمه بحاجة السلطة لهذه الأموال لضبط الاستقرار في المجتمع الفلسطيني ومنع الانهيار خاصة بعد الانتفاضة الثانية والظروف الاقتصادية الصعبة من الهيمنة والسياسات الاسرائيلية، كذلك لم يستطع البنك الدولي أن يعترض على سياسة الاحتكار التي استخدمتها السلطة بهدف تسهيل التعامل مع الجانب الاسرائيلي فيما يخص القطاع الجمركي وارتباطه باتفاقية باريس الاقتصادية، وما نتج عن هذه السياسة أي الإحتكار من نشوء علاقة وثيقة بين السلطة والقطاع الخاص ونشوء طبقة مستفيدة من هذه العلاقات[2].

---

[1] علاء الـ ـ ـ . الأجهـ ة الأمـ ـ ة الفلـ ـ ـ ة أمـ ـ م ؟. شـ ـ ة الـ ـ اسات الفلـ ـ ـ ة. 2017.
را ـ الـ قال: https://2u.pw/75RM3

[2] سار ـ حـ في، وآخـ ون. سلـ ـ ة الإقـ ـ اء الـ امـ : تـ ـ ح الـ ـ ـ الإسـ ائـ لي في الأراضي الفلـ ـ ـ ة. بـ وت: مـ ـ ـ دراسات الـ حـ ة العـ ـ ة. الـ ـ عة الأولى. 2012.

لقد أصبحت المساعدات الدولية أساسا وجزء بنيويا من اقتصاد السلطة الفلسطينية الملتزم بالاعتبارات الأمنية الاسرائيلية، حوالي ربع ميزانية السلطة الفلسطينية من هذه المساعدات وبالتالي رهن القرار السياسي وفق ما يراه المانح. فالمجتمع الدولي ممثلاً بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل أوكسفام يقدم دعمه المالي لتغطية رواتب القطاع الصحي والعام وهم حوالي 160 ألف موظف، وعلينا أن نلاحظَ أن قطاع الأمن الفلسطيني يستأثر بنحو نصف موظفي القطاع العام، وبنحو مليار دولار من موازنة السلطة الفلسطينية، وتفوق حصة قطاع الأمن من موازنة السلطة الفلسطينية قطاعات التعليم والصحة والزراعة مجتمعة أي على حساب التنمية في السياسات الحيوية[1].

استطاعت المساعدات الدولية في السيطرة على جانبين مهمين في المجتمع الفلسطيني، القطاع العام والأعداد الضخمة من الموظفين خاصة في قطاع الأمن، وقطاع المجتمع المدني ودعم المنظمات الأهلية وفرض الإملاءات والشروط عليها بما يخدم توجهاتها في الضبط[2]، ومنها آخرا منذ عام 2020 قرار تجميد المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد الآوروبي إلى السلطة الفلسطينية وربط ذلك بتغيير المناهج الدراسية وحذف الفقرات التي تتعلق بالتحريض على مقاومة الاستعمار الصهيوني[3].

9.2 الخاتمة

في هذا الفصل حلّلنا مآلات السيطرة والرقابة في الضفة الغربية وإعادة صياغتها وتكثيفها، من الاستعمار الاستيطاني الذي يسعى للإبادة إلى الفصل والتهميش والإقصاء السياسي والتخلص من السياسات الحيوية للفلسطينيين عبر

---

[1] الـ ائ والـ اسـ ون جـ اء أزمة رونا في الأراضي الفلـ ة. مـ صـ الـ اسات الاجـ ا ة والاقـ ادـ ة. حـ ان 2020.

[2] سار حـ في، وآخـ ون. سلـ ة الإقـ اء الـ امـ : تـ ح الـ الإسـ ائـ لي في الأراضي الفلـ ة. بـ وت: مـ دراسات الـ حـ ة العـ ة. الـ عة الأولى. 2012.

[3] أرون بـ مان. تـ قـ الـ اعادت الآورو ة للـ لـ ة الفلـ ة. The time of Israel. فـ اير 2021.
اذ : https://2u.pw/DgWoe

سلطة حكم ذاتي التي تولت المهام الأمنية الرقابية دون إعطاء السياسات الحيوية أهمية في التنمية والتطوير عبر ضخ معظم الميزانيات اتجاه القوى الأمنية ومهام المحافظة على الوضع القائم.

تغيرت آليات السيطرة والاخضاع والتحكم في الشعب الفلسطيني بحسب تغير الظروف السياسية، وبالرغم من سياسة السيطرة على الفلسطينين بالإنابة من قبل سلطة حكم ذاتي لم تمنع من اندلا ع الانتفاضة ومحاولات التخلص من هيمنة الاستعمار والانفكاك من السيطرة، أدى ذلك بالاستعمار الصهيوني إلى تغيير آلياته وسياساته في السيطرة عبر ضرب البنية التحتية للتنظيمات والعمل التنظيمي في الضفة الغربية، ثم إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومأسستها نحو التبعية عبر التنسيق الامني وملاحقة فصائل المقاومة، ثم التحكم المالي عبر أموال المقاصة التي تمثل ثلثي ميزانيتها العامة بالاضافة إلى أموال الدول المانحة والمشروطة وفق ما يحقق مصلحتها في الحفاظ على الوضع القهري القائم.

هذا الوضع الرقابي والأمني في الضفة بعد الانتفاضة الثانية، فرض السيطرة عبر الاجهزة الأمنية المسلحة والخاضعة للسياسات الاسرائيلية والامريكية والقضاء على العمل التنظيمي العسكري وفصائل المقاومة، ثم عبر مؤسسات المجتمع الدولي وأموال المنح وفرض شروطه وأجنداته السياسية المتمثلة بالقضاء على الجانب الهوياتي والثقافي للشعب الفلسطيني، ثم السياسات الاقتصادية النيولبيرالية عبر ربط الشريحة الأكبر من الشعب الفلسطيني بالبنوك، سواء موظفي القطاع الحكومي أو الخاص ونشر ثقافة الاستهلاك. أما الشريحة الوحيدة التي بقيت خارج إطار سيطرة سياسات السلطة الاقتصادية هي شريحة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والتي حاولت أيضا السيطرة عليها عبر تحويل الرواتب للبنوك المحلية.

جاءت **جائحة كورو** لنفحص من خلالها ونختبر السياسات الرقابية والسيطرة الأمنية التي مارستها السلطة في الضفة الغربية وكثفتها من جهة، وكيف ساهمت في تعميق أزمتها الشرعية والوجودية، من جهة أخرى.

الفصل الثالث

سياسات الرقابة والسيطرة في ظل جائحة كورو

1.3 مقدمة

في هذا الفصل نحلّل سياسات السلطة الفلسطينية الرقابية ودورها الضابط للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية خلال جائحة كورونا عبر تبعية وتحكم من قبل طرفين، **الهيمنة الاسرائيلية، والدول المانحة**، والتي تم تناول دورهما في السيطرة في الفصل السابق. هذه السياسات التي تكثّفت بعد الانتفاضة الثانية في الضفة الغربية، ووصلت ذروتها بعد انسحاب قوات الاستعمار من غزة بفعل المقاومة وسيطرة حماس وفصائل المقاومة على إدارته، فتفردت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتوسعت صلاحيات الاجهزة التنفيذية والرئاسية منذ عام 2007 عبر تعطيل المجلس التشريعي والاعتماد على المراسم الرئاسية والحكومية والقضاء على تنظيمات المقاومة في ظل حالة طوارئ مستمرة خلقت وضعا استثنائيا من الرقابة والسيطرة والقمع في ظل غياب أي آفق سياسي.

استمر الوضع السياسي والأمني القائم في الضفة الغربية حتى مجيء **جائحة كورو** لتختبر السلطة الفلسطينية وتكاشفها وتظهر مكامن العجز فيها وتظهر الاستثمار الحقيقي في الموارد والميزانيات العامة، وكيف حاولت استغلال هذه الجائحة لتحقيق مكاسب سياسية أو لتحسين صورتها أمام الرأي العام إلى جانب توسيع الصلاحيات الأمنية والرقابية لأجهزتها.

من خلال بحثنا وفي سبيل تحليل تعامل السلطة الفلسطينية مع الجائحة فإننا سندرسها من خلال جوانب ثلاثة بالاستعانة بمفاهيم فوكو حول آليات السلطة في الضبط، وهي متداخلة: الجانب السيادي المفقود والقانوني عبر استغلال التشريعات القانونية، والسلطة الانضباطية على الأفراد والجماعات، والسياسات الحيوية على المجتمع، الجانب الأول، السيادي القانوني عبر دراسة القرارات المرتبطة بالاغلاقات وتبعيتها للجانب الاسرائيلي رغم فقدان السيادة على معظم الضفة الغربية والمعابر، وعن حالة الطوارئ القانونية وتقويض القضاء وتقليص صلاحياته وتوسيع

صلاحيات ديوان الرئاسة، ثم تعطيل انتخابات المجلس التشريعي والرئاسي، وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية بضمها لدوائر السلطة الفلسطينية وبالتالي استمرار عقلية الهيمنة والسيطرة، والاستفراد في مراكمة الصلاحيات والاستفراد بالقرار الفلسطيني وتجاهل الإرادة الشعبية الفلسطينية[1].

الجانب الثاني، السلطة الانضباطية والرقابية، عبر زيادة الصلاحيات التنفيذية الأمنية والرقابية والقمعية للأجهزة الأمنية، ثم قمع عناصر فصائل المقاومة والحراكات الشعبية عبر الملاحقة الأمنية والاعتقال السياسي.

الجانب الثالث، السياسات الحيوية والتنمية في المجتمع، لم يكن التنمية في السياسات الحيوية للشعب الفلسطيني من آولويات السلطة الفلسطينية فترة ما قبل الجائحة وما بعدها كذلك، عدا عن قضية المطاعيم منتهية الصلاحية والفساد حول توزيعها، والأزمة الاقتصادية والعجز المالي ثم قضية التعامل مع العمال الفلسطينيين في دولة الاحتلال، وقبل الخوض في تحليل آليات تعامل السلطة مع الجائحة سنوضح مآلاتها.

2.3 من مشروع الدولة إلى وكيل الاستعمار – وهم السيادة والتبعية الانضباطية

تعاملت السلطة الفلسطينية مع مؤسساتها كمؤسسات دولة رغم محدودية صلاحياتها وامكانياتها، وتخلّت عن أوراق الضغط في المفاوضات بعد فصل التعاون الأمني عن الاستحقاقات السياسية، واعتمدت بدلًا من ذلك على التوجه نحو المؤسسات الدولية، وعلى رضى الجانب الاسرائيلي في تقديم بعض الامتيازات والتحسينات، عبر تقديم خدمات أمنية وسياسية والترغيب بفتح باب التطبيع مع الدول العربية والاسلامية، وهو الأمر الذي تجاوزته حكومة الاستعمار الصهيوني عبر تطبيعها مع معظم دول الخليج وعلى رأسها الإمارات والعلاقات الوثيقة التي تجمعهما على المستوى السياسي والعسكري والاستخباراتي والاقتصادي، أما الجانب الاخر في هامش مناورتها في علاقتها بالهيمنة الاسرائيلية يتمثل عبر التهديد بوقف التنسيق الأمني وحل السلطة، واثبتت هذه المناورة فشلًا ذريعا، والشاهد على ذلك، حين

[1] م صالح. إ اق م ة ال ب ولة فل .ع ي 21. ف اي 2022.
اذ : https://cutt.us/TU2v9

أعلن الرئيس الأمريكي ترامب الموافقة على ضم الضفة الغربية المحتلة بعد تشكيل حكومة الطوارئ الاسرائيلية أيار 2020 بعد وصول جائحة كورونا ومستغلًا إنشغال العالم بالجائحة، قامت السلطة الفلسطينية بالإعلان عن وقف التنسيق الامني وتجميد أموال المقاصة بشهر آيار من عام 2020، لكنها لم تتحمل الوضع المالي أكثر من ستة أشهر فعادت بشهر كانون أول من نفس العام، إلى التنسيق الامني وتلقي الاموال لتغطية عجزها المالي، وكانت مبررها أن الاستعمار الصهيوني وافق على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين سابقًا، رغم أنه لم يعلن ايقافه ضم الضفة الغربية[1]. بالتالي لم يعد للسلطة الفلسطينية أي أوراق ضغط سوى الخدمات الأمنية التي تقدمها وبذلك نجح الاستعمار بتعزيز الرقابة والسيطرة عبر مأسسة التعاون الأمني وعزله عن أي إنجاز سياسي أو مفاوضات مستقبلية أو حتى تحمل المسؤوليات اتجاه السياسات الحيوية والتنموية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، كذلك قضى على أي فرصة لتحقيق مشروع الدولة ذات سيادة المتوهم بل تبعية أمنية مقابل امتيازات اقتصادية وسلطوية في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية.

على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي، ومنذ عام 2007 بعد التحول الجديد في أساليب السيطرة بعد القضاء على التنظيمات العسكرية وإعادة بناء السلطة الفلسطينية ومأسسة تبعيتها الأمنية استمرت السلطة بتنفيذ التزاماتها الأمنية والانضباطية وملاحقة فصائل المقاومة الاسلامية عبر التتبع المالي والاعتقال السياسي وقمع النشاطات الشعبية والسياسية، وقضت على كل أشكال التنظيم العسكري، لكنها واجهت مشكلة أخرى وهي العمليات الفردية، فساهمت الأجهزة الأمنية بإحباط العديد من العمليات بشكل مباشر أو بالتعاون الاستخباراتي. ثم تفردت بالقرار السياسي عبر تهميش الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية والضغط عليها في تمرير القرارات الرئاسية والحكومية عبر التحكم بمواردها المالية من خلال مخصصات منظمة التحرير وأموال الدول المانحة للمؤسسات الأهلية، ثم تغييب المؤسسات الوطنية مثل منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني عبر تعطيل قراراتهما وعدم تنفيذها بل وضم المنظمة إلى دوائر السلطة الفلسطينية، ثم قضية الانتخابات وتعطيل المجلس التشريعي، ثم السيطرة على القضاء وتعيين

[1] عـ سـة أشهـ مـ تـ فهـا. الـ لـ ـة الفلـ ـة تعطـ اسـ ـاف الاتـ ـالات مع اسـ ائـ والـ الأمـ ي. الـ ـة ذ . 2020.
اذ : https://aja.me/jr94s

الموالين للرئاسة، حتى لم يتبقى من النظام السياسي الفلسطيني غير سلطة الرئاسة الفلسطينية الممثلة بالرئيس محمود عباس. هذه الظروف فرضت واقعا جعلت فيه المعارضة ضعيفة والتنظيمات معطّلة أمام هذه السلطة القمعية المسلحة بآلاف العناصر من مختلف الأجهزة الأمنية وقواعدها التنظيمية حتى انها حيدت المعارضين في حكة فتح وشنت حملات أمنية قمعية اتجاه عناصر حركة فتح الموالين لشخصيات آخرى كما حدث في مخيمي بلاطة والامعري، بمعنى آخر أصبح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية يدار رغما عنه من قبل تيار براغماتي متنفذ في رئاسة وحكومة وأجهزة السلطة الفلسطينية ومن شريحة اقتصادية رأسمالية محلية من مصلحتها استمرار الوضع القائم.

أما دورها في الانضباط فقد مارست السلطة الفلسطينية دورا رقابيا مرتبطًا بالحفاظ على الوضع الأمني في الضفة الغربية منذ عام 2007 وما بعدها، خاصة دورها الانضباطي فترة هبة 2015 حين واجهت قضية العمليات الفردية بعد ضرب التنظيمات سابقًا، مما تطلّب رقابة أيضا على مناهج التعليم والمدارس والتي تدخل ضمن السياسات الحيوية للسلطة.

منذ عام 2007 شدّدت السلطة الفلسطينية من قبضتها الأمنية في أماكن سيطرتها إلا في بعض الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية كمخيمات الضفة والبلدة القديمة في نابلس، واستمر الاعتقال بحق كوادر حركات المقاومة أو تسليمهم عبر التنسيق الأمني وضرب البنى التنظيمية للمقاومة. الدور الذي قامت به السلطة الفلسطينية في ملاحقة المقاومة وتنظيماتها وتراجع دور الأحزاب الأخرى وانحصارها في مؤسسات المجتمع المدني، هذا التراجع والعجز ولّد فراغًا في الساحة الفلسطينية التنظيمية انبثق عنه حراكات شعبية وشبابية سياسية واجتماعية قوبل بالقمع البوليسي للسلطة، مثل قمع حراك "فلسطينيون من أجل الكرامة" عام 2011، وقمعت مظاهرة ضدَّ زيارة كانت مرتقبة لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك للمقاطعة عام 2012، وكذلك في مظاهرة أخرى ضدّ المفاوضات عام 2013. كما فضّت الأجهزة الأمنية بالقوة اعتصاما أمام مجمع المحاكم في البيرة عام 2017 أثناء محاكمة 6 شبان بينهم باسل الأعرج وهو شهيد، وفي 2018 اعتدت الأجهزة الأمنية على مظاهرات "أوقفوا العقوبات على غزة"،

وفضت الحراك وأفشلته بالترهيب والضرب والسحل والقمع عبر أجهزتها الأمنية سواء بلباس عسكري أو مدني، وعبر الاعتقال وسرقة الهواتف والابتزاز والتهديد[1].

استمر نهج السلطة الفلسطينية بالقمع حتى طال الحراكات الاجتماعية والمطلبية كحراك المعلمين الموحد عام 2016، حيث مارست القمع الأمني ضد المعلمين بدلًا من دعم قطاع التعليم، وقامت الأجهزة الأمنية بإطلاق النار على بعض المعلمين، ولم ينتهي الحراك رغم ذلك إلا بتحقيق بعض المطالب المتمثلة برفع الأجور بعد فشل القمع الأمني وتدخل المستوى السياسي للسلطة الفلسطينية[2]. الحراك الآخر التي حاولت السلطة الفلسطينية احتواءه بسبب شعبيته الواسعة بين مختلف الأوساط الشعبية والمحلية هو "الحراك الفلسطيني الموحد لإسقاط قانون الضمان الاجتماعي"، وكان مطلب الحراك إلغاء قانون الضمان. كما أوضح القائمون على الحراك أنّ اعتراضاتهم على القانون هي في مجملها اعتراضات مبدئية، تتعلّق **نتشار الفساد** و**بفقدان الثقة** في المنظومتين الاقتصادية والسياسية في السلطة الفلسطينية التي من المفروض أن "تضمنه"[3]، وهذا يظهر فقدان الشرعية والثقة اتجاه من يملكون السلطة والسيطرة رغم انتهاء الحراك بإعلان تجميد قانون الضمان الاجتماعي.

أظهرت الحراكات والإضرابات غياب التنظيمات القسري والأزمات المتكررة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي لا تستطيع أن تستجيب لأبسط الحقوق، أو التنمية في السياسات الحيوية من تعليم وصحة واقتصاد في الوقت الذي يصرفَ فيه على القطاع الأمني ملايين الدولارات في الضفة الغربية بالرغم من انعدامه واستباحة المواطن الفلسطيني يوميا لتصبح الضفة الغربية في ظل سيطرة اسرائيلية، مهيمنة على الحدود والمعابر والحواجز وعبر الاستيطان والطرق الالتفافية وجيش الاحتلال ومخابراته، هذا من جانب، ومن السلطة التنفيذية الفلسطينية بدون شرعية شعبية

---

[1] جـ انة غاند . الـ لـ ة في مـ اجهة الـ اس: مـ جـ سـ ة القـ ع. مـ اس. 2021.
اذ : https://wp.me/pbmxIP-5oD

[2] وائـ احـ . حـ اك الـ عـ الفلـ في الـ فـ ة الغـ ة إلى أيـ . مـ سـ ة بـ ق. 2016.

[3] مقابلة لـ اك الـ ان الاجـ اعي لـلفـ ن وـ : فعالـ ا سـ اع والـ مة حاولـ ضـ ا وفـ لـ . 2018
اذ : https://www.wattan.net/ar/tv/269839.html

انتخابية في ظل تعطيل المجلس التشريعي وزيادة القمع والصلاحيات الرئاسية والأمنية، من جانب آخر. بإختصار، الضفة الغربية في حالة استثناء مستمرة والانسان الفلسطيني هو الانسان المستباح بحسب تعبير أغامبين، في ظل ذلك جاءت جائحة كورونا لتختبر هذه المنظومة وآلياتها في الضبط والرقابة والسياسات الحيوية، والتي كما ذكرنا سنتناولها من جوانب ثلاث،

3.3 الجانب السيادي المفقود

لعل أبرز أوجه السيادة في الدول الحديثة هو السيطرة الفعلية على الأرض والتحكم في الحدود، لكنه في حالة السلطة الفلسطينية فالأمر مفقود حتى في ظل تعريفها القانوني بناء على اتفاقيات اوسلو، كما أن الواقع يثبت ذلك في ظل هيمنة الاستعمار الصهيوني واستمرار سيطرته على المعابر الحدودية وتقطيعه مناطق الضفة الجغرافية بالحواجز والمستوطنات، أما السيطرة الأمنية الفلسطينية في مناطق "أ" فلا تتجاوز 20% من مساحة الضفة الغربية وهي مراكز المدن والتجمعات الفلسطينية الكبيرة، بينما المساحة الأكبر "ج" فيخضع للاستعمار الصهيوني ولا سيطرة للسلطة الفلسطينية عليه إلا بما يسمح الاستعمار له بدخول بعض القرى عبر التنسيق الأمني لفرض الحلول الأمنية والقمعية حتى في ظل مجيء جائحة كورونا، حين أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مرة آخرى، بشهر آذار عام 2020 ، حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية لمواجهة الجائحة، وبناء على المرسوم الرئاسي الصادر أعلن رئيس حكومة السلطة الفلسطينية محمد شتية عن إجراءات أمنية في مواجهة فيروس كورونا بعد إجتماعات مع قيادة الاجهزة الامنية وتشكيل لجنة الطوارئ للمحافظات، وتقرر إغلاق المحافظات في الضفة الغربية ومنع التنقل بينها.

هذا الاعلان المتمثل بحالة الطوارئ واغلاق الضفة الغربية فاقد للأهلية السيادية المتمثلة بتبعية السلطة للسيادة الاسرائيلية وهيمنتها وسيطرتها الفعلية على الأرض والحواجز والمعابر الحدودية، كما أنه لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن أي قرار صادر من السلطة الفلسطينية بالإغلاق مرتبط بالقرار الاسرائيلي عبر تحكمه بالضفة الغربية، وعبر تحكمه بتنقل قوات السلطة بين مدن الضفة الغربية وقراها من خلال التنسيق الأمني وهو ما يمثل تعويض السيادة بالجانب الأمني والرقابي في فرض حالة الطوارئ على الضفة الغربية.

لا يمكن فصل قرارات الاغلاق من قبل جانب السلطة الفلسطينية عن طبيعة النظام الاستعماري الرقابية والأمنية، بمعنى أن الضفة الغربية معدّة أساسا لمثل هكذا ظروف استثنائية سواء أكانت حرب أو جائحة فلا فرق كبير بين الاليات المستخدمة، ولفهم ما نعنيه وقبل البحث في قرارات السلطة باغلاق محافظات الضفة علينا فهم تعامل الاستعمار الصهيوني صاحب السيادة على الأرض مع الضفة الغربية في حالات الطوارئ والاغلاقات التي تتكرر بشكل روتيني.

1.3.3 مأسسة الاغلاق في الأراضي المحتلة عام 1967

تحولت السياسة الاستعمارية الصهيونية من سياسة الحدود المفتوحة في الأراضي المحتلة عام 1967 إلى سياسة الحدود المغلقة بعد إلغاء القرار العام الذي يتيح حرية الحركة بين الاراضي المحتلة واستبدل بقرار عسكري يجبر الفلسطينيين على حمل تصريح لدخول الاراضي المحتلة عام 1948.

استخدمت حكومة الاستعمار الصهيوني الاغلاق الشامل حول الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كشكل من أشكال السيطرة الذي أَصبح يطبق بشكل روتيني حتى بفترة الأعياد اليهودية والنشاط السياحي، حيث يمنع الفلسطينيون وخاصة العمال ممن يملكون التصاريح بالدخول إلى الأراضي المحتلة عام 1948، وقد مورس لأول مرة بشكل شامل في حرب الخليج عام 1991، ثم أُغلقت مدة 43 يوما في عام 1994، ومدة 104 أيام في عام 1996، ومدة 87 يوما في عام 1997. وبعد توقيع اتفاقية اوسلو قام الاستعمار الصهيوني ببناء أسوار حول قطاع غزة بطول 54 كم وسيرت الدوريات لاحكام الحدود بالاضافة إلى أربعة حواجز بين الجانبين وآخر يربط غزة بمصر، وبعد الانتفاضة الثانية قَسم القطاع إلى ثلاث مناطق منفصلة إلى حين الانسحاب الاسرائيلي منه، وفرض الحصار البري والبحري عليه[1].

[1] سار حفي، وآخرون. سلطة الإقليم الفلسطيني: تحليل الإستراتيجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2012.

أما في الضفة الغربية فقد قامت سلطات الاستعمار ببناء جدار الفصل حولها، بالاضافة لمئات حواجز التفتيش وأكوام التراب والبوابات المقامة على الطرق، وبالتالي جرى تقسيم الضفة الغربية إلى عشرات التجمعات المطوقة بالمستوطنات والمعابر، وتركت مصير ادارة الفلسطينيين في مراكز هذه التجمعات والمدن إلى السلطة الفلسطينية وأجهزتها مقابل الحفاظ على الوضع الأمني القائم.

كذلك بعد الانتفاضة الثانية تحول جهاز الشاباك من مستشار للإدارة المدنية العسكرية إلى هيئة إدارية بحد ذاتها، تحتفظ بحق حصري في تصنيف الفلسطينيين كمصدر للتهديدات الأمنية[1]، وبالتالي منع إعطائهم التصاريح أو عبر شن حملات اعتقال ومداهمة بشكل متكرر مع قوات جيش الاحتلال في قرى ومدن الضفة الغربية بالتنسيق مع الاجهزة الأمنية الفلسطينية[2].

هذا التحكم والسيطرة في حركة تنقل الفلسطينيين وضع حياتهم في حالة استثناء مستمرة وممنهجة، واستخدم التنقل والحركة كوسيلة ضغط وسيطرة وضبط، مما جعل التعامل مع جائحة كورونا عبر الاغلاقات ليس بالأمر العسير، فالشأن الوبائي داخل مراكز التجمعات الفلسطينية شأن السلطة الفلسطينية التي فرضت إغلاقًا بدورها في أماكن سيطرتها، وبالتالي لا تستطيع السلطة أخذ قرار بالاغلاق يشمل جميع المناطق أو الفلسطينيين.

2.3.3 جائحة كورو والاغلاقات المتكررة

منذ البداية، استغلت السلطة الفلسطينية جائحة كورونا للإعلان عن حالة الطوارئ وتبنت نهج السياسة الأمنية في مواجهة الجائحة وتوسيع صلاحياتها، فأغلقت جميع محافظات الضفة الخاضعة لها لمدة شهر، وتقرر منع التنقل بين المحافظات في الضفة الغربية كما تم منع وصول الفلسطينيين من القرى والمخيمات في مناطق "ب" و"ج" إلى مراكز المدن أي مناطق "أ" عبر حواجز الاجهزة الأمنية المنتشرة، وتم منع المواطنين في منطقة "أ" من الخروج من منازلهم

---

[1] سار حفي، وآخرون. سلطة الإقاء الحامي: تجاوز الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بيروت: مؤسسة دراسات الحرية العامة. الطبعة الأولى. 2012.

[2] مهدي عبد الهادي. **أحجية التنسيق الأمني وعلاقات القوة.** مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 118. بيروت. 2019

باستثناء الحالات الطارئة، كذلك تم وضع القادمين من الخارج في الحجر الصحي، ومنع وصول العمال للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وإغلاق جميع مديريات الحكومة بالمحافظات عدا الصحة والشؤون المدنية، كما شمل اعلان حالة الطوارئ على منع الإضرابات والتحركات الجماهيرية في كافة محافظات الضفة مما يعني المزيد من القمع والرقابة، وعلى الفور تم نشر الأجهزة الأمنية المختلفة على مداخل مدن الضفة الغربية[1].

هنالك جانب مهم حول قرار الاغلاق لا يمكن التغاضي عنه، فهو مرتبط بالالتزام الشعبي الفلسطيني في كافة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، فالأجهزة الأمنية تستطيع فرض الاغلاق في مدينة رام الله لكنها لا تستطيع ذلك في القرى التي تعتبر ضمن منطقة السيطرة الاسرائيلية "ج" وهي الأغلبية التي أهملتها فترة جائحة كورونا لتواجه مصيرها، لكن السلطة الفلسطينية استطاعت أن تربط الفلسطينيين من هذه القرى والمخيمات إلى مراكز المدن في الضفة عبر تركيز الحياة السياسية والاقتصادية في المدن من مقرات حكومية وبنوك ومؤسسات المجتمع الأهلي وشركات القطاع الخاص، فالارتباط ارتباط خدماتي لا ارتباط سيادي.

أما الجانب الآخر لتمظهر السيادة للسلطة الفلسطينية هو عبر الاجراءات والتشريعات القانونية، والتي استغلتها رئاسة السلطة منذ الانقسام الفلسطيني لتمرير صلاحيات تنفيذية واسعة تحقق التفرد بالقرار واقصاء القوى الآخرى، نرى أن هذه الاجراءات تكثّفت في جائحة كورونا مستغلة رئاسة السلطة هذه الجائحة عبر اعلان حالة الطوارئ وجملة من القوانين التي تتعلق بالمواجهة الأمنية مع الجائحة وتوسيع الرقابة والضبط.

3.3.3 توسيع الصلاحيات القانونية للسلطة الر سية وتقويض القضاء

استفردت رئاسة السلطة الفلسطينية على التشريع وتشكيل الحكومة وقيادة الأجهزة الأمنية وتوسيع الصلاحيات التنفيذية منذ عام 2007 عبر إعلان حالة الطوارئ بعد سيطرة حماس على قطاع غزة[2]، وما يترتب على الإعلان

---

[1] رئ الـ زراء ط ـ ع ج لة م اج اءات م دة ج ي ة في م اجهة رونا. ش ة را ة الاعلام ة. 2020.
ا : https://web.archive.org/web/20200322131720/https://www.raya.ps/news/1082780.html

[2] الـ س م الـ ئاسي الـ اص اعلان الـ ار في الـ لاح ، ملـ رق (2)

من تعطيل للقانون الأساسي الفلسطيني، ثم قامت الرئاسة بتعطيل قوانين أساسية خاصة بصلاحيات المجلس التشريعي[1] كالمادة "65" و "66" و "67"، لتوسيع يد التنفيذ الأمنية في فرض الرقابة والسيطرة بدون مساءلة قانونية في ظل غياب أي آطر محاسبة آخرى فاعلة سواء من الأحزاب التي تتعرض للقمع أو من مؤسسات المجتمع المدني التي انحصر مقاومتها تحت اطار مفاهيم الدولة والمؤسسات[2]. وخلال السنوات الخمس عشرة اللاحقة، ومنذ أن عطّل رئيس السلطة محمود عباس المجلس التشريعي للسلطة سنة 2007، أصدر عباس أكثر من 270 قرارا، أخذ أكثر من 200 منها صفة تشريعية؛ وهي أكثر من ضعف ما أنجزه المجلس التشريعي الأول للسلطة في عشر سنين (1996-2006). وخلال تلك الفترة، تضخمت سلطة عباس وجهازه التنفيذي بعد أن أعاد أيضا ترتيب الجهاز القضائي ليكون تحت نفوذه. وهذه السياسة نفسها في الاستفراد والهيمنة مارسها في منظمة التحرير التي هو رئيسها، وفي حركة فتح التي هو رئيسها أيضا[3].

أما بخصوص الهيمنة على القضاء فقد أصدر قرارين بقانون بتاريخ 15 يوليو 2019، أحدهما بشأن حل مجلس القضاء الأعلى وتعيين مجلس انتقالي، والآخر بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002[4].

وهنا السؤال الجوهري، بعد حل السلطتين التشريعية والقضائية، ماذا تبقى من النظام السياسي الفلسطيني؟

حين تفشت جائحة كورونا كانت فرصة أخرى للرئاسة الفلسطينية في الضفة الغربية بتوسيع صلاحياتها التنفيذية، حيث أصدر رئيس السلطة الفلسطينية خلال جائحة كورونا قرارات بقانون، تعتبر استغلالاً للوضع السياسي القائم وحالة الطوارئ المتمثلة بجائحة كورونا، وبالتالي استمرار عقلية **الهيمنة والسيطرة** وتكثيفها، واستباحة الإنسان

---

[1] الـ سـ م الـ ئاسي الـ اص بـ ع القـ اذ في الـ لاحـ ، ملـ رقـ (1)

[2] حاول الـ لـ ة الفلـ ة القـ اء حـ ى على هـ ا الـ ور الـ قابي للـ سـ ات الـ ذ ة عـ تعـ ي قاذ ن الـ ات عام 2021.

[3] مـ صالح. إلـ اق مـ ة الـ بـ ولة فلـ .عـ ي 21. ف اي 2022.

اذ : https://cutt.us/TU2v9

[4] الـ الفلـ ي لـ ق ق الاذ ان: ق ارات اس تقـ للقـ اء. 2019.

اذ : https://shehabnews.com/p/51037

الفلسطيني، والاستفراد في مراكمة الصلاحيات والاستفراد بالقرار الفلسطيني وتجاهل الإرادة الشعبية الفلسطيني، وتهميش فصائل منظمة التحرير وتحييد المعارضين في حركة فتح.

أهم هذه القرارات التي أخذت صفة تشريعية قانونية وتوسيع صلاحياته:

- **قرار قانون رقم (5) لسنة 2020** الخاص بديوان الرئاسة، حيث يمنح القانون ديوان الرئاسة ورئيسه صلاحيات تنفيذية وقانونية واسعة تلغي مبدأ الفصل بين السلطات وتقوض استقلالية القضاء والسلطة التشريعية، وتنزع العديد من صلاحيات رئيس الحكومة.
- **قرار قانون تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية** الذي نشر بتاريخ الثاني من آذار 2021، والذي قوبل برفض مؤسسات المجتمع المدني لأسباب عديدة منها، الحد في حق التجمع وممارسة الأنشطة باستقلالية عن الوزارات الحكومية، وكأنها أي المؤسسات فروع تابعة للقطاع الحكومي، فالقانون يلزم الجمعيات على تقديم خطة عمل إلى الوزارة المختصة منسجمة مع خطة الوزارة، وهذا تصريح واضح بفرض تبعية المؤسسات المدنية إلى رؤية وأهداف وبرامج الوزارات الحكومية للسلطة الفلسطينية.

هذا القانون الذي يلحق الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالوزارات ويتحكم في مواردها المالية، جاء لسببين، الأول، للسيطرة على المصدر المالي للمؤسسات ومحاولة السلطة الاستفادة منها، إما عبر المشاريع أو الرواتب. والثاني، التحكم بالمؤسسات الأهلية يعني تقويض الدور الرقابي والمستقل لهذه المؤسسات والتي تنتقد باستمرار انتهاكات السلطة الفلسطينية الحقوقية والانسانية، وتجاوزاته الأمنية والقمعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

- **مرسوم ر سي يحمل رقم (12) لسنة** 2021 بشأن تأجيل الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية بحجة منع اجرائها في القدس المحتلة[1]، وبالتالي استمرار التفرد بالسلطة.

[1] م س م رئاسي رق (12) لعام 2021 أن تأجـ الانـ ا ات العامة.
ا : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17476

- **قرار بقانون** بتاريخ الثامن من شباط عام 2022 ضم **منظمة التحرير الفلسطينية** ودوائرها ومؤسساتها والمؤسسات التابعة لها كافة إلى دوائر السلطة الفلسطينية.

هذه القرارات تثبت أن السلطة الفلسطينية ماضية في سياستها الاقصائية وأن المشكلة تكمن في بوليسية هذه السلطة ودورها الانضباطي وتبعيتها للهيمنة الاسرائيلية.

4.3 السلطة الانضباطية والأجهزة الأمنية

الجانب الثاني في تحليل الجائحة هو عبر مفهوم السلطة الرقابية (الإنضباطية) المتمثلة بالسلطة التنفيذية من خلال الأجهزة الأمنية وقواعدها التنظيمية في حركة فتح، تمثّل ذلك عبر نشر الحواجز الأمنية لفرض الاغلاق داخل مناطق "أ"، وعبر مراقبة هواتف المصابين بالفيروس، وعبر تدخل الاجهزة الأمنية في جلب الفحوصات والمعدات الطبية، وهي تظهر التداخل ما بين السلطة الرقابية والسياسات الحيوية بهدف ضبط ورقابة المجتمع بحسب فوكو، كذلك قمع الحراكات والاحتجاجات الشعبية الاجتماعية والسياسية.

1.4.3 حواجز "المحبة": القمع وفرض السيطرة

مع إعلان حالة الطوارئ، تولّت الأجهزة الأمنية المسؤولية المباشرة عن التعامل الأمني مع الجائحة عبر نشر الحواجز الأمنية. نصبت هذه الحواجز على مداخل المدن والقرى التي تخضع للسيطرة الفلسطينية، وكانت وظيفتها السيطرة على حركة المواطنين وتوقيفها بين القرى والمدن التي أغلقت مداخلها بالسواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية، بمشهد يعيد إلى الأذهان الاغلاقات الاسرائيلية إبان الانتفاضة الثانية. ارتكبت هذه الحواجز تجاوزات خطيرة بحق المواطنين، إذ حصلت عدة حوادث اطلاق نار وصلت إلى القتل، كمقتل أمين سر حركة فتح في حي بلاطة أحد أحياء مدينة نابلس، بعد ساعات من ظهوره في مقابلة إعلامية متحدثاً عن واقع الحي الذي صنف كمكان موبوء بعد انتشار الإصابات بالفيروس فيه معبرا عن عدم رضا سكان الحي عن تقصير السلطة، حصلت الحادثة عقب نشوب مواجهات بين الأجهزة الأمنية وأهالي الحي، إثر محاولة الأولى إغلاق أحد المحال التجارية بالقوة. كذلك أطلق أحد

عناصر الأجهزة الأمنية، بلباس مدني، النار باتجاه مركبة فلسطينية رفضت الانصياع لحاجز أقامته لجنة الطوارئ على مدخل قرية دير جرير شرق رام الله. وفي حادث ثالث، أطلقت الأجهزة الأمنية النار على عامل فلسطيني أثناء مروره على حاجز بين قريتي بديا ومسحة في محافظة سلفيت، كما انها اعتقلت اثنين من مصابين كورونا لم يلتزما بالحجر ونقلتهما إلى سجن أريحا[1].

ربما تكون الحواجز قد ساهمت في الحد من انتشار الوباء في مرحلته الأولى، رغم انعدام الإمكانيات المتوفرة على هذه الحواجز، ووجود للطواقم الطبية. إلا أنه لم يقدر لها النجاح والاستمرار بعد ستة شهور في ظل عدم قدرة السلطة على نشر هذه الحواجز في نحو 80% من مساحة الضفة الغربية والتي تخضع لسيطرة الاستعمار الكاملة، كذلك في ظل تراجع الاستجابة الشعبية بسبب الازمة الاقتصادية والشرعية للسلطة، بمعنى أن الحل الأمني التي تقوم عليه السلطة الفلسطينية فشل عبر أسلوبها باستخدام الاغلاقات والحواجز.

2.4.3 جلب فحوصات كورو الطبية مهمة أمنية

لا شك فيه أن تداخل السلطات الرقابية بالأجهزة الانضباطية من أدوات الرقابة والسيطرة لأي سلطة على المجتمع، لذا في جائحة كورونا أصبحت الأجهزة الأمنية في العالم كافة في سباق حول استخدام نفوذها وعلاقاتها من أجل التسريع في جلب الفحوصات المسحية لفيروس كورونا وتوفير أجهزة التنفس الصناعي في ظل النقص العالمي فيها، ولم يشذ عن هذه القاعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث تسلّمت وزارة الصحة الفلسطينية يونيو 2020 مسوحات وفحوصات لفيروس كورونا من مدير عام جهاز الشرطة حازم عطا الله[2]. مدحت وزارة الصحة بجهود جهاز الشرطة، وهو ما يتساوق مع ادعائنا بدور القطاع الحيوي بتلميع الاجهزة القمعية والرقابية عبر تدخلاتها في السياسات الحيوية، إذ تحدّثت وزارة الصحة."إن الشرطة وجميع الأجهزة الأمنية عملت مع طواقم وزارة الصحة جنبا

---

[1] شـ ـة قـ س الاخـ ارة. تلفـ ن فلـ : الاجهـ ة الأمـ ـة تعـ ق اثـ مـ ـ ابي رونا لـ يلـ ما الـ الـ ي. 2020.
اذ : https://www.facebook.com/jeninalyoum/posts/1586748028154398

[2] مـ قع الـ ـة الفلـ ي الـ سـ ي. تـ لـ فـ صات فـ وس رونا إلى وزارة الـ ـة الفلـ ـة. 2020.
اذ : https://www.palpolice.ps/content/413174.html

إلى جنب في الميدان"، وهو إقرار صريح من السلطة الحيوية بتداخل الصلاحيات وتدخلات الأمن والسلطة الرقابية في السياسات الحيوية، بمعنى دعم السياسات الحيوية من قبل السلطة الانضباطية يخدمها في الاساس بشكل دعائي لتحسين صورتها، في هذه الحالة، بمعنى أن السلطة تمارس الدور الأبوي القامع الذي يخاف على مصلحة أبنائه.

3.4.3 مراقبة الهواتف وانتهاك الخصوصية

بدأ جهاز الأمن الوقائي مستغلاً جائحة كورونا بمراقبة الأجهزة المحمولة للمصابين بفيروس كورونا والمخالطين لهم، والتهديد بملاحقة الذين يتجاوزون محيط منازلهم. هذا يعني إعطاء صفة قانونية لاختراق الأجهزة ومراقبتها لأهداف ليست مقتصرة على المجال الطبي والحفاظ على الصحة العامة، وهذا جزء من تداخل الرقابة والأمن مع السياسات الحيوية بهدف التحكم والسيطرة على المجتمع، وانتهاك الخصوصية والحريات العامة، وقمع المعارضة والرافضين لسياسات السلطة الفلسطينية، واستخدامه بالابتزاز كما حدث في احتجاجات المنددة بقتل نزار بنات، والذي سنتطرق له لاحقا. من اللافت أيضا، غياب هذا الموضوع بالغ الأهمية عن منظمات المجتمع المدني، ومر مراقبة الهواتف مرور الكرام بدون ضجة خاصة في ظل اعلان حالة الطوارئ وانتشار الأجهزة الأمنية وخوف الناس من جائحة كورونا، وبالتالي الرضوخ وعدم ابداء أي ردة فعل ولو إعلامي حتى، على هذه الانتهاكات الخطيرة. ولم يصدر أي تعليق من هذه المؤسسات إلا بعد عدة شهور حين صرح موقع فيسبوك عن كشفه مجموعات قرصنة إلكترونية مرتبط بجهاز الأمن الوقائي استهدفت أفرادا بينهم مسؤولين حكوميين، ونشطاء، وإعلاميين، ومجموعات طلابية. إذ عبرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء اختراق خصوصية الفلسطينيين[1]، ولم يرد جهاز الأمن الوقائي على الاتهامات، مما يعني استمرار الانتهاك إلى اللحظة، في ظل غياب الرقابة واستغلال ذلك لأهداف أمنية تخدم الاستعمار الصهيوني.

[1] الهـ ة الـ قلة لـ ق ق الاذ ان تـ الـ الـ مة بـ ق شفاف حـ ل اعلان ك ع ق صـ ة الاذ ذ في فل .
اذ : https://www.ichr.ps/media-center/3809.html

4.4.3 منع التجمهر بحجة كورو

منذ جائحة كورونا رصد تقرير للجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية عشرات حالات الاعتقال في شهر نيسان 2020، على خلفية كتابة آراء على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتقاد أخطاء الحكومة وتصرفات المسؤولين والمحافظين، كما توسعت السلطة في الاعتقالات على خلفيات سياسية، وقمعت الأجهزة الأمنية في 19 تموز 2020 حراك طفح الكيل ضد الفساد في السلطة، وتم اعتقال نشطاء الحراك، ووجهت لهم تهمتي التجمهر غير المشروع، **ومخالفة أنظمة وتعليمات الطوارئ**، وبالتالي بررت السلطة الفلسطينية استخدام القمع والسيطرة البوليسية عبر أجهزتها متذرعة بجائحة كورونا وحالة الطوارئ المستمرة في الضفة الغربية. وبعد نحو شهر من ملاحقته، اعتقلت الأجهزة الأمنية أحد نشطاء الحراك نزار بنات، ووجهت له تهمة "ذم السلطات" قبل أن تفرج عنه بكفالة مالية في 26 آب ثم لتقتله أثناء اعتقاله بسبب فيديو عن فضيحة اللقاحات سنتحدث عنها لاحقًا، ثم اعتقل جهاز الأمن الوقائي بالتهمة ذاتها المخرج والفنان عبد الرحمن ظاهر في 19 آب 2020، ما يشير إلى استغلال حالة الطوارئ لفرض مزيد من القيود على الصحفيين والنشطاء وملاحقتهم بتهم فضفاضة. كما قمعت الأجهزة الأمنية العديد من الأعراس وبيوت العزاء وحفلات استقبال الاسرى المحررين في الضفة الغربية، مستغلة الجائحة وحالة الطوارئ لقمع أي تجمع سياسي.

5.4.3 سياسة الاغلاقات – استمرار الحل الأمني رغم فشله

رغم ارتفاع حالات الاصابة والعجز في التعامل مع الجائحة والأزمة الاقتصادية الخانقة إلا أن السلطة الفلسطينية استبدلت الاغلاق الشامل منذ تموز 2020، بعد السخط الشعبي وعدم الالتزام به بالاغلاقات الجزئية، وبتاريخ 23 من كانون أول 2020، عاد الاغلاق الجزئي لمدة اسبوعين من الساعة السابعة مساء وحتى السادسة صباحا، ثم استخدمت سياسة إغلاق المناطق التي تزيد فيها الاصابات بشكل مرتفع، ومنع دخول الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948 إلى مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنع العمال من المناطق الموبؤة بالعودة إلى

أماكن عملهم في الأراضي المحتلة 1948، لكن في آذار 2021 كاد أن ينهار النظام الصحي الفلسطيني فقد بلغ ذروته من الأسرة وأجهزة التنفس الصناعي فلجأت السلطة الفلسطينية للاغلاق الشامل مرة أخرى رغم عدم القدرة على تنفيذه.

و بشهر تشرين الثاني عام 2020 عندما انتشر الفيروس بوتيرة عالية في مدينة نابلس (64 وفاة حتى تاريخ الاغلاق)، كما حدث في الخليل وبيت لحم سابقًا (اشتكت محافظة الخليل في بداية انتشار الفيروس في موجته الثانية من نقص في أسرة العناية الحثيثة وأجهزة التنفس، كما تعاني المدينة منذ سنوات من نقص في أعداد الكوادر الصحية[1]) سارعت السلطة الفلسطينية عبر نشر أجهزتها الأمنية لفرض قرار الاغلاق الليلي عليها، عبر منع الحركة مساء حتى الصباح، وبتشديد العقوبات بحق الرافضين للإغلاق، بعد اجتماع لجنة طوارئ نابلس ووزارة الصحة. ورغم خطورة الوضع الوبائي وفقدان السيطرة فإن اجراءات الاغلاق لم تنجح باحتواء الجائحة، فما حدث هو إغلاق بدون حدوثه فعليا على أرض الواقع، حيث رفضت الخليل بعشائرها الالتزام بالاغلاق واتهمت السلطة بالمعايير المزدوجة في التعامل مع رام الله مقارنة مع بقية المحافظات، كما حدثت عدة احتجاجات شعبية ومظاهرات رفضا للإغلاق، فكان رد السلطة الفلسطينية بإرسال الكتيبة التاسعة للأمن الوطني إلى الخليل لإسناد الأجهزة الأمنية هناك في فرض الإغلاق وقمع الاحتجاجات التي تكررت في المدينة وسط حالة من التوتر ما بين العشائر والأجهزة الأمنية، مما أدى إلى اشتباكات مسلحة بينهم أدت إلى عدة اصابات بين الطرفين، مما استدعى محافظ الخليل ليخفف اجراءات الاغلاق والاستعانة بالاغلاق الليلي بدل الشامل. وأعلنت الحكومة على لسان ناطقها أن السلطة لجأت للحل الأمني والاغلاق مرة أخرى بعد أن كاد النظام الصحي أن ينهار بعد ارتفاع معدلات الاصابة بشكل كبير، ونسبة أشغال

[1] شـ حـ اد. تـ ي الـ لـ ة الفلـ ة جائـ ة رونا. مـ قع حـ . 2020.
اذ : https://www.7iber.com/politics-economics/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

ا سرة المستشفيات قد وصل إلى إلى الذروة في بعض المحافظات، فتم تبرير الاغلاق مرة أخرى لكسر سلسلة الوباء في ظل قطاع صحي واقتصادي ضعيف ومحدود الامكانيات.

6.4.3 تحرير المخالفات – استمرارية عقلية الردع

في المرحلة التانية من الجائحة وحين لم ينجح الاغلاق في حل المشكلة وسط ظروف اقتصادية صعبة، لم تعمد السلطة إلى دعم الاقتصاد بل قامت بتبرير عدم قدرتها في السيطرة على الجائحة بفشل التزام الناس، وهذا التبرير الذي صرح به الناطق باسم وزارة الداخلية غسان نمر بتاريخ 2020/07/19 حين تحدث عن التوجه نحو المخالفات بشكل أكبر، لأن عدم التزام الناس هو ما أدى إلى تفشي فيروس كورونا وليس إجراءات السلطة الفلسطينية.

قامت السلطة الفلسطينية عبر أجهزتها الأمنية باغلاق قاعات الأفراح، وتحرير المخالفات بحق المحال التجارية التي لا تراعي معايير السلامة العامة والاجراءات الوقائية والصحية، وبحق سائقي المركبات، في كافة محافظات الضفة الغربية، وصلت أعداد المخالفات إلى عدة آلاف، فكان أسلوبا بديلًا لرفض الاغلاق الأمني بالمعاقبة المادية بدل دعم القطاعات المتضررة، لإجبارها على الالتزام بقرارات الحكومة والسلطة الفلسطينية، لكنها أيضا لم يكن أسلوبا ناجعا في تخفيف الجائحة.

5.3 السياسات الحيوية وضبط المجتمع

الجانب الأخير في تحليل آليات السلطة الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا، جانب السياسات التنموية والحيوية في ادارة شؤون المجتمع الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام 1967 خاصة قطاع الرعاية الصحية، وقبل الخوض في استثمار السلطة الفلسطينية في القطاع الصحي لابد من التطرق لتاريخ المنظومة الصحية في الضفة الغربية منذ الاستعمار الصهيوني وممارسته للسياسات الضبط والرقابة.

1.5.3 منظومة الرعاية الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

استخدمت حكومة الاستعمار السياسات الحيوية كسلطة تأديبية في التحكم والسيطرة على المجتمع الفلسطيني ومنها التحكم بالرعاية الصحية. كانت منظومة الرعاية الصحية الفلسطينية بعد احتلال عام 1967 يديرها ضابطان

اسرائيليان يعملان في الحقل الطبي، أحدهما في الضفة الغربية والأخر في قطاع غزة، وكانت وزارة الصحة الاسرائيلية تشرف فقط على التطورات ذات الطابع الوبائي التي يمكن أن تمثل خطرا على الصحة العامة داخل حدود فلسطين المحتلة، ولم تسعى الحكومة العسكرية الاسرائيلية لتطوير هذه المنظومة بعكس ما يقدم من خدمات طبية إلى المستوطنين[1].

تعامل الاستعمار الصهيوني مع الرعاية الصحية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع كأداة للمراقبة والسيطرة عبر تأمين الحاجات الطبية وإعطاء الأولوية للمستوى الصحي العام لدى الشعب دون التركيز على الأمراض والحاجات الفردية التي تعتبر أعلى تكلفة، وكان على المؤسسات الصحية الفلسطينية تقديم تقارير شهرية طبية ومالية وادارية إلى الحكومة العسكرية سابقا والإدارة المدنية لاحقا حتى مجيء السلطة الفلسطينية[2].

كذلك اتسمت منظومة الرعاية الصحية الفلسطينية بالتشتت، فبالإضافة إلى منظومة الصحة الحكومية كان هناك قطاعات أخرى تقدم الرعاية الصحية كالأنروا (وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، والمنظمات الأهلية عبر المستشفيات المحلية خاصة في القدس التي لا يمكن الوصول اليها إلا بتصاريح، والجمعيات الخيرية عبر المستوصفات الطبية، لكن بقيت هذه المنظومة بإمكانيات محدودة ضمن الأهداف التي حددتها حكومة الاستعمار بالحفاظ على الصحة العامة لضمان عدم نقل أي أمراض إلى داخل مجتمع المستوطنين في فلسطين المحتلة.

أما بعد قدوم السلطة الفلسطينية فقد استمرت بتطبيق برامج التطعيم والتلقيح التي طورتها حكومة الاستعمار في الضفة الغربية، وبقي نظام الرعاية الصحية محدودا وتابعا في معظمه للقطاع الأهلي، الاختلاف الوحيد انها وسعت من نظام التأمين الصحي لتشمل عددا أكبر من الناس في برنامج الضمان الصحي الحكومي، لكنها تعاقدت مع

---

[1] سار حفي، وآخرون. سلسلة الإقصاء الممأسس: تحليل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2012.

[2] سار حفي، وآخرون. سلسلة الإقصاء الممأسس: تحليل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2012.

المستشفيات الاسرائيلية والاردنية والمصرية للحالات التي لا يمكن معالجتها في مستشفيات الضفة الغربية بسبب حاجتها لخدمات متطورة بدل من أن تستثمر السلطة وتنفق في تطوير هذا القطاع وبناء المستشفيات.

وفي الانتفاضة الثانية فقد أدى الاجتياح الاسرائيلي لمدن الضفة وتدمير البنى التحتية والاغلاقات وتقييد الحركة والتنقل والظروف الاقتصادية الصعبة إلى عجز في توفير الخدمات الطبية الأساسية وتدني في مستوى الخدمات المقدمة من قبل وزارة الصحة، كذلك انخفض عدد الأشخاص الذين يشملهم الضمان الصحي الحكومي، إضافة للآلاف من جرحى الإنتفاضة الذي يتطلب متابعتهم رعاية طبية طويلة الأمد.

ورغم التنامي الهائل في الحاجات، تقلّص حجم خدمات الرعاية الصحية بعد الانتفاضة الثانية، وبالتالي أصبحت المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية المزود الأساسي لخدمات الانعاش الاجتماعي في الاراضي المحتلة[1]، في ظل تقصير السلطة في التطوير في هذا القطاع إذ تفوق حصة قطاع الأمن من موازنة السلطة الفلسطينية قطاعات التعليم والصحة والزراعة مجتمعة[2].

بلغ عدد المستشفيات في فلسطين 135 موزعة على 80 مستشفى حكومي، 52 مستشفى بين الضفة الغربية و28 مستشفى في قطاع غزة، بينما بلغ عدد المستشفيات في القطاع الخاص 55، موزعة بين الضفة الغربية بعدد 40 مستشفى وقطاع غزة بعدد 15 من بينها مستشفيات عامة ومستشفيات متخصصة ومستشفيات ولادة و تأهيل وعلاج طبيعي، بينما بلغ عدد الأسرة في فلسطين 6440 سريرا من بينها 3760 سريرا بالضفة الغربية و2680 سريرا في قطاع غزة تشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (وكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، وبلغت عدد الأسرة في العناية المركزية بما فيها أجهزة التنفس الصناعي 481 سريراً تحتوي على أجهزة تنفس صناعي من

---

[1] سار حفي، وآخرون. سلسلة الإحصاءات العامة: تقرير حول الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 2012.

[2] علاء التميمي. الأجهزة الأمنية الفلسطينية أمم من؟. شبكة العلاقات الفلسطينية. 2017.

رابط المقال: https://2u.pw/75RM3

بينها 350 سريرا في الضفة الغربية بينما بلغ عدد أسرة العناية المركزة في قطاع غزة 131 سريرا وجهاز تنفس صناعي[1].

رغم هذا العدد من المستشفيات إلى أنها ما زالت إمكانياتها محدودة وتقدم الخدمات الأولية، أما الحالات التي تتطلب اختصاصات وامكانيات متطورة فيتم تحويلها إلى الجانب الاسرائيلي بدلًا من الاستثمار في هذا الجانب على حساب ما يضخ في ميزانيات قطاع الأمن والدور المنوط بها. ولعل فضيحة مستشفى خالد الحسن أبرزت هذه القضية.

2.5.3 هشاشة النظام الصحي الفلسطيني

عبر مرسوم صدر عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عام 2016، أعلن عن إقامة مستشفى خالد الحسن للسرطان وزراعة النخاع، الذي من المفترض أن يكون استمثارا في السياسات الحيوية الفلسطينية عبر توفير العلاج وانقاذ حيوات الناس، وانهاء معاناة المريض الفلسطيني وأهله في الانتقال عبر حواجز الاحتلال وتعقيدات الحصول على تحويلة طبية، وفاتورتها الباهضة[2]. لكن ما حدث أنه صدر مرسوم آخر عن رئيس السلطة عام 2021 يغير مهام المؤسسة التي طال انتظار إنشائها، وأن فكرة بناء المستشفى الحكومي ألغيت تماما. وأثار ذلك تساؤلات حول مصير الأموال والتبرعات التي خصصت وجمعت من أجل بناء المستشفى. وكذلك حادثة وفاة سليم النواتي (16 عاما) مريض سرطان الدم، الذي خرج من غزة، متجها للعلاج بمستشفى النجاح، ورفض استقباله بدعوى عدم تسديد الحكومة في رام الله ديونها للمشفى الواقع في مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية المحتلة[3].

هذه القضايا تعكس مدى فشل التنمية في المجال الصحي واستمرار معاناة المرضى الفلسطينيين عبر التحويلات الطبية والتحكم الاسرائيلي بالتنقل وما ينتج عن ذلك من زيادة في نسبة الموت بينهم من خلال التأخيرات في المواعيد والرفض بحجج أمنية، كذلك يبين أن ضعف القطاع الصحي، فهو ليس وليد لحظة، وإنما هو انعكاس حقيقي لعقلية

---

[1] م ابـ ـع ـة. فل بـ جائ ـي رونا والـ ـع. معهـ سـاسات.رام . 2020.

[2] أيـ ذهـ أمـ الـ مـ فى خالـ الـ لعلاج مـ ضى الـ ان. https://felesteen.news/p/100873

[3] الـ جع الـ ابـ .

أمنية وسياسات عميقة ومتجذرة تدير بها السلطة مؤسساتها منذ تأسيسها، وهو ما يظهر جليا في موازنتها العامة السنوية الذي يتقدم فيه دوما القطاع الأمني على القطاعات الأخرى، أما القطاع الصحي فتخصص له نصف ما تخصصه للأمن، ما أدى لضعف القطاع الصحي الحكومي، وتراكم ديون على السلطة بملايين الشواقل جراء تحويلها المرضى إلى المشافي الخاصة ، ليشكل عبئا إضافيا على هذه المشافي ويقود لتراجع أدائها، ويهدد اليوم استمرار تقديمها للخدمات، وهو ما تكشف بشكل أوضح خلال جائحة كورونا[1]. ففي محافظة رام الله وهي مركز الثقل السياسي والأمني والاقتصادي للسلطة الفلسطينية، يستقبل مجمع فلسطين الطبي، وهو من المشافي الحكومية الرئيسية في الضفة الغربية، آلاف المرضى من أنحاء محافظات الضفة الغربية. ورغم الأعداد الكبيرة من المرضى والمرافقين التي تصل يوميا إلى المجمع الطبي لم يخصص قسم لاستقبال حالات كورونا والتعامل معها، ونصبت خيمة خارجية للعزل تحسبا لوصول إصابات للمكان، فيما تم تخصيص مشفى هوغو تشافيز التابع للمجمع لاستقبال إصابات كورونا، إلا أنه قائم فعليا على كوادر مجمع فلسطين الطبي، ما سبب نقصا في كوادره، فيما بدأت بمرحلة متأخرة توظيف كوادر بعقود نصف سنوية، ولاحقا قامت بتوظيف عدة مئات من الكوادر الطبية بحسب وزارة الصحة لملاحقة الوضع الكارثي نتيجة الكورونا، وفتحت أقسام المستشفيات لاستقبال مصابي كورونا، ووصلت الذروة بآذار 2021 حين وصلت نسبة اشغال الاسرة ووحدات العنافية المكثفة القدرة القصوى، **حيث أثبتت جائحة كورو مدى هشاشة النظام الصحي في فلسطين.**

حين بلغت الجائحة ذروتها آذار 2021 أي بعد عام عن الاغلاق الأول، كاد النظام الطبي الفلسطيني أن ينهار كما ذكرنا أعلاه، جاء التطعيم طوق نجاة للوضع المتأزم للسلطة الفلسطينية في القطاع الطبي الضعيف، حينما أعلن وزارة الصحة الفلسطينية عن التعاقد للحصول على مليوني لقاح بشهر شباط عام 2021، إذ بعد فشل سياسات السلطة الفلسطينية في السيطرة الأمنية والضعف في امكانيات المستشفيات الطبية، لم يكن لكل قرارات الاغلاق

[1] شـ حـ اد. الـ ائـ ة في الـ فة الغـ ة: تـ يـ الـ لـ ة أزمة رونا. مـ قع حـ .
اذ : https://cutt.us/gg1Di

والمخالفات الحسم في منع الكارثة بانهيار النظام الصحي الفلسطيني نتيجة عدم القدرة على فعل ذلك، من ناحية سيادية، وأيضا بسبب الارهاق الاقتصادي نتيجة الاغلاقات المتكررة دون دعم وتوفير بديل للمجتمع وشرائحه المتضررة، خاصة مع ازدياد عدد نزلاء العناية المكثفة، وكانت هذه الزيادة انعكاسا مباشرا للإرتفاع في أعداد المصابين بفيروس كورونا، مسببة ضغطًا جديدًا على قدرة المستشفيات من استيعاب الحالات الحرجة ووضعها على أجهزة التنفس الصناعي، حيث وصلت نسبة الاشغال بشهر آذار عام 2021 طاقتها القصوى في الموجة الثالثة للجائحة[1]. فجاءت المطاعيم رغم الانتقادات حول الأولوية في اعطائها، كمنقذ للوضع الوبائي الطبي الكارثي في الضفة الغربية المحتلة.

أما آخر الإحصائيات حسب وزارة الصحة الفلسطينية حتى آب من عام 2022 بعد مرور الجائحة وانكسار المنحنى الوبائي وتراجع الوفيات والحالات الخطرة: بلغ عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المسجلة في الوزارة حوالي 700 ألف فلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، أما عدد الوفيات فقد تجاوز 5700 وفاة، أما الذين تلقوا تطعيما سواء أوليا أو أكثر من مرة حوالي 2 مليون فلسطيني.

3.5.3 قضية المطاعيم – السادية الاسرائيلية وفساد السلطة الفلسطينية سيف ذو حدين

تجلّت سياسات الاستعمار الصهيوني في الفصل والاقصاء مع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال قضية التطعيم، حيث وفرت اللقاح لكل من يحمل الهوية الاسرائيلية ولم تعبأ بما يحدث لملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967. ثم بداية عام 2021 أعلنت منظمة العفو الدولية ومنظمة رايتس ووتش بأن الاستعمار الإسرائيلي ملزم بتطعيم الفلسطينيين ضد فيروس كورونا بحسب القانون الدولي.

عندما بدأت حكومة الاستعمار التطعيم بلقاحات كورونا في كانون الأول ٢٠٢٠، اقتصر التطعيم على الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المحتلة، والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والعاملين الفلسطينيين

[1] مقابلة و الة وفا ال مة مع وز ة ال ة الفل ة مي ال لة. شا 2021
اذ : https://wafa.ps/Pages/Details/18432

في الرعاية الصحية في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في القدس. وفي وقت لاحق، بدأ الاستعمار الاسرائيلي منذ آذار ٢٠٢١ في تطعيم العمال الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح العمل في الأراضي المحتلة عام 1948، ومستوطناتها في الضفة الغربية[1].

في الضفة الغربية، لم يكن الإعلان الصادرة عن وزيرة الصحة الفلسطينية مي الكيلة ليكون أكثر صدقًا وتعبيرا عن العقلية المتنفذة الحاكمة عن الأولوية الضرورية والقصوى لمن يستحقون التطعيم في المرحلة الأولى من تلقي لقاحات كورونا، حيث أعلنت بتاريخ الثاني عشر من كانون الثاني عام 2020 أن 150 ألف جرعة لقاح ستصل كدفعة أولية، ستكون الأولوية فيها – لا لكبار السن أو المرضى – بل للعناصر التي تقوم عليها السلطة في السيطرة في جائحة كورونا من الطواقم الطبية ولجان الطوارئ والأجهزة الأمنية والإعلام الحكومي، الذي يمثل صوتها ويمرر سياساتها ويحسن صورتها في الشارع الفلسطيني رغم العجز في مواجهة الجائحة. هذا الإعلان وتفضيل الاعلام والاجهزة الأمنية على كبار السن والمرضى أدى إلى موجة من السخط الشعبي على مواقع التواصل الاجتماعي[2]. وحين أعلن مجلس الوزراء عن تخصيص مبلغ 10 مليون دولار لشراء لقاحات كورونا، أعلن ائتلاف أمان في التاسع من كانون الثاني عام 2020 عن اقتراحه خطة مشتركة بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص والأهلي لضمان توزيع لقاحات كورونا عند وصولها بعيدًا عن الواسطة والمحسوبية. هذا الإعلان يدل على عدم ثقة المجتمع ولا المنظمات الأهلية في السلطة الفلسطينية وادارتها لأزمة جائحة كورونا والفساد المنتشر حولها.

وفي الأول من شهر آذار 2021 كشفت مؤسسات المجتمع المدني عن وجود حالات فساد وواسطات تتجاوز مبدأ الأولوية في توزيع اللقاحات المرتبط بكبار السن والمرضى، كما اعتبرت التضارب في المعلومات والتصريحات من قبل الحكومة الفلسطينية حول توزيع اللقاحات مؤشرا على ضعف عملية إدارة الجائحة، واتهم مدير ائتلاف أمان،

---

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة 46. 2021. متاح على: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/358352/A74_22-ar.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة 46. 2021.

عصام حج حسين في تصريح إعلامي بتاريخ الثاني من آذار 2021، على أن قطاع الرياضة، والشؤون المدنية، والإعلامي الحكومي، وجهات ذات علاقة بالأجهزة الأمنية، تلقّت لقاح كورونا قبل الفئات الأكثر حاجة بحسب البروتوكول الصحي، وجاء بيان وزارة الصحة الفلسطينية بنفس اليوم أيضا يتحدث عن توزيع 12 ألف من اللقاحات التي وصلت بحسب الفئات التي ذكرتها ائتلاف أمان، دون منح كبار السن والمرضى الأولوية، ليشعل البيان سخطًا شعبيا على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما عبر عنه الدكتور والكاتب الفلسطيني عبد الرحيم الشيخ عبر موقعه، بأنه عبارة عن إنهيار أخلاقي ثاني عبر تسويق إيثار الذات لمسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير على حساب أبناء شعبهم المحتل والمحاصر كأولوية كي لا تسقط المنظومة، واعتبر أن بيان وزارة الصحة دليل فاضح على شرعنة الاعتداء على حق الفلسطيني في الحياة، أما الانهيار الاخلاقي الأول هو تسويق العودة إلى التنسيق الأمني كانتصار نهاية عام 2020.

ردت وزيرة الصحة الفلسطينية بأنه تم توجيه إنذار لمدير صحة بيت لحم في **إطار مجاراة السلطة الفلسطينية للمزاج العام وتحسين صورتها ومحاولة تهدئته ي وسيلة** بعد عدم قدرتها تبرير إدارتها الجائحة.

وبتاريخ السابع عشر من آذار 2021 حصلت السلطة الفلسطينية على 64 ألف لقاح، وجاءت هذه اللقاحات كتبرعات من شركة "فايزر" ومنظمة الصحة العالمية، ووافق الاستعمار الاسرائيلي على تمريرها إلى وزارة الصحة الفلسطينية، بعد خشيته من تأثير تصاعد الوباء على وجود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

4.5.3 فضيحة اللقاحات منتهية الصلاحية – سياسات الاستهتار لحياة

في الاتفاقية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية وشركة فايزر حول آخذ وزارة الصحة الفلسطينية لقاحات كورونا من المخزون الاسرائيلي مقابل تسليمهم نفس الكمية حين وصول شحنة فايزر إلى الجانب الفلسطيني، تقر السلطة الفلسطينية بمعرفتها بقرب إنتهاء صلاحية اللقاحات، فالهدف الاسرائيلي هو كسب لقاحات جديدة بدل إتلاف الفائض في مخزونها، وأما السلطة الفلسطينية فتهدف إلى الخروج بسرعة من الوضع الطبي

والاقتصادي الكارثي في الضفة الغربية على حساب التأكد من سلامة اللقاحات، وبالتالي لا ضرر من المخاطرة بحيوات الناس وسلامتهم بدون علمهم، لكن حين انتشر خبر قرب انتهاء الصلاحية، سرعان ما تحول الأمر إلى فضيحة، بررته السلطة الفلسطينية بعدم علمها وسرعان ما الغيت الصفقة، وتشكّلت لجنة تقصي الحقائق، لتخفيف من وطأة القضية، وتجنبا للسخط الشعبي.

استهتار السلطة الفلسطينية بحيوات الناس خلال الجائحة، الأولى عبر الفساد والمحسوبية في توزيع اللقاحات، والثانية عبر محاولات جلب لقاحات منتهية الصلاحية، زاد من السخط الشعبي اتجاه السلطة الفلسطينية وعدم ثقتها بسياساتها، جعل من الأوساط الشعبية تعزف عن أخذ اللقاحات، مما يعني أن أزمة جائحة كورونا والوضع الكارثي سيستمران. عمدت الحكومة الفلسطينية على أخذ إجراءات جديدة في دفع الناس لتلقي اللقاحات، عبر التهديد بالتطعيم أو العودة للإغلاق الشامل وما يمثله من كوارث إقتصادية، كما وأجبرت القطاع الحكومي على أخذ اللقاحات أو إعطاء إجازة بدون راتب لمن يرفض تلقي التطعيم من الموظفين الرسميين، وتم التوصية على ربط الخدمات الحكومية بإبراز شهادة التطعيم، لإجبار المواطنين على تلقي التطعيم.

وكان حتى تاريخ 30 من آيلول 2021 كان قد تلقى مليون ونصف فلسطيني اللقاح بحسب وزارة الصحة، وفي حلول كانون أول 2021 كان قد انكسر المنحنى الوبائي وانخفضت نسبة الاشغال في المستشفيات، وكذلك أعداد الإصابات والوفيات وارتفعت نسبة من تلقوا اللقاحات. ومع نهاية 2021 انتهت آثار جائحة كورونا المباشرة المتعلقة بالقطاع الصحي، لكن آثاره الأمنية والاقتصادية ما زالت ماثلة إلى اللحظة.

5.5.3 التنسيق الطبي تحت المظلة الأمنية

اجتمع طاقم من وزارة الصحة الفلسطينية، بمسؤولين في وزارة الصحة الاسرائيلية، بمدينة رام الله بتاريخ التاسع عشر من شباط عام 2021 للتنسيق فيما يخص تطعيم 100 ألف عامل فلسطيني يعمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وطالبت وزارة الصحة الفلسطينية بالسماح بدخول طواقمها إلى المناطق الفلسطينية الخاضعة للسيطرة

الاسرائيلية المباشرة في جنوب الخليل لتقديم الخدمات الطبية وسط تهميش ومعاناة مستمرين، من قبل الاستعمار الاسرائيلي ومستوطنيه، إلا أن وزارة الصحة الإسرائيلية ربطت ذلك بالوضع الأمني وموافقة الجيش الاسرائيلي[1].

الاجتماع الأخر عقد بتاريخ 29 من تموز 2021، نتج عنه الاتفاق بتسهيل نقل مرضى قطاع غزة إلى مستشفيات الضفة الغربية عبر حاجز بيت حانون، والاعتراف بفحص كورونا الفلسطيني، وشهادة التطعيم الفلسطينية[2].

هذا التباحث بين الجانبين حتى في مجال السياسات الحيوية، الجانب الصحي، هو جزء من الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية على المجتمع الفلسطيني في مختلف جوانبه عبر تحكمه بالسلطة الفلسطينية واخضاعها لقراراته السياسية والأمنية، فلا تستطيع السلطة الفلسطينية عصيان الأوامر حتى في ظل مطالبات بنشر قوات الشرطة في مناطق "ب" فلن تسطيع تحدي المهيمن وبالتالي قطع المخصصات والموارد المالية.

6.3 الهيمنة الاستعمارية تتجسد في العمالة الفلسطينية

أهمية قضية العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والمستوطنات نابعة من التأثير الاقتصادي لهم في المجتمع الفلسطيني في ظل إقتصاد محدود وتبعية للسوق الاستعماري الاسرائيلي، يبلغ مجموع هؤلاء العمال

---

[1] اجتماع بين وزارتي الصحة الفلسطينية والاسرائيلية. سند للأنباء. شباط 2021
https://snd.ps/post/46697/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] وزارة الصحة تعلن عن نتائج اجتماعها مع نظيرها الاسرائيلي. موقع رام الله الاخباري. يوليو 2021.
https://ramallah.news/post/189930/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%B8%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

الفلسطينيين سواء بتصاريح عمل أو على مختلف مسمياتها أو بدونها حوالي 150 ألف عامل. نسبة كبيرة من هؤلاء العمال يعملون في قطاع البناء والانشاءات التي تمثّل أحد القطاعات الحاسمة في الاقتصاد الاستعماري الاسرائيلي، وبالتالي اتخذّ صناع القرار في دولة الاستعمار على السماح للعمال بالمبيت في أماكن عملهم أثناء قرارات الاغلاقات المتكررة في جائحة كورونا عام 2020، لتجنب خسائر كبيرة في الاقتصاد، لكن القرار لم يراعي ترتيبات مبيتهم، ولا معايير السلامة والوقاية، وظهر ذلك في طريقة التعامل المهين مع المصابين من العمال بفيروس كورونا عبر القائهم على الحواجز الاسرائيلية بدون الاكتراث بمصيرهم بعد انعدام جدواهم الاقتصادي بضعف قدرتهم الجسدية على العمل، وأصبحوا خطرا في نقل الفيروس رغم انهم، أي العمال، التقطوا العدوى، من الجانب الاسرائيلي أساسا. في الفترة الأولى من الجائحة آذار 2020 بقي العمال الفلسطينيين في مناطق عملهم مدة شهرين، وبالفترة الثانية حوالي شهر، وتحكّمت سلطات الاستعمار بذلك على مصدر رزق مهم يمثّل دخل 200 ألف عامل مع آسرهم، وبالتالي مارست هيمنتها عليهم بسبب الخوف من فقدان مصدر عملهم أو فقدان التصاريح[1].

حين عاد العمال إلى بيوتهم في الضفة الغربية خاصة في القرى غير الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وساهم العمال في نشر الفيروس، فأصبحت السلطة الفلسطينية التي تمارس تحكمها المالي والبوليسي في المجتمع الفلسطيني دون قدرتها على السيطرة الا على أماكن محدودة باتفاقيات هي من وقعتها، أصبحت تلوم العمال، الحلقة الأضعف، والضحية التي نالها التشهير وتحميل المسؤولية.

وحين أصدرت السلطة الفلسطينية قرارتها بمطالبة العمال بالعودة إلى بيوتهم والالتزام بالحجر الصحي لم تقدم لهم أي معونات سوى الضجة المبالغة فيها حول صندوق **وقفة عز**[2] لدعم المتضررين من تبرعات أموال القطاع الخاص بداية الجائحة عام 2020، الصندوق هو تعبير عن قلة إمكانيات السلطة الفلسطينية، وعن إشكالية في التخطيط

[1] أحـ أسعـ . تـ ّلات الـ ة الاسـ غلالـ ة الاسـ عـ ارة الاسـ ائـ لـ ة للعـ ال الفلـ خلال جائـ ة رونا. مـ لة جـ ل. 2020.

[2] تـ تأسـ صـ وق وقفة عـ بـ ارخ 2020/4/2 قـ ار مـ الـ مة الفلـ ة، وهـ دعـ ة مـ الـ مة للقـ اع الـ اص الـ ع في جائـ ة رونا، ورغـ أن أعـ اء الـ وق مـ القـ اع الـ اص إلا أن حـ الـ عات لـ يـ اوز العـ ملـ ن دولار مقابل العـ الـ المي للـ لـ ة حـ الي ثلاثة ملـ ارات دولار.

الاستراتيجي الفلسطيني، وعن أزمة في سياسات الموازنة والتي تخصص نسبتها الأكبر لأولويات الأمن والنفقات الجارية (المصاريف والرواتب)، عدا المحسوبيات والفساد.

بلغت الدفعة الأولى للعائلات المتضررة 500 شيقل والتي لم تغطي الحد الأدنى من العجز الاقتصادي الذي عانت منه مختلف الشرائح الفلسطينية بالذات شريحة المياومة التي تضررت بشكل كبير جراء الاغلاقات، ثم تقديم الدفعة الثانية شباط 2021 بصرف مساعدات مالية مقدمة من البنك الدولي، للعمال والفئات المتضررة بواقع 700 شيقل لخمسة عشر ألف شخص فقط[1]، وعدا هاتين الدفعتين لم يتلقى المتضررين مبالغ أخرى، ليواجهوا الضائقة الاقتصادية وحدهم وسط تقصير منظمات المجتمع المدني.

الظروف الاقتصادية أجبرت العمال الذين يبحثون عن مصدر للرزق على العودة للعمل رغم خطورة الوضع الوبائي في الاراضي المحتلة عام 1948 ورغم قرارات السلطة بالمنع ومحاولاتها عبر ملاحقة العمل ومنع وصول السيارات لنقلهم، وتخللها حوادث اطلاق نار، الا انها لم تستطع منعهم، خاصة مع تسهيلات من جيش الاستعمار الاسرائيلي عبر فتحه عشرات النقاط على طول منطقة الجدار والاسلاك الشائكة الفاصلة، ما بين الاراضي المحتلة 1967 و1948، ووضعها تحت مراقبته، لتسهيل دخول الفلسطينيين. واستمرت الأزمة إلى حين تطعيم العمال بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وعودتهم إلى أماكن عملهم.

7.3 الازمة المالية للسلطة الفلسطينية

تمر السلطة الفلسطينية بأزمة مالية غير مسبوقة في ظل جائحة كورونا، وهي تبين مدى هشاشة السلطة ومواردها وتبعيتها وفشلها في التنمية واقتصارها على المنح والمقاصة والضرائب والقطاع الخدماتي، في المقابل تتحكم بالمجتمع الفلسطيني عبر الرواتب والميزانيات والمصاريف والمخصصات.

---

[1] أحـ أسعـ . صـ وق وقفة عـ .مـ سـ ة الـ راسات الفلـ ة. 2020
اذ : https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092

أهم مسببات هذه الأزمة المباشرة هو النقص في التمويل الخارجي السلطة الفلسطينية إذ تراجعت المنح الأمريكية من مليار و100 مليون دولار سنويا إلى 510 مليون دولار قدمت عام 2019 وليست للخزينة بشكل مباشر بعد توقفت المساعدات من قبل ترامب، فيما تراجعت المنح الخارجية من عام 2020 إلى 25-30%، وعام 2021 تراجعت إلى 300 مليون دولار[1]. أما مساعدات الاتحاد الآوروبي فقد جمدت واشترطت تعديل المناهج الفلسطينية لاستئنافها، وفي جانب آخر، ساهم الاستعمار الإسرائيلي بشكل مباشر أيضا في العجز المتزايد للسلطة الفلسطينية من خلال مصادرة 600 مليون شيكل من ضرائب المقاصة التي تحولها إليها بموجب القانون الإسرائيلي لعام 2018، لمعاقبة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب للأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء. لكن المصلحة الاسرائيلية تتمثل بابقاء السلطة الفلسطينية قائمة لا أن تتعرض إلى الانهيار، حتى تقوم بدورها الرقابي والأمني في منع عمليات المقاومة والسيطرة على الشعب الفلسطيني، وفي سبيل ذلك، أعلن وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس أن إسرائيل ستمنح 500 مليون شيكل. بعد اجتماع مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في شهر كانون أول 2021، ومع عدم وجود مساعدات أوروبية قريبة أعلن غانتس تقديم 100 مليون شيكل، متجاوزا القانون الاسرائيلي بما تقتضيه مصلحة الأمن الاسرائيلي[2].

بالإضافة إلى، أن هناك ثلاثة قضايا تثقل الموازنة لا بد للسلطة من معالجتها، وهي الرواتب، ومبالغ يقتطعها الإحتلال من أموال المقاصة لتسديد الديون المستحقة على شركات وهيئات محلية لصالح موردين إسرائيليين، إضافة إلى ملف التحويلات الطبية، سواء إلى مراكز طبية فلسطينية خاصة، أو إلى المستشفيات الاسرائيلية[3].

ورغم منح البنك الدولي لإسناد جهود الحكومة الفلسطينية في مواجهة تفشي جائحة كورونا، عبر تبرعاته المتتالية، 6 مليون دولار عام 2020 لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة المطلوبة لمواجهة

---

[1] جعفر صدقة. الاقتصاد الفلسطيني 2021. http://www.wafa.ps/Pages/Details/38656

[2] تقارير الاونروا للاجئين الفلسطينيين وزيارة بلينكن الاخيرة للمنطقة. https://2u.pw/N35YY

[3] جعفر صدقة. الاقتصاد الفلسطيني. 2021. http://www.wafa.ps/Pages/Details/38656

جائحة كورونا[1]، ثم آخرها المنحة لدعم جهود الحكومة الفلسطينية بشهر نيسان عام 2022 بقيمة 8 ملايين دولار. وقبلها، بتاريخ 16 من تموز عام 2020 تبرع البنك الاسلامي للتنمية بمبلغ 5.5 مليون دولار للسلطة الفلسطينية لمواجهة آثار جائحة كورونا في ظل عجز مالي مستمر. ورغم هذه التبرعات بقيت موازنة السلطة الفلسطينية في عجز مع تراجع الإيرادات المحلية؛ ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل والمعاملات الحكومية وغيرها، إذ تقلصت خلال تفشي الجائحة وتعطل المؤسسات الحكومية من متوسط 320 مليون شيكل شهريا إلى 150-180 مليون شيكل شهريا. وكشفت وزارة الاقتصاد الوطني أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني منذ انتشار الجائحة بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار[2]، في حين قدرت مؤسسات دولية ومحلية العجز المالي بنهاية 2021 بحوالي 1.4 مليار دولار[3].

كما نشر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء تقريره لعام 2021 إحصائيات ظروف العمال في الاراضي المحتلة عام 1967، حيث بلغت نسبة البطالة 47% في قطاع غزة المحاصر، و16% في الضفة الغربية وهي أقل بكثير من قطاع غزة المحاصر بسبب تصاريح العمل لدى الاستعمار في الأراضي المحتلة إذ بلغ عدد العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة 1948 حوالي 150 ألف عامل. في حين صرح ائتلاف آمان بأن نفقات السلطة الفلسطينية بلغت عام 2021 حوالي 16 مليار شيقل حاز قطاع الأمن نصيب الأسد منها.

8.3 ما بعد قيود كورو : تبلّور مشروع السلطة للسلطة

إن كانت الرسالة قد حلّلت سياسات الرقابة فترة كورونا فإن ثمة افتراض آخر بأن السمة الجوهرية لسلطة تحت الاستعمار هي الرقابة/السيطرة/الأمننة وهذا ما كشفت عنه الجائحة، كما كشفت عن عمق الأزمة الوجودية والشرعية لهذه السلطة الفلسطينية وآلياتها في التعامل مع هذه الأزمة، وأظهرت بشكل جلي تجيير القانون لصالح توسيع

---

[1] الـ الـ ولي ق م سـ ة ملايـ دولار إلى الـ لـ ـ ة الفلـ ـة لـ اجهة الـ ائـ ة. https://bit.ly/2wYfyPn

[2] مـ قع حـ . https://2u.pw/Q3e1w

[3] جعفـ صـ قة. الاقـ اد الفلـ ي. 2021. http://www.wafa.ps/Pages/Details/38656

الصلاحيات التنفيذية في الضبط والرقابة والسيطرة، بدءا من حل السلطتين التشريعية والقضائية، ثم توسيع صلاحياتها عبر أجهزتها التنفيذية، والتي يمكن اعتبارها استغلالاً للوضع السياسي الراهن وحالة الطوارئ السائدة، ثم تزايد القمع والدور الأمني والرقابي، وضم منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني لدوائر السلطة الفلسطينية وبالتالي القضاء على ما تعنيه من تمثيل سياسي.

هذه الاجراءات القانونية تأتي متكاملة مع الدور الأمني والقمعي التي تمارسه الأجهزة التنفيذية للسلطة الفلسطينية خاصة في التعامل مع الاحتجاجات والحراكات السياسية والاجتماعية فترة جائحة كورونا وما بعدها، وهو ما يعكس أيضا خشية السلطة من ما اعتبرناه أزمتها الوجودية والشرعية، بعد فقدان ثقة الشعب الفلسطيني بشرائحه الواسعة بين الموظفين والعمال والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في هذه السلطة والسخط من فسادها المستشري حتى بعيدا عن الجانب الأمني المرتبط بالاستعمار الصهيوني؛ المتعلق بالجانب الحيواتي، ولنا في ذلك شواهد كثيرة، اضراب المعلمين، الضمان الاجتماعي، صندوق وقفة عز، اضراب الأطباء، فضيحة الطعومات، اغتيال نزار بنات، اضراب المحامين، ثم فقدان الثقة ما بين الفصائل الفلسطينية الاسلامية والوطنية مع هذه السلطة عبر استمرار سياسة التنسيق الأمني والاعتقال السياسي، ومع فصائل منظمة التحرير عبر تدخلاتها في مؤسسات المجتمع المدني والتهديد بالمخصصات المالية وقمع حراكاتها والتدخل في ممارسة أنشطتها، وكأنها أي المؤسسات فروع تابعة للقطاع الحكومي. هذا الوضع الأمني الانضباطي المتراكم منذ الانقسام عام 2007 تكثّف في جائحة كورونا عام 2020، وحتى ما بعد مرور قيود الجائحة فقد استمرت حالة الطوارئ السائدة حتى اللحظة.

ولفهم كيفية تعامل السلطة الحاكمة وأجهزتها الانضباطية مع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية ما بعد قيود كورونا مباشرة سنحلل القرار الرئاسي الذي يحمل رقم (12) لعام 2021 حول تأجيل الانتخابات العامة وتبلور مشروع السلطة للسلطة، ثم تعامل السلطة الانضباطية والاجهزة الأمنية مع المعارضة وصولًا إلى التصفية الجسدية كحادثة قتل الناشط نزار بنات وقمع الحراك المرافق للحادثة وإعادة ضبط الشارع، ثم بوادر الانفكاك من السيطرة، حالة مخيم جنين نموذجا.

9.3 سلب الارادة الجمعية والقمع البوليسي وميلاد انفكاك سيطرة

جاء القرار[1] الذي يحمل رقم (12) في نيسان عام 2021 بتأجيل الانتخابات العامة مباشرة بعد الانتهاء من الذروة الأشد في جائحة كورونا في آذار عام 2021، جاء كصفعة مدوية لقرارات الانتخابات السابق والأجواء "الديمقراطية" و"تعزيز الحريات"، كان ضربةً للأحزاب الفلسطينية المشاركة التي ما زالت خاضعة لعلاقات القوة التي تفرضها السلطة، وأسلوبا أمنيا مخادعا لكشف القوائم المستقلة خاصة أعضاء حركة فتح غير المحسوبين على بطانة السلطة، فقد تكشّف بإعلان الانتخابات عن عشرات الشخصيات الاعتبارية المعارضة مما عرضها لاحقًا للملاحقة الأمنية والقمع. هذا القرار "السيادي" بتأجيل الانتخابات برره السلطة الفلسطينية بأسباب خارجة عن الإرادة وسيادتها وهي "هيمنة" و"سيادة" الاستعمار الصهيوني في ظل منع إجرائها في القدس، بمعنى استخدام نقصان السيادة في تبرير قرار سيادي، وهي مفارقة ملفتة.

لحق هذا القرار السيادي السلطة الانضباطية في تنفيذ دورها البوليسي والقمعي في التحضير لمواجهة أي احتجاجات شعبية قادمة، لكن الفعاليات الاحتجاجية التي نظّمتها القوائم الانتخابية المستقلة وبعض الأحزاب الفلسطينية كانت محدودة ومتواضعة وانتهت القضية حين اندلعت معركةٍ "سيف القدس" آيار عام 2021 حيث برز خطاب المقاومة والمواجهة الشعبية الفلسطينية في فلسطين المحتلة عبر اطلاق الصواريخ من غزة وعمليات اطلاق النار في الضفة حيث واجه قوات الاستعمار الاسرائيلي واقعا جديدًا–قديمًا، إذ أنّه تقريبا خلال كل عملية اقتحام إلى مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية وجزء من البلدات والقرى كانت تواجه بإطلاق النار، كذلك الاشتباكات مع المستعمرين في القدس واراضي 1948 المحتلة، بالإضافة إلى العمليات الفردية شبه التنظيمية. وعند انتهاء المواجهة والشعور الشعبي بوحدة الساحات لم يعد لخطاب السلطة الفلسطينية حول الدولة أو مشروعيتها أي قيمة في ظل الفساد المستشري وتعاونها مع الاستعمار.

[1] القرار الرئاسي رقم (12) لعام 2021 في ملف الفساد.

تلا ذلك الحدث الأبرز الذي أشعل الشارع الفلسطيني ضد السلطة الفلسطينية وهو قتل الناشط السياسي **نزار بنات** أثناء اعتقاله من منطقة خاضعة للسيطرة الأمنية الاسرائيلية في الخليل من خلال التنسيق الأمني، وهو أحد أبرز وجوه الحراكات التي تواجه هيمنة السلطة وقمعها وفسادها وتبعيتها الأمنية للاحتلال، أما الأحداث المتصاعدة قبيل تصفيته كان يوم أن نشر مقطعا مصورا على مواقع التواصل الاجتماعي حول فساد السلطة واستهتارها بحيوات الناس من خلال صفقة المطاعيم التي شارفت على انتهاء الصلاحية خلال جائحة كورونا واتهم فيها السلطة بمأسسة الفساد والاختلاس. في اليوم التالي اجتمعت السلطة الانضباطية بكل ممثليها في ما يسمى باللجنة الأمنية المشتركة[1] للسلطة الفلسطينية، وفي وثيقة مسربة[2] تبين أن الاجتماع يدور حول اعتقال الناشطين البارزين المعارضين للسلطة الفلسطينية كان على رأس القائمة الناشط السياسي نزار بنات، وفي فجر 24 من حزيران 2021 قامت قوة مكونة من 14 عنصر وضابط من جهاز الأمن الوقائي الذين تنوعت مناطقهم الجغرافية من القرى محيطة في طريقة مكشوفة لمبدأ "توزيع الدم" بقتل الناشط نزار بنات بالضرب المفضي للموت باستخدام غاز الفلفل والعتلات، ثم تم الاعلان عن وفاته من قبل محافظ الخليل بعد ساعات من الاعتقال بسبب "تدهور" حالته الصحية[3].

أدت حادثة الاغتيال إلى تشكّل حراك شعبي غاضب من أحزاب فلسطينية وحراكات شبابية ومؤسسات المجتمع المدني وشرائح مختلفة من الشعب، هذه الاحتجاجات الشعبية قمعتها السلطة بوحشية عنيفة، عبرت من خلال القمع عن أزمتها الوجودية والشرعية عبر فرض سطوتها وبوليسيتها[4]، تمثّل ذلك بمشاهد عديدة عبرت عن طريقة السلطة الانضباطية في اخضاع المجتمع والسيطرة عليه،

---

[1] اللـ ـة الأمـ ـة الـ ـة تـ لّـ ـع الانقـ ـام الفلـ ـي عام 2007 بهـ ف ملاحقة الـ عارضـ الـ اسـ للـ لـ ـة الفلـ ـة، تـ ـم لّام جهاز أمـ ي في الـ لـ ـة الفلـ ـة جهاز الـ ـارات، والاسـ ـارات العـ ـة، والأمـ الـ قائي، ومـ احـ الـ ـة، والأمـ الـ ـي، وقع مقـ ها في رام ، ومـ ـ تـ فها في مـ ـ ية أر ـا، والـ ـ هـ ـارسة الـ عـ ـ يـ ـه خاصة لأبـ اء فـ ـائـ الـ قاومة الاسلامـ ـة.

[2] تقـ ـ تقـ ـ ي الـ قائـ الـ ـ كـ الـ ـادر عـ ـ الهـ ـة الـ ـ قلة لـ ـ قـ ق الإنـ ـان ومـ ـ سـ ـة الـ ـ ـان مقـ ـ الـ ـاشـ الـ ـاسي نـ ـار بـ ـات بـ ـارخ 24 حـ ـ ان/يـ ـ نـ 2021.

[3] تقـ ـ تقـ ـ ي الـ قائـ الـ ـ كـ الـ ـادر عـ ـ الهـ ـة الـ ـ قلة لـ ـ قـ ق الإنـ ـان ومـ ـ سـ ـة الـ ـ ـان مقـ ـ الـ ـاشـ الـ ـاسي نـ ـار بـ ـات بـ ـارخ 24 حـ ـ ان/يـ ـ نـ 2021.

[4] الـ ـجع الـ ـابـ

أولًا، استخدام العناصر الأمنية بلباس مدني من الأجهزة الأمنية والمحسوبين على تنظيم حركة فتح لضرب المتظاهرين وترويعهم والاعتداء عليهم وسحلهم في الشوارع واعتقال العشرات منهم وسرقة الهواتف والابتزاز وتشويه سمعة المتظاهرين والتحريض عليهم.

ثانيًا، مكافحة الشغب لقمع المحتجين بالغاز والهراوات والرصاص المطاطي والاعتداء العنيف بحق الصحفيين والمحاميين، وصلت لمطالبات إلى الجانب الصهيوني بمدّهم بالمزيد من ذخائر مكافحة الشعب في تناقض عجيب، سلطة تسعى لنيل حرية شعبها من احتلال استعماري فتستنجد به لقمع شعبها.

ثالثًا، الضغط على أحزاب منظمة التحرير ومؤسسات المجتمع المدني بوقف الحراك والمشاركة به.

رابعًا، الضغط على العشائر والعوائل التي لها أبناء موظفين حكوميين في السلطة أو في تنظيم فتح لمنع التعليق والتحريض على السلطة الفلسطينية أو المشاركة في الحراك الشعبي المنتفض.

خامسًا، مظاهرات مضادة من قبل حركة فتح والاجهزة الأمنية ضد مظاهرات التنديد بقتل الناشط نزار بنات.

سادسًا، تغيب الاعلام الرسمي عن الحراك الشعبي ودعم موقف السلطة الفلسطينية في روايتها للأحداث.

أما على صعيد السلطة السياسية فقد ظهر بشكل واضح حالة الإرباك في تعاملها مع الحادثة، وواجهت إدانة دولية واسعة أجبرها على محاولة احتواء الموقف المتصاعد، فمارست ضغوطها على العائلة والمؤسسات المحلية والأحزاب الفلسطينية، وأعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق منفردة بها، ومع استمرار الحراك والإدانات العالمية للقمع أعلنت عن اعتقال الأفراد الأربعة عشر من جهاز الأمن الوقائي الذين قاموا بقتل الناشط بنات في محاولة لانقاذ المتنفذين من أي علاقة بالحادثة، ثم قدمت السلطة الفلسطينية اعتذارها الاعلامي أمام المجتمع الدولي عن حادثة القتل التي اعتبرته خطأً غير مقصودا لا يعبر عن نهج السلطة "الديمقراطي"، ثم بعد مضي أشهر وهدوء الضجة حول القضية قامت بالافراج عن المتهمين بحجة **تفشي فيروس كورو** في مراكز توقيف السلطة إلى حين انتهاء المحاكمة.

اد م قع م س ة ال : https://2u.pw/PA4pf

استطاعت السلطة الفلسطينية تجاوز الأزمة المتعلقة بحادثة اغتيال نزار بنات لكن ردة الفعل الغاضبة هزت أركانها وعمقت من أزمتها الشرعية والوجودية، وبالتالي حالة الاشتباك والمقاومة لهذه السلطة تتزايد لأسباب تتعلّق بالضعف المستمر في علاقات القوة للسلطة الفلسطينية، خاصة في ظل ترتيبات ما بعد رئيس السلطة محمود عباس، والصراع داخل حركة "فتح" ومع حركة حماس عبر ملاحقتها في الضفة الغربية، ثم ازدياد مؤشرات الانفكاك من سيطرة السلطة الفلسطينية الرقابية خاصة في المخيمات الفلسطينية بعد عودة الخلايا التنظيمية بالذات في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس.

هذا التحول في شكل السلطة الانضباطية ومؤسسته الأمنية خلق صراعا مع أبناء المخيم كافة على مختلف التنظيمات الاسلامية والوطنية بما فيها تنظيم فتح. تحول مخيم جنين إلى شبه سلطة مستقلة بذاته، لا يخضع للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، خاض اشتباكات مسلحة عديدة معها في مواقف متكررة تمثلت باعتقال شبان من المخيم، وكذلك من جانب آخر تمرد على الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية عبر خروج شبان من المخيم لتنفيذ عمليات فدائية ضد الاحتلال ومستوطنيه، ثم تطور الأمر من العمل الفردي إلى تنظيم الشبان بعد الإعلان تشكيل كتيبة جنين التابعة لحركة الجهاد الاسلامي وتلقيها دعما عسكريا وماليا ومسلحين من فصائل مقاومة آخرى، غلب عليها الطابع الوحدوي لا الحزبي. ومحاولة تعميم هذه الكتيبة على بقية المخيمات والمحافظات، وهو ما أدى إلى ازدياد الصراع ما بين المقاومة وجمهورها في الشارع الفلسطيني ضد السلطة الفلسطينية التي لم تتوانى في استخدام العنف والقمع لحماية وظيفتها المنوط بها، كما حدث في نابلس حين حاولت اعتقال المقاوم الشهيد ابراهيم النابلسي ثم لاحقًا اعتقال المقاوم مصعب اشتية[1]. ومنذ أن عجزت السلطة الفلسطينية من السيطرة على المخيم ولا على مواجهته، أصبحت

[1] شـ ـة قـ س الاخـ ارة. خـ اعـ قال مـ ـ عـ اشـ ـة. 19 سـ 2022.
اذ :
https://qudsn.co/post/194976/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%AF-

السياسة الأمنية العسكرية الصهيونية تجاه المخيم تركز على سياسة الاستنزاف مع المقاومة من خلال الاجتياحات المتكررة للمخيم لتصفية خلايا المقاومة أو اعتقالهم، لكن المخيم فرض أمرا واقعا ومحاولة للانفكاك من السيطرة الاسرائيلية رغم الثمن المدفوع من دماء شبان المقاومة، وهو ما يعني تغيير سياسات السيطرة من جديد وبالتالي تغيير الأدوات سواء بشن هجمات متكررة أو اغتيالات عن بعد.

10.3 خاتمة الفصل

انتهى الخوف المميت من جائحة كورونا وألغت القيود المباشرة التي فرضت لمواجهتها، لكن الاجراءات القانونية وصلاحيات السلطات الانضباطية والتنفيذية بسبب الجائحة لم تقيد بل استمرت حالة الطوارئ وتكثف القمع البوليسي، وتعمقت آليات الرقابة والسيطرة فترة كورونا وما بعدها. كما استمرت السلطة الفلسطينية بتنفيذ الدور البوليسي المنوط بها في الحفاظ على أمن الاستعمار رغم تأثير جائحة كورونا على الشعب الفلسطيني والدور الذي لعبته في تعميق أزمته السياسية والاقتصادية.

استنتاجات حول سياسات السيطرة للسلطة الفلسطينية لجائحة كورونا،

أولًا، نعتقد أن إعلان حالة الطوارئ مرة أخرى في ظل حالة استثناء مستمرة منذ عام 2007 لم يكن إلا شكليا متساوقًا مع التوجه العالمي بإعلان حالة الطوارئ في مواجهة الجائحة والتعامل معها بمنطق الحرب والاستثناء والعقلية الأمنية لكسب زيادة في الصلاحيات الأمنية والتدخل في شؤون وتوجهات الناس ومراقبتها خاصة في ظل الفشل في التنمية **لسياسات الحيوية** من اقتصاد وصحة، بمعنى أننا نرى أن حالة الطوارئ في الضفة الغربية مستمرة منذ الانقسام الفلسطيني لكن الإعلان عنها لم يكن إلا بهدف دعائي وبوليسي، سواء على الصعيد المحلي، أمام المجتمع الفلسطيني، لتحسين صورتها وتبرير وجودها وتغطية على فشلها السياسي، هذا المجتمع كان مستعدًا للإستجابة

%D9%85%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3

لقرارات السلطة الفلسطينية الأمنية بالاغلاق خوفًا من الجائحة المجهولة التي تحصد أرواح البشر عالميا قبل أن يستوعب الصدمة وتنكشف الأزمة الاقتصادية والعقلية الأمنية المسيطرة، أو على الصعيد الخارجي، أمام الدول الإقليمية والدولية، بهدف تبرير سياساتها البوليسية، وبهدف تسول أموال الدول المانحة متذرعة بالعجز المالي بسبب الجائحة والاغلاقات.

نيًا، امكانيات السلطة المحدودة والفساد المستشري وعجز التنمية في القطاعات الحيوية من تعليم وصحة واقتصاد لصالح قطاع الأمن لم يكن من الممكن لها مواجهة الجائحة الا بالحل الأمني لتغطية العجز والفشل في المجالات الآخرى، والذي أثبت هذا الحل فشله أيضا لعوامل عديدة أهمها فقدان سيادتها وعدم سيطرتها على 80% من مساحة الضفة الغربية. هذه الجائحة بانتشار كورونا عرت السلطة الفلسطينية، حين ادعت أنها في كامل جهوزيتها لمواجهته، إلا أنها في الحقيقة لم تتحضر لها، ولم تضع الخطط، ولم تُحضر الطواقم الصحية ولا المستشفيات.

لثًا، استغلت السلطة الفلسطينية الجائحة وحالة الطوارئ في توسيع صلاحيات السلطة الحاكمة والتحكم بالقضاء وإصدار المراسيم، كذلك توسيع صلاحيات السلطة الانضباطية لفرض مزيد من آليات الرقابة والسيطرة وفرض النهج البوليسي على المعارضين والتنظيمات المقاومة.

رابعًا، فشلت السلطة الفلسطينية في احتواء آثار جائحة كورونا خاصة آثار الازمة المالية أو قدرتها على التنمية في السياسات الحيوية للمجتمع الفلسطيني، وبدلًا من القاء اللوم عليه، لأنها هي من تولت مسؤولية ادارة شؤون الفلسطينيين في كافة المناطق المحتلة من تعليم وصحة وشؤون مدنية وكل ما يخص بالسياسات الحيوية ضمن صلاحيات أمنية ومالية وامكانيات محدودة في مناطق سيطرة محددة، مناطق "أ، أي أن قبولها بهذا الواقع وما ينتج عنه لاحقًا تتحمل فيه السلطة المسؤولية الكاملة وليس حجة لها في التنصل من فشلها الذريع في مواجهة كورونا وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، فهي من قبلت أن تضع نفسها في هذا الوضع المعقد من علاقات القوة والسيطرة عبر الاتفاقيات الموقعة السابقة.

خامسًا ، أظهرت جائحة كورونا الحقيقة بشكل جلّي علاقات القوة والسيطرة في الضفة الغربية عبر إستمرار الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية على المجتمع الفلسطيني في تحكمه بالسلطة الفلسطينية واخضاعها لقراراته السياسية والأمنية، **سادسًا**، عودة تشكّل خلايا عسكرية منظمة مقاومة من جديد في شمال الضفة الغربية بعد غياب طويل نتيجة سياسات السيطرة والاخضاع التي تمارسها منظومة الرقابة الاستعمارية والسلطة الفلسطينية هي ضربة لهذه السياسات وفقدان للسيطرة.

بعد مرور قيود كورونا المباشرة وتحول كورونا لأمر ثانوي بعد أن كان آولوية طارئة لكن تأثيره البوليسي والأمني مستمرين ، تواجه السلطة الفلسطينية اليوم أزمة سياسية وجودية بعد تعمق أزمتها الشرعية وكثافة بوليسيتها القمعية عبر أساليبها المتنوعة للإخضاع، خاصة في شمال الضفة الغربية والذي يمكن أن يتطور إلى أماكن أخرى باتجاه الجنوب في ظل انسداد الآفق السياسي الفلسطيني وهيمنة منظومة الاستعمار الاستيطاني على الشعب الفلسطيني.

الخاتمة

لم تنته جائحة كورونا ولا آثارها المباشرة وغير المباشرة لكن الأنظمة والمجتمعات تكيفت مع الوضع الطارئ خاصة بعد إيجاد اللقاحات التي وضعت حدًّا لرعب الجائحة، هذا الرعب سخرته الأنظمة لتعميق تدخلاتها في مجتمعاتها والهيمنة عليها عبر سلطاتها المختلفة؛ السيادية القانونية، والرقابية الإستخباراتية، والإنضباطية الحيوية.

كما تبين وهم المفاهيم الليبرالية والمجتمعات الديمقراطية وهشاشة الاستثمار في السياسات الحيوية، فالحل الأمني كان السائد في تعامل الأنظمة مع الشعوب سواء أكانت "ديمقراطية" أو استبدادية، والمحصلة أن السلطة بعلاقات القوة التي تمتلكها أخضعت المجتمعات لسيطرتها وكشفت عن وجهها كمجتمعات انضباطية.

ما نريد قوله أن جائحة كورونا لم تكن السبب المباشر في الفشل في السياسات التنموية والحيوية أو الأزمة الاقتصادية بمقدار الفشل الناتج عن الخلل البنيوي في جهوزية الأنظمة التي استثمرت في السيطرة والاخضاع أضعاف ما أنفقته في الصحة والتعليم وعجزت عن مواجهة الجائحة فاستغلتها أمنيا أيضا، كانت جائحة كورونا كاشفة للايديولوجيا

والممارسة الفعلية القمعية لهذه الأنظمة في ظل حالة الطوارئ والاستثناء، بمعنى أن هذه الأنظمة في الأساس تقوم بممارسة علاقات الهيمنة والرقابة والاخضاع لكن الجائحة عمقتها وجعلتها مكثّفة واضحة بارزة للعيان.

في السياق الفلسطيني، كان لابد من قراءة سياسات السيطرة والرقابة الاسرائيلية وتحولاتها في الاراضي المحتلة 1967 منذ احتلالها لها، وتتبع منظومة السيطرة العسكرية والاستخباراتية والاستيطانية في تثبيت هيمنتها وإخضاع الشعب الفلسطيني لسيادتها.

هذه السياسات الاسرائيلية مرت بتحولّين اثنين بما يخدم مصلحتها الاستعمارية، الأولى بالتحكم المباشر بالسلطة العسكرية وبالسياسات الحيوية من تعليم وصحة واحصاء واقتصاد، والثانية، محاولة السيطرة من خلال تقنيات محلية قوبلت بالرفض شعبيا وظلّت السيطرة على مستوى الجماهير والقواعد الشعبية للتنظيمات المقاومة حتى أفول الانتفاضة الأولى ومجيء السلطة الفلسطينية بعد اتفاقيات اوسلو وموافقتها للحكم بالإنابة مستعينة برصيدها الثوري التاريخي نحو مشروعها لتأسيس" الدولة".

في المرحلة التالية من شكل الحكم والسيطرة – الحكم بالإنابة- في الاراضي المحتلة 1967 بعد اتفاقيات اوسلو لحق ذلك تحولات اجتماعية وسياسية أدت لنشوء بيروقراطية جديدة من القطاع العام الذي يعتمد على السلطة والاجهزة الأمنية في معيشته أدت لرسوخ السلطة كمشروع سلطة من أجل السلطة يجب تثبيته والدفاع عنه رغم غياب السيادة ومحدودية الصلاحية، خلقت صراعا مع التنظيمات المقاومة التي مازالت حينها محافظة على زخمها وحضورها في القواعد التنظيمية والأوساط الشعبية والمؤسسات الأهلية، هذا الصراع انفجر في الاستعمار الصهيوني وتوغله الاستيطاني على شكل انتفاضة عنيفة بأساليب مقاومة جديدة كانت أبرزها العمليات التفجيرية، انتفاضة حاولت الانفكاك من السيطرة الاستعمارية وفرض السيا دة الفلسطينية في ظروف مركبة نتج عنها، انسحاب اسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك مستوطناته وخلو الساحة للعمل التنظيمي الفلسطيني في مقابل تدمير التنظيمات العسكرية المقاومة في الضفة الغربية وإعادة تجديد مشروع أسلوب السيطرة الجديد الحكم بالإنابة مرة أخرى لكن وفق عقيدة ومأسسة قائمة على التعاون الأمني والإقتصادي تقودها نخبة منتفعة من الرأسمال والقيادات الأمنية والسياسية لا

تطمح لأي انجاز سياسي وغير مستعدة لمواجهة الاستعمار فاختارت أن تكون سيفًا مسلّطًا على من اختاروا طريق الحرية والارادة الحرة.

في المرحلة الثانية من الحكم بالإنابة كأسلوب سيطرة إستعمارية تم إعادة بناء السلطة الفلسطينية وإعادة هيكلتها الأمنية والرقابية، وبعد الحسم العسكري الذي سمح للسلطة الفلسطينية بفرض حالة الطوارئ منذ عام 2007 وملاحقة تنظيمات المقاومة وكوادرها وحاضنتها الشعبية، عاشت الضفة الغربية مرحلة مضاعفة من الرقابة والسيطرة تقودها حكومة الاحتلال وأجهزته وتتبعها السلطة الفلسطينية بأجهزتها الأمنية لتثبيت الأوضاع القائمة، عبر قمع كل تحرك مقاوم أو حراك مناوء لمشروع الاستعمار أو لهذه النخبة الفلسطينية المستفيدة، أما الطرف الآخر المهيمن في فرض السيطرة فكانت الدول المانحة عبر أموالها وفرض أجنداتها السياسية والأمنية.

في هذه المرحلة عاشت الضفة الغربية انتهاك صارخ في كرامة المواطن الفلسطيني من سياسات السيطرة المفروضة ووضعه في حالة استثناء وطوارئ مستمرين، قمع للحريات من سلطة بوليسية واعتقالات مستمرة وتعذيب في سجون السلطة، في مقابل اعتقالات وقتل من قبل جيش الاحتلال ومخابراته في المدن والقرى الفلسطينية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، مرت الضفة في حالة من غياب التنظيمات مع كثافة الرقابة والسيطرة الاستعمارية والمحلية، انبثق عن هذا الغياب القسري حراكات شبابية وشعبية سياسية واجتماعية وعمليات فردية وشبه منظمة خلقت حالة من الحاجة الشديدة إلى التنظيم الشعبي من قبل قيادات محلية ووطنية لكن القمع والاعتقال والملاحقة الأمنية طالت الجميع، بمعنى أن الضفة الغربية تحولت إلى كيان خاضع ومقموع ومراقب عبر تقنيات عديدة ومكلفة هدفها إفهام الفلسطيني في الضفة الغربية مقدار الثمن المدفوع في نيل حريته، وهو ما يدل على كثافة الاقتحامات والاغتيالات المتكررة في شمال الضفة الغربية بعد نشوء خلايا عسكرية مقاتلة متمردة على كل أساليب السيطرة المفروضة في الواقع الفلسطيني.

هذه التحولّات في أساليب السيطرة وكثافة الرقابة في المشهد الفلسطيني في الضفة الغربية على حساب التنمية في السياسات الحيوية والصحية والزراعية والاقتصادية، في مشهد يدلل على وضوح الدور المنوط بهذه السلطة عبر كثافة

ضخ الأموال على قطاع الأمن في ظل غياب الأمن وسط التوغل الاستعماري الاستيطاني، وهي الطريقة التي تعاملت بها هذه السلطة الفلسطينية حين جاءت جائحة كورونا طارقةَ أبواب منظومة الضبط والسيطرة والمجتمع الذي يخضع لسلطتها، كاشفةَ العجز والفشل في الاستثمار في التنمية الصحية والاقتصادية المجتمعية.

في هذا البحث درسنا جائحة كورونا كفاعل رئيسي لمنظومة الرقابة والسيطرة عبر أدوات تحليل فوكو ونظريته للسلطة وعلاقات الهيمنة والإخضاع عبر سلطاتها الانضباطية والرقابية، ومدى استثمارها في التنمية والسياسات الحيوية، وهي ما أظهرته هذه الجائحة وكشفت عن عمق الأزمة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية في هذا المجال ومدى الفساد المستشري الذي برز في قضية المطاعيم وكذلك هشاشة القطاع النظام الصحي الفلسطيني المعتمد في الأساس على امكانيات بسيطة ثم سياسة التحويلات الطبية إلى المستشفيات الخاصة والاسرائيلية، وفي الجانب الاقتصادي المعتمد على الضرائب والمقاصة والقطاع الخدماتي ومدى عمق الفساد الذي نتج عن ذلك أزمة مالية مع انتشار جائحة كورونا وتكرر الاغلاقات وتقليص الدعم الخارجي.

في الجانب الرقابي كثّفت السلطة والنخبة المسيطرة من توسيع الصلاحيات الرئاسية والتنفيذية وعطّلت الانتخابات العامة، وقامت بتقويض القضاء والسيطرة على كل أدوات التحكم السياسي والإقتصادي في المجتمع، فمنذ اللحظة الأولى فرضت حالة الطوارئ وتعاملت بالسياسة الأمنية والرقابية مع الجائحة عبر الإغلاقات والحواجز ونشر الأجهزة الأمنية ومراقبة المصابين وقمع المخالفين، لتطال الحراكات السياسية والاجتماعية وصلت حد الاعتقال والتهديد والابتزاز والقتل.

جائحة كورونا ساهمت بالفعل في تكثيف وتسريع تقدُّم السلطة الفلسطينية نحو التفرد في الحكم واخضاع المجتمع تحت حكم بوليسي وأمني خاضع للهيمنة والإرادة الاسرائيلية حتى في ظل نقصان السيادة وفقدانها الشرعية القانونية وتزايد الأزمة السياسية مع بقية الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع ككل.

لقد مكّنت حالة الطوارئ السلطة الفلسطينية مستغلة جائحة كورونا من اتخاذ كل هذه القرارات القانونية والاجرائية والقمعية والتي يمكن اعتبارها تكريسا للحالة الأمنية والسياسية القائمة وترتيبات ما بعد محمود عباس والتي تنسجم مع الرؤية الأمريكية – الصهيونية برغم الرفض البلاغي للسلام الاقتصادي.

أظهرت جائحة كورونا عمق الأزمة الشرعية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والتي قابلتها بالقمع والاخضاع، في حين ما بعد قيود كورونا برزت الأزمة الوجودية للسلطة عبر فقدانها للسيطرة في شمال الضفة الغربية خاصة مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس في ظل انسداد الآفق السياسي الفلسطيني وهيمنة منظومة الاستعمار الاستيطاني على الشعب الفلسطيني.

الملاحق

ملحق الفصل الثاني

ملحق 1. نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين[1].

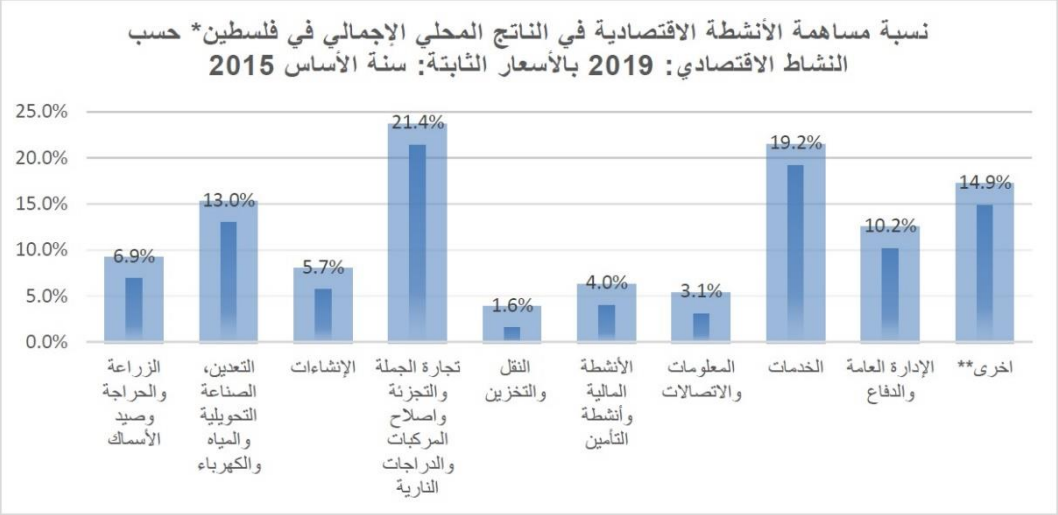

[1] الـ رة مـ مـصـ الـ اسات الاجـ ا ة والاقـ ادـ ة

ملحق 2. عن توزيع المناطق في الضفة الغربية "أ"، و"ب"و "ج" حسب الملحق الحادي عشر في الفصل الثاني من الترتيبات الأمنية في اتفاقية واشنطن (اوسلو2) الموقعة عام 1995[1].

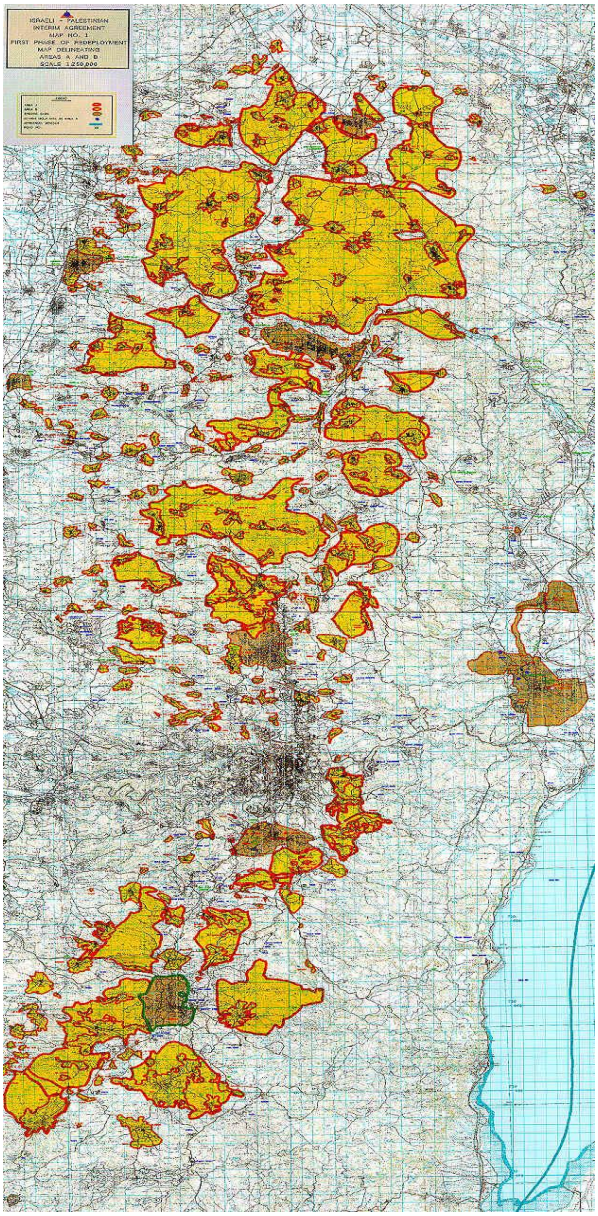

[1] الصورة مأخوذة من اتفاقية اوسلو 2 الموقعة في واشنطن من موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية.
تم الاطلاع بتاريخ: 2022/02/20 الساعة: 11:40. رابط الصورة:
https://www.mfa.gov.il/MFA_Graphics/MFA%20Gallery/1995/9/MFAJ01v30.jpg

ملحق 3. مرسوم رقم (17) حول حظر الميليشيات المسلحة[1]

مرسوم رقم (17) لسنة 2007م

بشأن حظر كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية أياً كانت تابعيتها

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على أحكام الباب السابع من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبناءً على المرسوم الرئاسي بتاريخ 2007/6/14م بإعلان حالة الطوارئ،
وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

مـــــادة (1)

1 – تعتبر كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أياً كانت تابعيتها محظورة الوجود بكل الأشكال.

2 – يحظر على هذه الميلشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية القيام بأي نشاطات سرية أو علنية، وكل من يساعدها أو يقدم أية خدمات لها يكون عرضة للمساءلة الجزائية والإدارية.

3 – على الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة.

4 – على الحكومة تنفيذ ما نصت عليه القوانين والأنظمة من حظر حمل السلاح ومصادرة جميع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من الوسائل القتالية غير المرخصة وكافة المواد التي تشكل خطراً على النظام العام.

5 – كل من يخالف أحكام هذا المرسوم يعتبر قد ارتكب جرماً يعاقب عند إدانته بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الساري المفعول.

مـــــادة (2)

على الجهات المختصة كافَة -كلٌ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2007/6/26 ميلادية.

الموافق: 11/ جمادى الآخر /1428 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

[1] م ال قع الإعلامي ال مي – ال الة الفل ة للأن اء "وفا"

ملحق 4. صلاحيات الرئاسة الفلسطينية في الأجهزة الأمنية

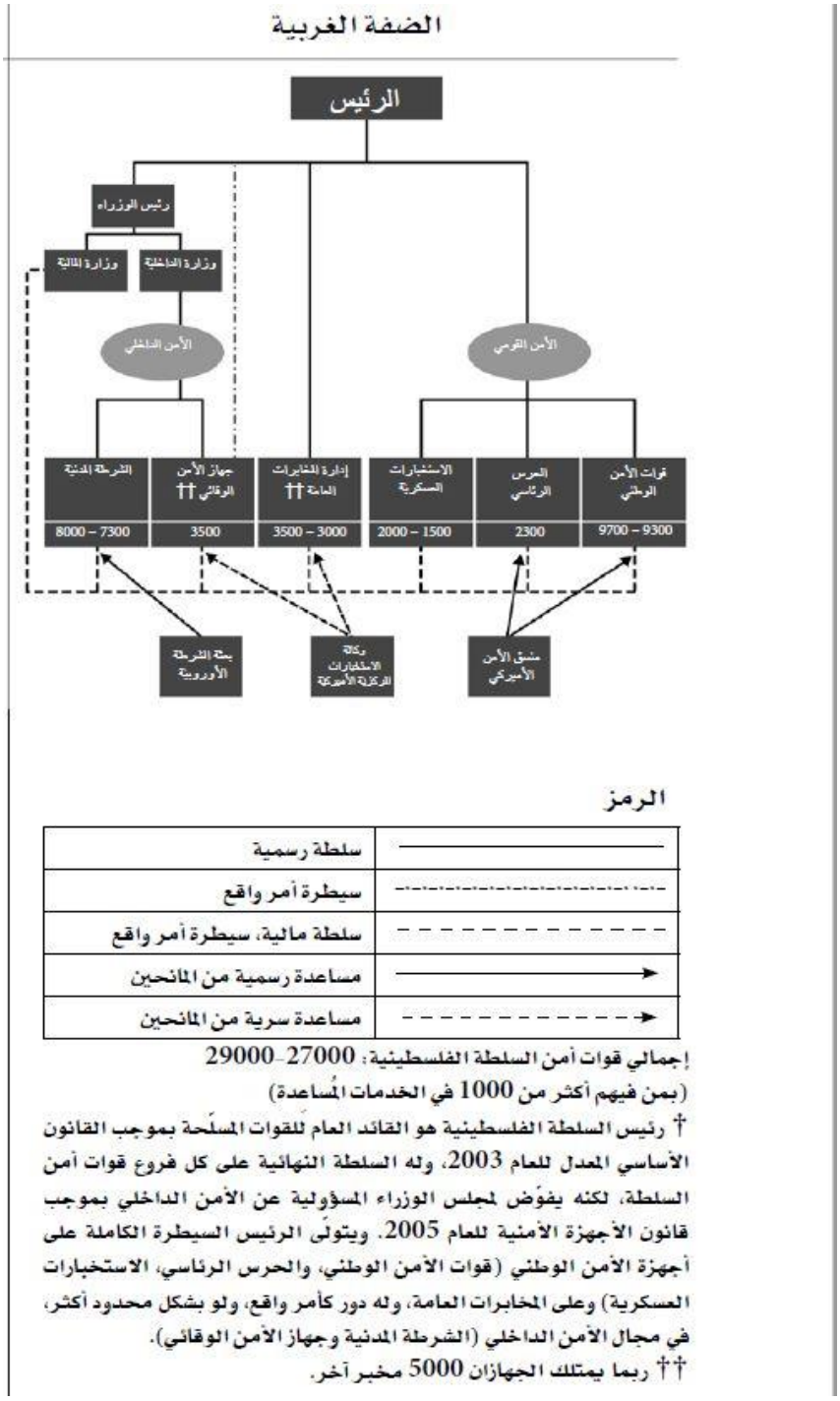

إجمالي قوات أمن السلطة الفلسطينية: 27000-29000
(بمن فيهم أكثر من 1000 في الخدمات المُساعدة)

† رئيس السلطة الفلسطينية هو القائد العام للقوات المسلّحة بموجب القانون الأساسي المعدل للعام 2003، وله السلطة النهائية على كل فروع قوات أمن السلطة، لكنه يفوّض لمجلس الوزراء المسؤولية عن الأمن الداخلي بموجب قانون الأجهزة الأمنية للعام 2005. ويتولّى الرئيس السيطرة الكاملة على أجهزة الأمن الوطني (قوات الأمن الوطني، والحرس الرئاسي، الاستخبارات العسكرية) وعلى المخابرات العامة، وله دور كأمر واقع، ولو بشكل محدود أكثر، في مجال الأمن الداخلي (الشرطة المدنية وجهاز الأمن الوقائي).

†† ربما يمتلك الجهازان 5000 مخبر آخر.

ملحق الفصل الثالث

ملحق 1. مرسوم رئاسي رقم (11) لسنة 2007.

مرسوم رقم (11)لسنة 2007م

بشأن تعليق العمل بأحكام المواد (65، 66، 67)

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

استناداً لأحكام الباب السابع من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،

وبعد الاطلاع على المرسوم بتاريخ 2007/6/14م بإعلان حالة الطوارئ،

وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مـــــادة (1)

تعليق العمل بأحكام المواد (65، 66، 67) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م.

مـــــادة (2)

على الجهات المختصة كافّة -كلٌ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2007/6/15 ميلادية.

الموافق: 29/ جمادى الأولى /1428 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق 2. مرسوم رقم (9) لسنة 2007 – إعلان حالة الطوارئ.

مرسوم رقم (9) لسنة 2007م
بشأن إعلان حالة الطوارئ

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
استناداً لأحكام الباب السابع من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الحرب الإجرامية في قطاع غزة، والاستيلاء على مقار أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقلاب العسكري والعصيان المسلح من الميلشيات الخارجة عن القانون على الشرعية الفلسطينية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية المؤسسات الشرعية الفلسطينية ولمدة ثلاثين يوماً.

مادة (2)

على الجهات المختصة كافَّة -كلٌ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2007/6/14 ميلادية.
الموافق: 28/ جمادى الأولى /1428 هجرية.

محمود عباس
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق 3. مرسوم رقم (1) لسنة 2020 – إعلان حالة الطوارئ.

مرسوم رقم (1) لسنة 2020م
بشأن إعلان حالة الطوارئ

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استنادا لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،
ولأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لا سيما احكام الباب السابع منه،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقا للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مادة (1)
إعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية، لمواجهة خطر فايروس "كورونا"، ومنع تفشيه.

مادة (2)
تتولى جهات الاختصاص اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمجابهة المخاطر الناتجة عن فايروس "كورونا"، وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار.

مادة (3)
تكون حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوما.

مادة (4)
يُخول رئيس الوزراء بالصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتحقيق غايات هذا الإعلان كافة.

مادة (5)
على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2020/03/05 ميلادية
الموافق: 10/رجب/1441 هجرية

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
ELECTRONIC REFERENCE FOR THE OFFICIAL GAZETTE
mjr.lab.pna.ps

دولة فلسطين Advisory & Legislation Bureau

ملحق 4. قرارات حكومة شتية بخصوص كورونا

State of Palestine
Prime Minister

دولـــة فلسـطين
رئيس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠م
"طوارئ"

رئيس الوزراء

استناداً إلى القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته،
ولأحكام المرسوم الرئاسي رقم ( ) بشأن إعلان حالة الطوارئ،
ولأحكام القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ بشأن حالة الطوارئ،
وبناءً على تفويضنا الصلاحيات اللازمة لتحقيق غايات إعلان حالة الطوارئ،
وعلى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب التشريعات السارية،
وحفاظاً على الصحة والسلامة العامة،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

قررنا ما يلي:

المادة (١)

١. منع الحركة والتنقل والانتقال في جميع المدن والمخيمات والقرى في أنحاء الوطن كافة، يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ليلاً من مساء يوم الخميس ، وحتى الساعة السادسة من صباح يوم الأحد، لمدة أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار.

٢. منع الحركة والتنقل والانتقال في جميع المدن والمخيمات والقرى في أنحاء الوطن كافة، باقي أيام الأسبوع لمدة أسبوعين، يومياً من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة من صباح كل يوم، اعتباراً من يوم الأحد الموافق (٢٠٢٠/١١/٢٩)، وحتى يوم الأحد الموافق (٢٠٢٠/١٢/١٣).

٣. إغلاق جميع المرافق العامة والخاصة والمحال والمجمعات التجارية والصناعية والشركات والمكاتب، ووقف جميع الأنشطة التجارية والصناعية بجميع أنواعها وأعمالها خلال المدد المحددة في الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة، في جميع الأراضي الفلسطينية، باستثناء المخابز والصيدليات.

٤. على الجميع الالتزام والتقيد بأحكام البروتوكول الصحي العام، المنظم لإجراءات الصحة والسلامة العامة الوقائية الواجب إتباعها من قبل المؤسسات والمحال التجارية والمهن وسائقي مركبات النقل العام والمواطنين، المعتمد والصادر بهذا الشأن.

دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

المادة (٢)

يمنع بأي حال من الأحوال، إقامة الأعراس أو إحياء الحفلات بأنواعها وأشكالها، أو إقامة بيوت العزاء أو المهرجانات أو التجمعات أو المناسبات، لأي سبب وبأي شكل، في جميع أنحاء الوطن حتى صدور تعليمات بخلاف ذلك.

المادة (٣)

١. تتولى قوات الأمن الوطني والشرطة بالتعاون مع باقي قوى الأمن، مهمة تنفيذ أحكام هذا القرار من خلال نشر قواتها داخل المدن والقرى والسيطرة على مداخلها بغية الحفاظ على الأمن العام والصحة العامة.

٢. على جميع الجهات المختصة، التشدد في مراقبة التقيد بتطبيق أحكام البروتوكول الصحي العام، المنظم لإجراءات الصحة والسلامة العامة الوقائية الواجب إتباعها من قبل المؤسسات والمحال التجارية والمهن وسائقي مركبات النقل العام والمواطنين، المعتمد والصادر بهذا الشأن.

المادة (٤)

يعاقب كل من يخالف حكم من أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ بشأن حالة الطوارئ.

المادة (٥)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة (٦)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢٠٢٠/١١/٢٣ ميلادية
الموافق: ٧/ ربيع الثاني/١٤٤٢ هجرية

دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

د. محمد اشتية
رئيس الوزراء

المراجع

ابحيص، حسن. 2013. **أداء الأجهزة الأمنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

أبو حامد، حسام. 2020. **حول استعادة فوكو في زمن كورو .. حدود "السياسة الحيوية"**. العربي الجديد.

أبو ستة، سلمان. 2020. **الأوبئة في فلسطين**. مجلة الدراسات الفلسطينية.

أبو شمعة، هاشم. 2020. **العزل، الفصل، الحجر الصحي. ليست دولتنا: حول التخيلات الفلسطينية للتحرر**. تحرير: جميل هلال. مؤسسة عبد المحسن القطان. رام الله.

أبو عمشة، محمد. 2020. **فلسطين بين جائحتي كورو والتطبيع**. معهد سياسات. رام الله.

أغامبين، جورجو. 2015. **حالة الإستثناء**. ترجمة: ناصر إسماعيل. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

ألتوسير، لويس. 1970. **الأيديولوجية وأجهزة الدولة الأيديولوجية**. ترجمة: عايدة لطفي. باريس. مجلة الفكر الفرنسية. ع 151.

السعدي، أحمد. 2020. **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. ترجمة: الحارث النبهان. سلسلة ترجمان. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بن جيلالي، محمد أمين. 2016. **ميشيل فوكو وسؤال السلطة**. الفلسفة والعلوم الإنسانية. الجزائر: مؤمنون بلا حدود.

تابت، جاد. 2020. **هندسة الأوبئة**. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 123.

تماري، سليم. 2020. **من جائحة عمواس إلى طاعون فا**. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 123.

جبارين، يوسف. 2016. ***التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجيات السيطرة والهيمنة***. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.

حباس، وليد. 2017. **مفهوم الاستعمار الاستيطاني**. قضايا اسرائيلية. ع 66. مدار.

حنفي، ساري، وآخرون. 2012. **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى.

خليل، عاصم. 2006. **الإطار القانوني للعلاقة ما بين المجتمع المدني والأجهزة الأمنية.** معهد الحقوق. جامعة بيرزيت.

خليل، مروة. 2020. **مفهوم الهيمنة في نظر ت العلاقات الدولية.** كلية العلوم السياسية. جامعة الاسكندرية.

دولوز، جيل. 1987. **المعرفة والسلطة (مدخل لقراءة فوكو).** بيروت: المركز الثقافي العربي.

عبد الحميد، مهند. 2019. **أحجية التنسيق الأمني، وعلاقات القوة.** مجلة الدراسات الفلسطينية. ع 118.

صالح، محسن. 2012. **الطريق إلى القدس.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صايغ، يزيد. 2003. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة.** مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.

صايغ، يزيد. 2011. **بناء الدولة أم ضبط المجتمع.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.

فوكو، ميشيل. 1990. **المراقبة والمعاقبة – ولادة السجن.** ترجمة: علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل. 1994. **المعرفة والسلطة.** ترجمة: عبد العزيز العيادي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

فوكو، ميشيل. 2018. **ولادة الطب السريري.** ترجمة: إياس حسن. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فوكو، ميشيل. 1997. **يجب الدفاع عن المجتمع.** ترجمة: الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة.

نحاس، فادي. 2020. **دليل إسرائيل العام 2020 – المؤسسة الأمنية والعسكرية.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هلال، جميل. 2020. **العزلة، الفصل، الحجر الصحي.** رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان. الطبعة الأولى.

مراجع أجنبية

Patrick Wolfe. **Settler Colonialism and the elimination of the native**. 2006

Michel Foucault, **Discipline & Punish**: **The Birth of the Prison**. 1975.

مقالات الكترونية

ارناؤوط، عبد الرؤوف. 2004/11/30. **إلى حين إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية**. جريدة الأيام.
انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c0e922y12642594Yc0e922

الأجهزة الامنية الفلسطينية. 2019. **أن تحرس أمن اسرائيل وان تحمل علم بلادك**. مركز الجزيرة للدراسات.
انظر: https://2u.pw/pnaW5

الترتير، علاء. 2017. **الأجهزة الأمنية الفلسطينية أمن من؟**. شبكة السياسات الفلسطينية.
انظر: https://2u.pw/75RM3

القيشاوي، محسن. 2021. **النهج التدميري للمال السياسي في فلسطين**. موقع الترا صوت.
انظر: https://2u.pw/0xkpf

بوكسر مان، أرون. فبراير 2021. **توقف المساعادت الآوروبية للسلطة الفلسطينية**. The time of Israel.
انظر: https://2u.pw/DgWoe

شذى حماد. كيف تدير السلطة الفلسطينية جائحة كورونا. موقع حبر. 2020.

انظر: https://www.7iber.com/politics-economics/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

صالح، محسن. فبراير 2022. **إلحاق منظمة التحرير بدولة فلسطين**. عربي 21.
انظر: https://cutt.us/TU2v9

صدقة، جعفر. 2021. **الاقتصاد الفلسطيني**. وكالة وفا الحكومية.
انظر: http://www.wafa.ps/Pages/Details/38656

عمر، عبد الجواد. 2022. هبة بلا تنظيم. باب الواد.
انظر: https://babelwad.com/ar/%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86/%d9%87%d8%a8%d9%91%d8%a9-%d8%a8%d9%84%d8%a7-%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b9%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%b1%d9%91%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%88%d9%90%d9%85-%d9%83/

تقارير

اتفاقية اعلان المباديء، الملحق الثاني – بروتوكول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة والضفة الغربية.

تقرير تقصي الحقائق المشترك الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق بشان مقتل الناشط السياسي نزار بنات بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2021.

قسم الارشيف والمعلومات. 2009. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. حزيران 2020. **الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورو في الأراضي الفلسطينية.**

تقرير الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة. منظمة الصحة العالمي. ايار 2021.
انظر: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/358352/A74_22-ar.pdf?sequence=1&isAllowed=y

مواقع اخبارية

البنك الدولي يقدم ستة ملايين دولار إلى السلطة الفلسطينية لمواجهة الجائحة.
انظر: https://bit.ly/2wYfyPn

الجزيرة نت. 2020. **بعد ستة أشهر من توقيفها. السلطة الفلسطينية تعلن استئناف الاتصالات مع اسرائيل والتنسيق الأمني.**
انظر: https://aja.me/jr94s

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. 2019. **قرارات عباس تقويض للقضاء.**
انظر: https://shehabnews.com/p/51037

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان تطالب الحكومة بتحقيق شفاف حول اعلان فيسبوك عن قرصنة الانترنت في فلسطين. 2021/04/22. انظر: https://www.ichr.ps/media-center/3809.html

توقف المساعدات الاوروبية للسلطة الفلسطينية وربط ذلك بتغيير المناهج الدراسية.
انظر: https://2u.pw/N35YY

شبكة راية الإعلامية. 2020. **رئيس الوزراء يعلن عن جملة من اجراءات مشددة جديدة في مواجهة كورو .**
انظر:
https://web.archive.org/web/20200322131720/https://www.raya.ps/news/1082780.html

شبكة قدس الاخبارية. 2020. **تلفزيون فلسطين: الاجهزة الأمنية تعتقل اثنين من مصابي كورو لم يلتزما لحجر الصحي.**
انظر: https://www.facebook.com/jeninalyoum/posts/1586748028154398

شبكة قدس الاخبارية. 19 سبتمبر 2022. اعتقال المطارد مصعب اشتية.
انظر:
https://qudsn.co/post/194976/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3

موقع الشرطة الفلسطيني الرسمي. 2020. **تسليم فحوصات فيروس كورو إلى وزارة الصحة الفلسطينية.**
انظر: https://www.palpolice.ps/content/413174.html

مقابلة وكالة وفا الحكومية مع وزيرة الصحة الفلسطينية مي الكيلة. شباط 2021
انظر: https://wafa.ps/Pages/Details/18432